



الموضوع

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

• د/ دردوري لحسن

إعداد الطالبة:

• وكواك صبرين

سورة التوبة

الإهداء

إلى الذي ترعرعت بين أحضانهما..... إلى الذي أفتخر أن نسبت إليهما....
إلى من نزل فيهما قرآن أعجز لكل من أوتي من البلاغة والفضاحة ما أوتي.....
إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأت ومهما نسجت أن كل ما قيل فيهما
تفسير في حقهما.....

إلى من كللها الله بالمهابة والوقار.... إلى من علماني العطاء بدون
انتظار.....

الوالدين الغاليينبرا وإحسانا

إلى من يجري حبه في عروقي إلى إخواني وأخواتي حبا وتقديرا
إلى الفؤاد وقرّة العين..... زوجي محمد رحال
إلى عائلتي الثانية..... عائلة زوجي حبا واحتراما
إلى الأخوات اللواتي لم تلدن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء
والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت..... صديقاتي مرثاد مونية و معاش إمام
إلى كل أساتذة الكلية وطلاب دفعة 2018/2017 تخصص "اقتصاد نقدي

وبنكي"

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

صبرين

شكر وعرفان

الشكر كل الشكر لله عز وجل على كرمه ونعمه التي أغرقتني بها إذ وفقني للوصول إلى هذه المرحلة الدراسية، وله الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه، ثم لا يسعني أن أتقدم بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى الأستاذ "دردوري لحسن" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها لي وعلى مساعده في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله خيرا

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وبالتالي إثرائها من كل جوانبها

مقدمة

يعتبر البترول ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما أكثر من مجرد مصدر طاقة إنه سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية وقد أدت هذه الأهمية النسبية في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات. فأصبح في الوقت الحالي من المستحيل الاستغناء عن البترول إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بمخططات التنمية في دول العالم المنتجة والمستهلكة له لذلك لا تخلو العلاقات الاقتصادية من التركيز على هذا المورد بغرض توفير الكميات اللازمة التي تصون اقتصادها من التأثير الكبير إذا ما تغيرت أسعاره.

وضمن هذا الشأن يحتل البترول موقعا خاصا وأهمية متميزة في الاقتصاد الجزائري وما يؤكد هذه المكانة هو المؤشرات المتعلقة بالاحتياجات وحجم الإنتاج والصادرات التي تسجلها، الأمر الذي مهد لأن يكون للبترول دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاد الجزائر، حيث ساهمت العوائد المالية البترولية في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية إذ تم استخدام هذه العوائد في انتهاج برامج تنمية من اجل تحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل، كما مكنها من زيادة احتياطياتها الرسمية من العملات الأجنبية.

وبما أن الجزائر تعتبر من بين الدول الريعية التي تعتمد على المدخول البترولي في تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية فهي كباقي دول العالم الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأي تحول مفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناعات السياسة إدارتها بفعالية. فإن التقلب في الأسعار قد مارس تأثيرات على السياسات الاقتصادية للدولة وذلك نتيجة أن السياسة النقدية والتجارية والسياسة المالية تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات البترولية المتقلبة، فشهدت الجزائر حالات التقلب الإيجابية والسلبية لأسعار البترول خلال الفترة 2000-2017، فمن بداية سنة 2000 إلى غاية 2014 عرفت بحبوحة مالية من خلال الفوائض الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وفي الفترة 2015-2017 عرفت عجزا في العوائد المالية، لذلك سعت الجزائر إلى اتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار اقتصادها في تلك الحالتين، وذلك عن طريق سياستها الاقتصادية المعتمدة.

فمن ناحية السياسة النقدية تعتبر تقلبات أسعار البترول من بين العوامل التي تؤثر على حجم سيولتها ووضعيتها النقدية مما ينعكس عليها بتحقيق فائض في السيولة في حالة ارتفاع الأسعار وتحقيق عجز في السيولة في حالة انخفاض الأسعار مما ينجر عن هذا قيام بنك الجزائر بكل الإجراءات لتفادي أي أثر سلبي في تلك الحالتين (فائض أو عجز في السيولة) عن طريق استرجاع السيولة أو ضخها.

وبالنسبة للسياسة التجارية في الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات التي تمثل نسبتها أكثر من 97% من إجمالي الصادرات مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار البترول، وبما أن الصادرات لها علاقة بتقلبات أسعار البترول فغن الواردات أيضا مرتبطة بإيرادات الصادرات وبالتالي تتأثر هي أيضا بتقلبات أسعار البترول وحصيلة الفرق بينهما تمثل رصيد الميزان التجاري الذي يتأثر أيضا بتغيرات أسعار البترول. وبالتالي عرف الميزان التجاري في الجزائر حالات الفائض وحالات العجز خلال فترة الدراسة.

بما أن السياسة المالية في الجزائر تعتمد بدرجة أولى على الجباية البترولية في تحقيق العوائد المالية فإن أسعار البترول أهم عامل مؤثر على السياسة المالية وخاصة الإيرادات العامة والنفقات العامة، فالإيرادات العامة تتأثر إيجابا وسلبا بأسعار البترول وأيضا النفقات العامة تتأثر بحجم الإيرادات العامة وبالتالي هي تابعة لتحركات أسعار البترول إلا أن في حالة انخفاض أسعار البترول تواصلت الحكومة في زيادة النفقات

مقدمة

العامّة من الصّعب خفضها، حينما يظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة الموازنة العامّة.

1- إشكالية الدراسة:

ومن هنا يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات أسعار البترول في الأسواق الدولية ؟

- هل تؤثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الاقتصادية ؟

- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الاقتصادية في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نعتد على الفرضيات التالية:

- تتمثل محددات أسعار البترول في الطلب العالمي والعرض العالمي للبترول كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر فيهما.

- تؤثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الاقتصادية من حيث أدواتها.

- هناك علاقة طردية بين أسعار البترول و أدوات السياسة المالية وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري.

3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

✓ تحديد العوامل المؤثرة على أسعار البترول في الأسواق الدولية.

✓ تحليل تطورات أسعار البترول 2000-2017.

✓ تحليل علاقة أسعار البترول بالسياسة النقدية والتجارية والمالية.

✓ رصد انعكاسات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لكل من أسعار البترول والسياسات الاقتصادية في الجزائر في ما يلي:

✓ تحديد العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

✓ باعتبار الجزائر ترتكز بدرجة كبيرة على قطاع البترول في رسم سياستها الاقتصادية.

✓ باعتبار من حالة عدم الاستقرار واليقين التي تعرفها السوق البترولية مما انعكس على أسعار البترول بالتقلب صعودا ونزولا، وهو

ما ولد في نهاية المطاف حالة من عدم الاستقرار فيما يتعلق بالسياسة النقدية والتجارية والمالية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية:

مقدمة

إن دراسة هذا الموضوع يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير كما أنه يندرج في إطار التخصص المتعلق بالدراسات النقدية والمالية.

ب- أسباب موضوعية:

- ✓ يعتمد الاقتصاد الوطني كليا على قطاع البترول وأن تقلبات أسعاره تنعكس بالإيجاب والسلب على السياسات الاقتصادية.
- ✓ باعتبار أسعار البترول من أهم العوامل المؤثرة على السياسة النقدية والتجارية والمالية.
- ✓ تعدد أبعاد الموضوع وتشعبها مما يجعله شيق للبحث والإثراء.

6- حدود الدراسة:

قد تم التركيز على الفترة 2000-2017 باعتبار أنها تتضمن كل فترات الرخاء المتزامنة مع ارتفاع أسعار البترول وفترات الضيق متمثلة في فترات انهيار أسعاره، حيث عرفت هذه الفترة تذبذبات كبيرة في الأسعار وبالمقابل شهدت السياسات الاقتصادية عدة تغيرات، وفيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا الجزائر كدراسة تطبيقية.

7- منهج الدراسة:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال دراسة تطورات أسعار البترول والسياسات الاقتصادية، كما سنعتمد على المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول والعوامل المؤثرة على كل من السياسة النقدية والتجارية والمالية.

8- الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال البحث من الاطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا والتي نشير إليها فيما يلي:

1-دراسة العمري علي (2008): بعنوان: "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)" رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008

بالإضافة إلى متغير سعر البترول والناتج الداخلي الخام أضاف متغير الجباية البترولية وطبق دراسة قياسية باستخدام نماذج Var (الانحدار الذاتي) وتوصل إلى النتائج التالية:

-تتأثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار البترول

-أسعار البترول الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام والرابط بينهما هو الجباية البترولية

-متغيرات الدراسة متمثلة في النمو الاقتصادي والجباية البترولية لا تفسر أسعار البترول وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية

2-دراسة حمادي نعيمة(2009): بعنوان: "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2009، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل التنمية في الدول العربية حيث تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986 إلى 2008، سعت الدراسة إلى إعطاء صورة وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار البترول والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي في 17 دولة عربية.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة طردية بين ارتفاع أسعار البترول والموارد المالية بالنسبة للدول العربية البترولية كما خلصت إلى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر هي من بين أكثر الدول العربية تأثر بتقلبات أسعار البترول، تنخفض درجة التأثر بالنسبة للدول غير البترولية والمنتجة للبترول كسوريا واليمن، السودان ومصر ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول غير البترولية.

3-دراسة لخديمي عبد الحميد (2011): بعنوان: "آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية -دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر سعر البترول لسلة أوبك على الاستقرار النقدي وقد توصلت نتائج الدراسة إلى جانبها التحليلي إلى وجود أثر غير مباشرة لسعر البترول على الاستقرار النقدي، أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار البترول وكل من مستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فتوصل إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر البترول في المدى القصير، أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فأوضح أن هناك اثر سلمي لصدمات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.

4-دراسة مجلخ سليم، وليد بشيشي(2015): بعنوان "تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر (دراسة تحليلية) خلال الفترة 2004-2015"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة قالمة، العدد الثالث، 1 سبتمبر 2017. هدف هذه الدراسة هو تحليل تطور الإيرادات العامة الفعلية والمقدرة في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والسياسات المتخذة في الجزائر في ظل تأثير تقلبات أسعار البترول سواء بالزيادة أو بالنقصان. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نمو الإيرادات العامة وتقلبات أسعار البترول كما توصلت الدراسة إلى اعتماد الجزائر على سياسة المخططات الإنمائية الاقتصادية وسياسات الدعم الاجتماعي في حالة رواج أسعار البترول وزيادة الإيرادات وعلى سياسات وإجراءات جبائية عادية اقتصادية وتقشفية اجتماعية في حالة انخيار أسعار البترول لزيادة موارد وإيرادات الدولة.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة في ما يلي:

- ✓ تعد هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات في العالم العربي التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما أسعار البترول و السياسات الاقتصادية من أهم مؤشرات الاقتصادية تحكما في الحياة الاقتصادية.
- ✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة ومتمثلة في السياسة النقدية والتجارية والمالية وأسعار البترول.
- ✓ تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء أكثر عما سببته الثروة النفطية من انعكاسات مست الاقتصاد الجزائري، خصوصا في الفترة 2000-2017 وما سببه ارتفاع وانخفاض أسعار البترول، محاولة للدفع بصانعي القرار من تحسين أداء السياسات الاقتصادية التي كانت ولا تزال لصيقة التغير السعري للبترول.

10-هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول البترول حيث سنتناول مجموعة من

مقدمة

الجوانب النظرية الخاصة بهذا المفهوم من خصائص والأهمية والسوق العالمية للبتروال والعوامل المؤثرة فيها، كما سنتطرق إلى الأزمات البتروالية.

أما الفصل الثاني فسيتم التطرق فيه إلى الجوانب النظرية للسياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والتجارية والمالية والعوامل المؤثرة فيهم.

وبالنسبة للفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان انعكاسات أسعار البتروال على السياسات الاقتصادية في الجزائر (2000-2017) والذي سنحاول فيه دراسة تطورات أسعار البتروال والسياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 من خلال تقلبات أسعار البتروال وعلاقتها بالسياسة النقدية و التجارية والمالية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لأسعار البترول والأسواق

العالمية البترولية

تمهيد:

يعتبر البترول المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية فهو يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له، وقد تطورت استخداماته وتنوعت استعمالاته سواء من حيث تعدد مصادره وكفاءته أو من حيث تطور استهلاكه وعلى عكس معظم السلع لم يعد مورداً يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق البترولية بل أصبح سلعة سياسية بل ويتحدد سعره بناء على عدد لا يحصى من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تخضع السوق العالمية إلى مجموعة من التطورات المهمة المؤدية إلى حدوث اختلال في ميزان العرض والطلب حيث أن السوق البترولية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار البترول في السوق، وأي حدوث تشابك في هذه العوامل ينجم عنها آثار سلبية وهي حدوث أزمات في أسعار البترول إما بالارتفاع أو بالانخفاض. ومما سبق سندرس في هذا الفصل كل ما يتعلق بالبترول والأسواق العالمية للبترول.

المبحث الأول: عموميات حول البترول

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية

المبحث الثالث: الأزمات البترولية 1986-2014

المبحث الأول: عموميات حول البترول

يمثل البترول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي فهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية والسياسية وهو من الدعامات التي تركز عليها الحضارة الإنسانية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد البترول من أكثر السلع الإستراتيجية تداولاً عالمياً. وستتطرق في هذا المبحث إلى تعريف البترول وخصائصه وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم البترول

باعتبار البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان ومن أهم أنواع الطاقة التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول في جميع المجالات كما له أهمية كبيرة في تلبية حاجيات الدول، ويشتمل هذا المطلب تعريف وأصل البترول وحالات تواجده.

الفرع الأول: تعريف البترول

يعرف البترول على أنه بالأصل كلمة لاتينية **petroleum** وتعني **petr** صخر + **oleum** أي بمعنى زيت الصخر والبترول مادة بسيطة ومركبة، مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين وهما الهيدروجين و الكربون فقط، وبنفس الوقت هو مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما. حيث كل جزيء يتألف من ذرات، وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الإتحاد. فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.¹

ويعرف أيضاً "البترول مصطلح عام يعني زيت الصخر ويستعمل عادة للإشارة إلى البترول الخام وهو مكثفات أحفورية يتكون من مزيج من الهيدروكربونات، ويعتقد العلماء أن البترول قد تكون منذ ملايين السنين من تراكم رواسب بالغة السمك و الضخامة على قاع المحيطات، فقد استقر في قاع المحيط الأعشاب البحرية و الأسماك و الزواحف والرخويات، وملايين فوق ملايين من الكائنات الدقيقة التي كانت تعيش في البحر ثم ماتت هناك، وحدث تحول تام للمواد العضوية التي ترسبت مختلطة مع الطين و الرمل خلال عدة آلاف من السنين في معزل عن الأكسجين وتحولت إلى سائل زيتي كثيف أسود هو البترول"²

كما يعرف البترول اقتصادياً على أنه سلعة اقتصادية تباع وتشتري في الأسواق المحلية و الدولية بأسعار تتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب، فالبترول سلعة نادرة قابلة للإنتاج و التوزيع و الاستهلاك والتخزين.³

¹ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص8.

² سمير بن محاد، "استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 7.

³ محمد مراس، "أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الخطي (2015/2000)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد رقم 03، 2016، ص166.

ومنه نستنتج أن البترول كلمة لاتينية وتعني زيت الصخر، وهو مدة بسيطة ومركبة بنفس الوقت، له خصائص تختلف عن باقي المنتجات، حيث يتراكم ويتكون بعد ملايين السنين ونتيجة عوامل وتفاعلات على سطح الأرض أو البحار. فقد نسب اسمه إلى الذهب الأسود حيث أنه نادر كالذهب وأسود نسبة إلى لونه.

الفرع الثاني: أصل البترول

لقد انقسم الباحثون في تفسير نشأة وأصل تكون البترول إلى قسمين، قسم يؤيد نظرية النشأة العضوية وقسم يؤيد النظرية غير العضوية لنشأة البترول، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض النظريتين: ¹

1-نظرية النشأة العضوية: وفقا لهذه النظرية فإن البترول يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية و نباتية)، ومن المعتقد وفقا لهذه النظرية أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت خلال ملايين السنين، و التي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط و حرارة عالية.

2-نظرية النشأة اللاعضوية: أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مندليف"، الذي افترض أن تكوين الزيت الأسود السائل جاء نتيجة تفاعل كميات هائلة من كبريد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط و الحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

لم تتلقى نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء عكس النظرية العضوية التي كانت أكثر منطقية وبالتالي كانت الأكثر قبولا و شعبية.

ومن أبرز هذه الأدلة هي كالاتي: ²

- كميات ضخمة من المواد العضوية و الهيدروكربونات موجودة في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. وهذه المواد العضوية نباتية أو حيوانية مع توفر عنصرَي الكربون و الهيدروجين اللذين يتحدان مع بعضهما تحت درجات من الضغط و الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا البترول،

-وجود عناصر البورفرين و النيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة و هذين العنصرين يتواجدان فقط في المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

-النشاط الضوئي للبترول حيث يتم نتيجة لوجود مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في البترول.

الفرع الثالث: حالات تواجد البترول

يوجد البترول في الطبيعة في ثلاث حالات هي: ³

¹ براهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن علي الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص 10.

² محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 17.

³ براهيم بلقلة، مرجع سابق ص 11.

1- الحالة الصلبة أو شبه الصلبة: كعروق الإسفلت، وهي حالة نادرة الوجود.

2- الحالة السائلة وهي الحالة التي يسمى فيها البترول بالزيت الخام أو خام البترول أو النفط، ويتكون هذا الخام من خليط من المشتقات البترولية و التي يتم الحصول عليها عن طريق التصنيع والتقطير.

3- الحالة الغازية ويقصد بها الغاز الطبيعي والذي يتكون من عدة غازات منها الميثان و الإيثان و البروبان و البيوتان والنتروجين وثاني أكسيد الكربون وبعض الكبريت.

وبالنسبة للحالة السائلة للبترول غالبا ما تكون موجودة مع الحالة الغازية، وفي هذه الحالة المزوجة من التواجد غالبا ما يكون فيها البترول على شكل رغوي ويكون مصحوبا أحيانا ببعض الشوائب مثل المياه و الأملاح وبعض الكبريت و المواد الشمعية (برافين)، وعلى ضوء كمية الشوائب تتحدد ثلاثة أنواع رئيسية للحالة السائلة هي:

- النوع البرافيني (الشمعي): فيحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا معتبرا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة لذلك يعتبر من أجود أنواع الزيت الخام.

- النوع الإسفلتي: يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية، ويعتبر من أردأ أنواع البترول.

- النوع المختلط: الذي يحتوي على كمية كبيرة من شمع البرافين و المواد الإسفلتية.

وبناء على نسبة الشوائب الموجودة في الزيت الخام تتحدد درجة جودة وكفاءة هذا الأخير، وأنه كلما قلت درجة لزوجته وقلة درجة كثافته النوعية كلما خف وزنه وزادت قيمته الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البترول

للبنترول خصائص فريدة تختلف عن الطاقات الأخرى حيث تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في جميع المجالات .

الفرع الأول: خصائص البترول

للبنترول خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى وهي:¹

1-درجة الكثافة النوعية

وهي من أهم المؤشرات التي تدل على جودة البترول الخام و تقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API

(American Petroleum Institute) وتعني نسبة وزن البترول إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما،

و تتراوح بين 1 و 60 درجة، وتقاس هذه النسبة كما يلي:²

$$141.5$$

$$131.5 - \frac{\quad}{\quad} = \text{API درجة الكثافة}$$

درجة الكثافة النوعية للبترول

¹ نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2009 ص4

² عبد الخالق مطلق الراوي، "محاسبة النفط والغاز"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 123.

ويعني أنه كلما زادت الكثافة النوعية للنفط انخفضت درجة كثافته وفقاً لمقياس API أي هناك تناسب عكسي يعكس القيمة السوقية للبترول فكلما ازدادت درجة كثافته بمقياس API ازدادت قيمته السوقية بمعنى انخفاض كثافته النوعية وبالعكس، إذا كانت كثافة البترول منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وذات جودة أكبر، وبناءً على هذا المقياس يصبح للبترول ثلاثة أنواع وهي:¹

-البترول الخفيف: ويعتبر من أجود أنواع البترول ذات درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البترت، الكيروسين و الغاز الطبيعي، كالبترول الخام الجزائري و القطري و الليبي.

-البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، له تكاليف مرتفعة و المنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت)، كالبترول المصري و السوري.

-البترول المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و 35 درجة، و المشتقات المستخرجة منه متوسطة مثل زيت التشحيم، كالبترول الخام السعودي و الكويتي.

ونظراً لوجود أنواع عديدة من البترول الخام من حيث درجة الكثافة فإن نوعية المشتقات وكمياتها تختلف من بترول لآخر. فبرميل البترول الخام غالباً ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بمقدود عشر لترات تقريباً نتيجة إضافة كثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تساعد في عملية التكرير. ويمكن استخراج من برميل بترول مشتقات الموضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم(01-01): المشتقات المستخرجة من برميل البترول.

النسبة المتوية %100	51.4%	15.3%	12.6%	3.3%	8.2%	5%	1.9%	0.9%	1.4%
المشتق البترولي	بنزين	ديزل(مازوت)	كيروسين ووقود الطائرات	وقود للسفن والمصانع	غازات مختلفة جافة وسائلة	فحم الكوك	اسفلت	زيوت تشحيم	منتجات أخرى

المصدر: عبد الخالق مطلق الراوي، "محاسبة النفط والغاز"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 312.

2-نسبة الكبريت في البترول الخام

تزداد جودة البترول كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف البترول إلى البترول الحلو الذي يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت والبترول المر الذي ترتفع

¹ نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 5

فيه نسبة الكبريت.

3- نقطة الانسكاب

نقطة الانسكاب يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة أي مدى لزوجة البترول، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما زادت نسبة الشمع زادت لزوجة البترول ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4- نسبة الشوائب (الماء و لأملح)

كلما زادت نسبة الشوائب في البترول الخام زادت تكاليف إنتاجه، وبذلك تنخفض جودته.

5- مقياس البترول

يستند قياس البترول إلى الوحدات التالية وذلك حسب الوزن أو الحجم:

- حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 براميل من البترول وتشمل ثلاثة مقياس

- الطن الطويل و يساوي 1006 كيلوغرام.

- الطن المتري و يساوي 999 كيلوغرام.

- الطن القصير و يساوي 906 كيلوغرام.

- حسب الحجم: وحدة القياس أكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية "البرميل" و التي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

أما وحدة قياس للغازات الطبيعية فقد اعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب، ولضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، أما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000 متر مكعب. وإن المتر المكعب م³ يعادل حوالي 35.31 قدم³.

ومن هذه الخصائص نجد أن السلعة البترولية تتميز عن باقي السلع الأخرى بمميزات جعلتها مهمة وزادت منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات ترتبط بطبيعة البترول أو كيفية استغلاله وتمثل في:²

1- الميزة التكنولوجية الفنية: وتعني ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب و معدات استغلال الثروة البترولية كأساليب إنتاج ومعدات استعمال و استهلاك البترول، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل استغلال البترول يغزز مركزه وأهميته من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج وما ينعكس ذلك على السعر فيما بعد، فإن معظم الدول النامية المنتجة للبترول تفتقر إلى هذه الخبرات التكنولوجية و الفنية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 15.

² نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 6، 7.

2-الميزة الإنتاجية: تتميز السلعة النفطية بارتفاع إنتاجيتها وذلك راجع لاستخدام أساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وعليه كلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج.

3-ميزة مرونة الحركة البترولية: وتعني سهولة نقل السلعة البترولية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للبترول و إمكانية تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغير.

4-ميزة الاستعمال الواسع: إن استعمال البترول متعددة و متنوعة وتشمل مختلف المجالات و النشاطات الاقتصادية كالزراعة و الصناعة والخدمات الإنتاجية وغير الإنتاجية، وما يجعل هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي و للحضارة الإنسانية الحالية هو أن مشتقات البترول بكل أنواعها واختلافها واسعة الاستعمال، مما أدى ذلك إلى تعزيز قيمة السلعة البترولية في عالمنا المعاصر.

الفرع الثالث: أهمية البترول

كل خاصية وميزة في البترول أعطته أهمية كبيرة وتمثل في ما يلي:¹

1-أهمية البترول كمصدر للطاقة و مادة أولية أساسية: يحتل النفط المركز الأول من بين جميع مصادر الطاقة وهذا راجع إلى المزايا و الصفات التي ينفرد بها عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، وعلى الرغم من بدء دخول بعض مصادر الطاقة المتجددة إلى حيز الاستخدام التطبيقي إلا أن البترول يبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم، وكذلك في مساهمته الكبيرة في مجموع إمدادات الطاقة على النطاق العالمي.

وتظهر أهمية البترول كمادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية و البيتروكيماوية والتي يتزايد عددها باستمرار كصناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط و الورق ، صناعة الجلود الصناعية، صناعة المستحضرات الطبية والمبيدات ... وهي جميعا تعتبر صناعات إستراتيجية تطورها الأبحاث والتقدم التكنولوجي.

2-أهمية البترول كمورد مالي: الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالأرباح أو الضرائب، وإما بصورة خاصة للدول البترولية المنتجة و المصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للبترول، إن دور البترول كمورد مالي ذو أهمية كبيرة في الدول المصدرة للبترول التي يعتمد حجم الدخل الوطني فيها وموازنتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات البترولية (النصيب المتأتي من الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخام)، إلا أن لا يمكن تجاهل الضرائب الباهظة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية في الدول المستهلكة للبترول والتي تغذي بها خزائنها.

3-أهمية البترول في الصناعة، الزراعة و التجارة:

¹ دليلا ضالع، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة لجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2009، ص،ص 7-11.

-أهمية البترول في القطاع الصناعي: إن ثلث البترول المستهلك في العالم يوجه لأجل تشغيل الصناعة ، فالعملية الصناعية لا تستمر بشكل منتظم دون البترول، لأنه مصدر للحرارة والطاقة المحركة ويعتبر أساس الصناعة البتروكيميائية.

-أهمية البترول في القطاع الزراعي: أطلق اسم البتروزرعة تبعا للتطورات الحديثة، وذلك لسببين رئيسيين هما:
-البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

-استعمال المنتجات البتروكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية.

-أهمية البترول في القطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، حيث المنتجات البترولية يتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم وتمثل أهمية السلعة البترولية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة في توفير العملات الأجنبية الصعبة وفي موازنة ميزان التجاري وميزان المدفوعات في آن واحد.¹

4-أهمية البترول على الصعيد السياسي: المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي السابق محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول وكيفية الحصول عليه هدف من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي وتطبيقا لهذا المبدأ فدأبت على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق إمداداته.²

5-أهمية البترول على الصعيد العسكري: يزداد الطلب العالمي على البترول في حالة الحروب ويضل الوقود النفاث من الكيروسين أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري على البترول لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول.³

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية

تخضع السوق العالمية للبترول إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار البترول في السوق.

المطلب الأول: ماهية الأسواق العالمية للبترول

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص،72.

² وهيبه مشدن، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، غير منشورة، قسم علوم التنسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص،31،30.

³ نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص،11.

بما أن البترول سلعة إستراتيجية هامة فإن دراسة السوق البترولية ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث حيث أنها لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للبترول، ففي هذا المطلب نوضح أهم المفاهيم المتعلقة بالسوق النفطية وذلك من خلال إبراز تعريف ومميزات السوق البترولية وكذلك الأنواع و الأطراف الفاعلة فيها.

الفرع الأول: تعريف ومميزات السوق العالمية للبترول

للسوق العالمية البترولية عدة تعريفات كما لها مميزات تختلف عن غيرها من الأسواق.

أولاً: تعريف السوق البترولية العالمية

تعرف السوق البترولية على أنها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه الأسواق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق. وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين والشركات البترولية.¹

وتعرف السوق العالمية للبترول بأنها كأي سوق تضم كافة المتعاملين من بائعين ومصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشتريين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للبترول بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضاً، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيراً كبيراً على السوق نتيجة لكبر حجمه.²

ومن هذه التعريفات نستنتج أن السوق العالمية للبترول هي سوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو البترول، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمه.

ثانياً: مميزات سوق البترول العالمية

تتميز الأسواق العالمية البترولية بالخصائص التالية:

1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري (احتكار القلة): التركيز الاحتكاري يعني سيطرة عدد قليل ومحدود من الشركات أو المؤسسات الكبرى، بصورة عالية أو كلية على نشاط اقتصادي متعلق باستغلال ثروة طبيعية أو مرفق اقتصادي وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو الاثنين معاً، لم يكن وجود قيام ذلك التركيز الاحتكاري قد جاء بصورة عفوية أو احتياطية بل قد جاء بصورة طبيعية وموضوعية وذلك لأن نشوء وتكون الصناعة البترولية قد جاء في مرحلة تطور ازدهار النظام الرأسمالي وانتقاله من مرحلة النامية الحرة إلى مرحلة الرأسمالية

¹ قويدري قويدري بوجعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نفود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2009، ص 54.

² براهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 18، 19.

الاحتكارية مرحلة تركيز رأس المال وهي مرحلة اتحاد أو تزاوج رأس المال المصري مع رأس المال الصناعي مكونة الشركات الاحتكارية الكبرى وبأنواعها المختلفة ومجالات نشاطها الواسعة ليس فقط على النطاق المحلي أو الإقليمي بل العالمي.¹ إن صفة الاحتكار هي بروز عدد قليل ومحدود من الشركات البترولية الكبرى باستحواذ والسيطرة على مجمل أو مجموع النشاط الاقتصادي البترولي على الصعيد المحلي أو العالمي وسواء كان بصورة انفرادية أي لشركة بترولية واحدة أو لمجموع تلك الشركات البترولية الكبرى. -عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام البترول لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحويل إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.²

3-تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للبترول بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، إن تكاليف ناقلات البترول تعكس تقلبات الطلب العالمي على البترول الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار السوق الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة.

4-سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات و الدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

5-أثما سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذبات الأسعار.

6-أثما سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية والمضاربات والتلاعب في السوق البترولية والتي تترك أثرا واضحا على الأسعار ولهذا الأمر أساليب أهمها:

-انتقال سلطة تسعير البترول إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعب وغيرها.

-إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دورا أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.³

الفرع الثاني: أنواع الأسواق العالمية البترولية

بفعل التغيرات و التطورات التي مست الصناعة البترولية عبر الزمن أدى إلى تفرع السوق البترولية إلى أسواق تختلف في مبادئها وطريقة عملها. وتمثل أنواع هذه الأسواق في السوق الفورية والسوق الآجلة.

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص، 72-89.

² سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008/2009، ص 92.

³ سمية موري، نفس المرجع، ص، 93-92.

أولاً: الأسواق الفورية

تعرف أيضا بالسوق النقدية أو السوق الفعلية باعتبار التسوية النقدية (يكون الدفع نقدا والتسليم فوريا) التي تتم من خلالها بالاعتماد على الأسعار الفورية، وهي السوق الذي تباع وتشتري فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري ويختلف السوق الفوري البترولي عن نظيراته من الأسواق الفورية الأخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد وأقل بالاعتماد على الأسعار الفورية.

وعليه فالسوق الفوري أو السوق النقدي يمثل سوق اللحظي أو سوق مكاني، أي هو السوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين، هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة.

المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين للبترول في السوق الفوري يساهم في تحديد السعر الفوري للبترول، والسوق الحر (الفوري) ليس له مكان محدد ويعمل على مدار 24 ساعة.¹

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة، ودبي في آسيا. وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترين هم التجار أو كبار المستهلكين أما البائعون فهم المكررون.

يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتجات البترولية في السوق الفورية بالوضع المحلي للعرض والطلب إلا أنه يمكن لمنتج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفه النقل من سوق لآخر، في هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المرهبة شحنات اشترت من سوق متدهور هذا من جهة، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق آخر وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى.

إن ما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لآخر فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتجات البترولية.²

ثانياً: الأسواق الآجلة

إن خطورة التقلبات التي تحدث في أسعار البترول أدت إلى وضع المنظمون البتروليين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وذلك للتخلص من هذا الخطر وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة. وتتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار تذبذبات في

¹ أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2016، ص 124.

² قويدري قويشع بوجمعة، مرجع سابق ص، ص 56، 55.

الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق بإمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية.

ويوجد شكلان من الأسواق الآجلة هي السوق البترولية المادية الآجلة والأسواق البترولية الآجلة :

1-الأسواق البترولية المادية الآجلة: موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة 15 يوم تطورت المبيعات إلى

تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد. تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في آجال أقل من 15 يوم يستطيع كذلك البترول الخام للشهر الموالي أو لآجال أبعد من ذلك.

لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر، إذ تستطيع شراء برنت جانفي في شهر فيفري وبرنت فيفري في شهر مارس...، تسمى هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم و الشحنات تكون بحجم 500000 برميل (+5%) أو (-5%) بحيث ترغم قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في آجال أدناه 15 يوم، وهذه المبيعات لا تخص إلا عدد قليل من المواد الخام والمنتجات في أوروبا.

2-الأسواق البترولية المالية الآجلة: هي الأسواق لا يتم فيها تبادل شحنات من البترول وإنما تبادل أنواع محددة من العقود هي عقود المستقبلية في شكل عقود معيارية أي عقود تحمل صفة الأوراق المالية، فهي إذن أسواق آجلة زهية أسواق مالية في الأساس والمستقبلية هي تعهدات ببيع أو شراء كمية معيارية من السلعة عند تاريخ محدد في المستقبل، حتى ولو أنه نادرا ما ينتهي العقد بتنفيذ عملية التبادل فعليا لأنه في العادة تباع هذه العقود قبل آجال استحقاقها، غير أنه وفي حالة ما إذا تبادل فعلي لشحنة البترول في المستقبل فسيكون ذلك في نهاية مدة العقد وبالسعر المتفق عليه عند تاريخ إبرام العقد أول مرة، وأكثر ما يلجأ إلى هذا النوع من العقود هم المتعاملون الصناعيون بهدف التحوط ضد أخطار ارتفاع الأسعار، وقد ظهرت في هذه الأسواق المالية فيما بعد منتجات مالية مشتقة أخرى كالخيارات والمقايضات¹. ومن أهم هذه الأسواق ما يلي:

- سوق نيويورك للتبادل التجاري NIMEX

- سوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا IPS

- سنغافورة للتبادل النقدي العالمي SIMEX

تتم في هذه السوق ثلاث عمليات مهمة وهي:²

1-التغطية: التعاملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برمبل، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تقلبات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشتريين في نفس الوقت.

¹ بلقاسم سرايري، " أزمة انهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية أم أزمة هيكلية دائمة"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد 12، 3 جوان 2017، ص 208.

² قويدري قويشع بوجمة، نفس المرجع، ص 58، 56.

2- المضاربة: تعرف بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق الربح، فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة، فالمضاربون لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فمدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على تغيرات الأسعار.

يمكن لأسعار السوق الآجلة أن تؤثر في السوق الفورية وذلك عند قيام المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل، فإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف يرتفع في المستقبل فسوف يرتفع، وإذا خمن المضاربون بانخفاض الأسعار فإنه سوف تنخفض الأسعار. ومن أسباب عدم استقرار الأسواق البترولية الآجلة هي المضاربة.

3- الموازنة: تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

الفرع الثالث: الفاعلون في السوق العالمية البترولية

تشكلت السوق البترولية في أيامها الأولى عندما أصبح البترول مصدرا للإنارة واتسع سوق البترول عندما شاع استعمال الإنارة من قبل الفقراء بعد أن كان مقتصرًا على بيوت الأغنياء، وبهذه الصورة البسيطة لتطور سوق البترول من أيامها الأولى يمكننا القول بأن سعر البترول شأنه شأن أسعار السلع الأخرى يخضع لقاعدة العرض والطلب وأصبح سعر البترول يتحدد تبعًا للعديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة من قبل التكاليف المتعلقة بوسائل الإنتاج والتسويق والضرائب التي تفرض على الاستهلاك وطبيعة السوق ودرجة المنافسة فيه، ولهذا السوق أشكال ومعالم يتميز بها عن غيره من الأسواق.

ينبغي التطرق إلى الوحدات الاقتصادية التي تحكم السوق والمتمثلة في:

أولاً: مجموعة جانب الطلب:

وتتضمن ما يلي:

1- وكالة الطاقة الدولية : (IEA) International Energy Agency

تعد من الفاعلين الأساسيين التي تشكل جانب الطلب في سوق البترول وتعبّر عن النشاط الاستهلاكي، وجاءت فكرة إنشاء الوكالة بعد تحول العالم الصناعي من الطاقة الصلبة إلى البترول الخام والتعديلات التي طرأت على الأسعار من جانب الدول المنتجة (أوبك) وكان من أهداف تشكيل المنظمة من قبل الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا، أوروبا، اليابان) تأمين إمدادات البترول لدول الوكالة وتحقيق أرباح عالية للشركات البترولية التابعة لدول الوكالة والإسهام في تطوير البدائل.

وللولايات المتحدة الأمريكية دورًا كبيرًا في تطوير المنظمة منذ عام 1974م وتتضمن حاليًا 29 عضوًا¹ من بينهم آسيا، النمسا، كندا، بلجيكا، إيطاليا، اليابان، النرويج، السويد، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية... إلخ وعلى الرغم من استقلالية وكالة الطاقة الدولية إلا أنها تعمل ضمن هيكل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومن مهامها:

- جمع المعلومات حول السوق البترولية.

¹ <http://www.iea.org.07/02/2018>.

-زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الحفاظ على الطاقة.

-تنمية مصادر بديلة للبترول.

-صياغة خطة الطوارئ للطاقة لا يستهان بها في حالة وجود أزمة الإمدادات البترولية.

وبقي الغموض الدبلوماسي يحيط بأهداف الوكالة والتي منحها الحرية الواسعة في ترجمة أساليب عملها وتخضع أعمالها في كل الأحوال

لقرارات السياسة الخارجية لحكومات دول الأعضاء. ومن بين أبرز أهداف الوكالة هو خلق جهاز متكون من أغلب الدول المستهلكة

للطاقة والبترول الخام ومواجهة أوبك وفي نفس الوقت تسعى لتكوين احتياطي بترولي لمواجهة الطوارئ الناشئة من احتمالات انقطاع

الإمدادات البترولية من مناطق الاستخراج بسبب عدم الاستقرار السياسي في تلك المناطق.¹

2-الشركات العالمية البترولية

لقد ظهرت أول الشركات البترولية العالمية أغلبها أمريكية الأصل منذ أول اكتشاف تجاري بترولي في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة

الأمريكية سنة 1858م حيث عملت هذه الشركات على استغلال والتحكم في هذا المورد الإستراتيجي في جميع مراحل من المنبع إلى

المصب وصولا إلى الصناعة البتروكيمياوية، وقد سعت هذه الشركات بكل الطرق والوسائل والإمكانات المادية والمالية لاستغلال هذه الثروة

الحيوية في مجال قطاع المحروقات.

والشركات البترول العالمية هي أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة بالأخص في مجال

البترول، حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة البترولية (منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) من بداية

مرحلة نشاط الصناعة البترولية (مرحلة البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب والاستخراج والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع.... إلى آخر

مرحلة الصناعة البتروكيمياوية) وتعد شركة ستاندرد اويل أوف المملوكة من طرف ركنيلر والشركة البترولية البريطانية BP والشركة الهولندية

Shell أولى الشركات البترولية العالمية.²

ومن ابرز نشاطات هذه الشركة العالمية كالتالي:

-تقوم بدراسات جيولوجية وطبيعية للتنقيب على البترول.

-تقوم بعمليات الحفر والاستكشاف للبرر وإعداد الحقل وعملية التثبيت في الحقل.

-صيانة الآبار وتنشيطها عن طريق الحقن.

-تقوم بعملية استخراج البترول وتجمع الزيت وفصل الغاز والماء، كما تقوم بعملية التكرير والنقل والتوزيع والتسويق.

إن الشركات الكبرى هي المحتكرة الكبرى للنشاط الصناعي والاقتصادي البترولي في السوق الدولية سواء كان في عرضه بصورة خاصة من

الإنتاج للخام أو التكرير أو المنتجات أو النقل أو التوزيع وكذلك الاحتياطي البترولي، فانتقال البترول إبتداءا من المنتج إلى أن يحصل عليه

¹ عصام هادي محمد الصالح، "تحليل العوامل المسببة في تذبذب أسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض التغيرات الهيكلية (لدول مختارة)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص، 11-13.

² أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال البترول على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2012، ص، 56-58.

المستهلك النهائي يتم عبر حركة داخلية في شركات متعددة تنتمي معظمها إلى الشركة الأم. ومن مهام الشركات البترولية العالمية كالتالي:¹

1- دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك: وهذا الدور يتطلب المرونة والاستمرارية لضمان تدفق البترول والمنتجات البترولية من مصادر إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد بالكم والنوع الملائمين.

2- دورها كمشتر: لا تزال بعض الدول المصدرة للبترول تفضل مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن البترول وإنتاجه بسبب

ضخامة الاستثمار المالي والعنقادي، وإن كانت تلك المشاركة تتم على أسس غير تلك التي كانت سائدة في ظل عقود الامتياز التقليدية.

3- دورها كبائع للتقنيات وخدماتها: وهو دور لا يقتصر على تقديم عدد من خياراتها للعمل لحساب الدول المصدرة للبترول بل يتضمن تقديم مختلف أنواع المساندة التقنية والإدارية، ويغلب أن يتم نقل التقنيات إلى الدولة المضيفة في إطار عقد خدمة.

لقد شهدت السوق البترولية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928م، 1934م تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندراد جرسى "أكسون الآن" و شل و بريتيش بتروليم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة البترول والحد من المنافسة بينها وهو ما يعرف بالكارتل (cartel) العالمي القسّم، وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على بترول الشرق الأوسط مكونا مما عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع Seven Sisters وهي ستاندارد جرسى (Standar Jersey)، شل (Shell)، بريتيش بتروليم (British Petroleum) بالمختصر BP، تكساسو (Texaco)، موبيل (Mobil)، ستاندارد كاليفورنيا (California)، جلف (Gulf). كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا خلال عقد السبعينات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية، من خلال فقدانها لقسم كبير من الصناعة البترولية التي كانت تسيطر عليها فقط أصبح إنتاجها البترولي الذي كان يزيد عن 60% من الإنتاج الإجمالي بداية 1973م لا يمثل السبعينات سوى 15%، وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سطوة الشركات العالمية للبترول في ظل عمليات الاندماج ممثلة في اندماج شركة أكسون وموبيل، وكذا شراء شركة توتال الفرنسية لشركة بتروفيينا البلجيكية لينخفض عددها إلى خمس شركات كبرى وصارت تعرف بالشقيقات الخمس أو العمالقة الكبار Super Majors وتتمثل في Exxon، Shell، Mobil، Total Fina Elf، BP-Amoc، Chevron Texaco.²

ثانيا: مجموعة جانب العرض

وتتمثل في:

1- منظمة الدول المصدرة والمنتجة للبترول OPEC

ظهرت أول مبادرة لإنشاء الأوبك في القاهرة في أبريل 1959م عند انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظّمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية، فقد جرت في كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت تناولت

¹ أمينة مخلفي، نفس المرجع، ص، ص61، 60.

² براهيم بلقلة، مرجع سابق، ص، ص20، 19.

تأسيس هيئة كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط أهمها:

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.
- معالجة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.
- تأسيس شركات بترول وطنية.
- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب المواد البترولية.

كان إعلان "شركة إسو" في 9 أوت 1960م بأنها ستخفض الأسعار المعلنة للبترول للشرق الأوسط، لأن الأسعار آنذاك كانت منخفضة في الأصل الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة للبترول وبدعوة من العراق عقدت خمس دول هي المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، اجتماع في بغداد في الفترة من 10-14 سبتمبر 1960م وأعلن إنشاء منظمة دائمة تسمى " منظمة الدول المصدرة للبترول" OPEC تتولى إجراء المشاورات المنتظمة بين الدول الأعضاء وتعمل على تنسيق وتوحيد سياستها بهذا الخصوص، وجاء انضمام بقية الأعضاء تبعا حيث انضمت قطر عام 1961م ثم اندونيسيا وليبيا 1962م ثم أبوضي 1967م(دولة الإمارات العربية المتحدة) ثم الجزائر 1969م ثم نيجيريا 1971م، الإكوادور 1973م (ثم انسحبت 1992م)، الغابون 1975م (انسحبت 1994م)،¹ أصبح عدد دول الأعضاء 14 عضوا حاليا.²

تهدف هذه المنظمة إلى:³

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة.
- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق البترولية العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية.
- الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.
- كما تقوم بمساعدة دول الأعضاء في تبادل وتعاون الخبرات وإفساح المجال للمواطنين للعمل والتدريب في الدول الأعضاء، وإلى جانب استخدام الموارد المالية لدول الأعضاء في إقامة مشروعات مشتركة في نطاق الصناعة البترولية.⁴

2- مجموعة المنتجين خارج أوبك

وتضم الدول التي تنتج البترول بكميات محدودة وإن إنتاجها لا يغطي استهلاكها من البترول الخام وتمثل بالدول التالية:⁵

- دول مجموعة بحر الشمال وتضم المملكة المتحدة والنرويج و المانيا و الدانمارك.
- دول مجموعة بيلاروسيا وبحر القزوين وتضم كل من كزاخستان و اذربيجان وتركمانستان و أغوزيكستان.

¹ دليلة ضالع، مرجع سابق، ص 37.

² www.opec.org، 06/02/2018.

³ محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، " تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية)"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2013/01، لسنة 2013، ص،ص124،123.

⁴ عصام هادي محمد الصالح، مرجع سابق، ص 14.

⁵ عصام هادي محمد الصالح، نفس المرجع، ص15.

- دول مجموعات ثانوية منتجة للبترول (كندا والهند والصين ومصر).

يمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار البترول بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وتمثل هذه الدول ما نسبة 65% من الإنتاج العالمي البترولي كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي العالمي للبترول مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة لدول الأوبك.¹

ثالثا: أطراف فاعلة أخرى

نجد أن هناك أطراف متعاملة في السوق البترولية العالمية منها:²

1- شركات البترول الوطنية

تم إنشاء شركات وطنية للبترول لجميع الدول المصدرة للبترول والتي تمثل بذلك، فرض لكيانها وسيادتها الوطنية في تسيير السياسي والاقتصادي لمواردها الشخصية، ومن أهدافها:³

- إتاحة بعض الدول مثل فنزويلا والجزائر ومصر الفرصة لهيئاتها العامة البترولية لكي تشارك الأجانب في إنشاء شركات للبترولوكيماويات ومعامل التكرير، ولكيستند لشركات أجنبية القيام بتوزيع جانب من المنتجات المكررة في الأسواق المحلية.

- لجوء الشركات الوطنية للدول المصدرة كمصر و الجزائر إلى عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية في مختلف مراحل الصناعة البترولية ومرحلة المنبع خاصة، وذلك لتنمية واستغلال الموارد البترولية. ومن بين هذه الشركات البترولية الوطنية العالمية:

- شركة البترول الوطنية الفنزويلية أنشئت في 1960م.

- شركة البترول الوطنية الجزائرية سوناطراك أنشئت في 1963م.

- شركة البترول الوطنية الكويتية أنشئت 1960م.

مع نمو الشركات الوطنية في الدول المنتجة قامت بإنشاء أقسام متخصصة في التسويق الدولي أو ممثلين حكوميين لبيع صادرات البترول الخام بعد تلبية احتياجات مصافي التكرير الوطنية أو بيع المنتجات المكررة في الأسواق الدولية بعد قيام عدد من الشركات الوطنية للاستثمار في مصافي ومنافذ التسويق خارج حدود دولهم.

2- الشركات التجارية المتخصصة

أي شركات متخصصة في تجارة البترول الخام والمنتجات المكررة وتهدف إلى تحقيق أرباح تجارية من خلال العمليات التجارية بعد دراسة

¹ أميرة إدريس، مرجع سابق، ص 135.

² سيد فتحي أحمد الخولي، " اقتصاديات النفط، الموارد والبيئة والطاقة"، حوازم العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، 2015، جدة، السعودية، ص 341، 339.

³ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 79، 76.

السوق واستخدام برامج التنبؤ العلمي لتحركات واتجاهات السوق وعلى الرغم من الصغر النسبي لأحجام رؤوس أموال هذه الشركات إلا أنها تسعى لزيادتها حتى تستطيع الاستفادة من خبراتها بشكل أكبر في السوق.

3-الوسطاء (السماسرة)

ويهتم الوسطاء في السوق بمقابلة احتياجات كل من البائع والمشتري (في حالة عدم علم كل منهما باحتياجات الآخر) ولهذا لا يتصرف الوسطاء بدوافع شخصية بل نيابة عن البائع او المشتري ويتسلمون مقابل ذلك رسوم التوسط (العمولة) وعادة يدفعها البائع.

4-مصافي الوبول سترير

وهم عدد من البنوك التجارية التي ترتبط بصناعة البترول، ودخلت إلى أسواق البترول منذ سنة 1985م للتعامل مع سوق المنتجات الورقية وأسواق المستقبل أو نوع محدد من البترول، ومن خلال خبراتهم الطويلة في الأسواق المالية تم تطوير وسائل خاصة بأسواق البترول كما أن لهم تأثيرا كبيرا في الأسواق الفورية ومن أهم أمثلة هذه المصافي أرون، دريفاس، مورجان ستانلي.

5-مصافي التكرير المستقلة

وهي شركات متخصصة في تكرير البترول الخام ولهذا فهي تشتري البترول وتبيع المنتجات المكررة في الأسواق وبالرغم من أنها تستطيع شراء احتياجاتها من البترول الخام من خلال العقود المباشرة مع شركات الإنتاج إلا أنها تلجأ إلى الأسواق الفورية لبيع منتجاتها والاستفادة من تعاملات الأسواق المستقبلية، ومن أمثلة هذه المصافي، سارأس، سنكلير، اشلان.

6-الموزعون المستقلون

ولا يمتلك الموزعون مصافي تكرير خاصة ولهذا يلجئن إلى أسواق البترول للحصول على المنتجات المكررة التي يقومون بتوزيعها على المستهلكين وحيث أنهم في الغالب مشتررون للمنتجات فإن تأثيرهم في السوق محدود.

المطلب الثاني: السعر البترولي وأساليب التسعير في السوق البترولية

بما أن البترول سلعة إستراتيجية هامة فإن دراسة وتحليل أسعاره ضرورة ملحة، حيث أصبحت أسعار البترول مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي. لذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم السعر البترولي وأنواعه وأساليب تسعيره.

الفرع الأول: تعريف السعر البترولي

يعرف السعر البترولي على أنه مشتق من مفهوم السعر الذي هو عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود وهي قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعني

قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود.¹

ويعرف كذلك بأنه قيمة السلعة البترولية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين.²

كما يعرف السعر البترولي بأنه القيمة النقدية المعبر عنها بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من البترول حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجته.³

ومن هذه التعريف نستنتج أن السعر البترولي هو قيمة السلعة البترولية المعبر عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين، ونتاج لتفاعل كل من العرض والطلب على تلك السلعة بالإضافة إلى مجموعة من المحددات التي تحكمها يتحدد سعر السلعة البترولية، لذلك نجد سعر هذه الأخيرة غير مستقر. ويعبر عن هذا السعر بالدولار الأمريكي حيث يعادل 159 لترا (42 جالونا).

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول

إن تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواعه وذلك لأنه توجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول، وأنواعه كالتالي:

1-السعر المعلن (الرسمي): Posted Price هو السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق (وقد كان حساب الإتاوة وضرائب الدخل يتم على أساس هذا السعر المعلن). وقد كان السعر المعلن للبترول سعرا إداريا أكثر منه اقتصاديا لضمان توازن مصالح الشركات البترولية وعلاقتها مع الدول المستهلكة والدول المنتجة وفي سنة 1973م أعيد تسمية السعر المعلن ليصبح سعر البيع الحكومي **Government Sales** أو سعر البيع الرسمي **Officiel sales Price**، أي أن سعر البترول تحول من سعر إداري إلى سعر سياسي نتيجة تغير هوية من يحدد السعر.⁴

وتاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة واحدة تسيطر وهي ستاندراد أويل على

عمليات إنتاج البترول، بالرغم من وجود عدد كبير من المنتجين، كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات البترولية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها. وما يميز السعر المعلن أن سعر نظري لا يجسد تفاعل القوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للبترول وتحديد الضرائب على الأرباح.⁵

2-السعر المتحقق: Realized (Actual) Price هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق

¹ مراد علة، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر 2014/2000"، رؤى الإستراتيجية دورية علمية نصف سنوية محكمة يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الرابع، العدد 13، الإمارات العربية المتحدة، 13/01/2017، ص 100.

² حسن عباس حسن، "آلية تسعير النفط العراقي، مذكرة ضمن متطلبات نيل الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة"، غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص 31.

³ أميرة إدريس، مرجع سابق، ص 95.

⁴ سيد قنحي أحمد اخوي، مرجع سابق، ص 345.

⁵ سمية موري، مرجع سابق، ص 61، 62.

عليها الطرفان البائع والمشتري، السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن مخصوما الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، أو هي التسهيلات تشمل وتعود للطرفين كحالة بيع بترول خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء المنتجات البترولية، وإن الطرف المشتري يزود البائع مقابل البترول الخام يقيم سلعية غير بترولية.

3- سعر الإشارة أو المعول عليه: Reference Price ظهر هذا النوع من السعر في فترة الستينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، واعتمد سعر الإشارة أو المعول عليه في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية البترولية بين الطرفين. إن سعر الإشارة عبارة عن السعر للبترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.

4- سعر الكلفة الضريبية: Tax Cost Price يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم البترولية، ويعني الكلفة التي تتحملها الشركات البترولية للحصول على برميل أو طن البترول الخام وهو يعادل كلفة إنتاج البترول إضافة له عائد الحكومة البترولية (الضريبة للدخل مضافا الربح وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومات المعنية). سعر الكلفة الضريبية يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية للحصول على برميل أو طن من البترول الخام وهو بنفس الوقت يمثل الأساسي الذي تحرك فوqe الأسعار المتحققة في السوق، البيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة. سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لأسعار أو سعر بيع البترول الخام في السوق البترولية.¹

5- السعر الفوري (الآني): Spot Price يقصد به ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة و المفتوحة للبترول الخام، حيث برميل البترول يساوي 159 لتر (42 جالون). يعد السعر الفوري بالظهور والنشاط بعد أن أخذت الأسواق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة البترول الخام الدولية والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية. السعر الفوري أو الآني ليس ثابتا أو مستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة البترولية.

6- سعر التحويل: Conversion Price هو سعر تبادل البترول الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم أو انتقال البترول من نشاط ضمن نفس الشركة كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها البترولية لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى.

7- سعر السوق Market Price يمثل السعر الفعلي الذي يباع به البترول في السوق الحرة وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل البترولي أي بين الشركات البترولية، ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات البترولية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.

8- سعر البرميل الورقي: Paper Barrel Price وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الآنية وتقرب

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص، 198-199.

كثيرا من مفهوم سعر البترول الخام في بورصات البترول الدولية، وهو عبارة عن عقود البترول الآجلة التي أحد المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين، وعملية المضاربة على البترول قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار البترول بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.¹

9-السعر الحقيقي: Real Price وهو السعر المعلن الذي يتم الخصم منه نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملة الرئيسية المتداولة.

10-السعر الإرجاعي أو التراجعي: Netback Price هو سعر برميل البترول الخام في ضوء أسعار منتجاته ومكرراته من البرميل المركب.² كما يحسب كالتالي:

السعر التراجعي = إجمالي قيمة المنتجات أو الإجمالية - تكلفة النقل - التكاليف المتغيرة للتكرير - تكلفة رأس المال (الفائدة) - تكاليف التأمين - قيمة الفاقد

11-السعر العادل: تقوم فكرة السعر العادل للبترول على فكرة ضمان دخل مستقر للدولة البترولية على المدى القصير وقابل للاستمرار على المدى الطويل، كما أنه من الجانب الآخر يوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة.³

12-السعر الاسمي: وهو القيمة النقدية التي تعطى للبرميل من البترول والتي تكون بالدولار خلال لحظة زمنية معينة.

13-الأسعار الآجلة أو المستقبلية: وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء البترول في تاريخ آجل وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية البترول التي تم التعاقد عليها.⁴

14-السعر الاقتصادي: هو السعر الذي يحسب سعر البترول والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وقد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، التي يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل: (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للبترول والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية بترولية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على البترول مازال يصلح أساسا لتدريج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية. وبناءا عليه أقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات البترول العالمية سنة 1971 معيارين أحدهما: تصعيد سعر البترول بمعدل 2.5% سنويا لمواجهة التضخم، والمعيار الثاني: زيادة السعر بمعدل 2.5% كعلاوة خاصة باعتبار البترول ثروة ناضبة بنصوبها لزيادة خدمة مستهلكها.

كما أقرت اتفاقية جنيف الأولى 1971 والثانية 1973 المعيار الثالث وهو مبدأ تصحيح سعر البترول تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار

¹ أميرة إدريس، مرجع سابق، ص، 97، 98.

² سيد الفتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص، 338-346.

³ مراد علة، مرجع سابق، ص، 101.

⁴ براهيم بلقلة، مرجع سابق، ص، 24.

من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية، وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو 8.5% عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر 1971 كما أبرمت اتفاقية حنيف الثانية في يونيو 1973 عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زادت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9% مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات.

هذه هي الثلاث مبادئ الذي يجب إتباعها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للبترول حفاظا على قيمته الحقيقية، بافتراض أن تغير قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأ طهران لا يقل عن 5% سنويا في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا هو أدنى معدل للتدرج السنوي للسعر الاسمي.¹

الفرع الثالث: أساليب التسعير في السوق البترولية

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة، ولقد كان التصحيح السعري م 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، لذلك نتطرق إلى تسعير ما قبل 1973م وما بعده.

أولا: تسعير البترول قبل التصحيح 1973

إن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها وأهم دعائم أحكام سيطرتها على الصناعة، ويقصد بالتصحيح بتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية، وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل وهي:

1- التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة: كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية هي أكبر منتجي البترول في العالم كانت أيضا أكبر مصدره، وتأثرت أسعار البترول في العالم خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها وكانت النتيجة أن أسعار البترول في العالم كانت تتحدد بالنسبة لأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة، وقد أكدت اتفاقية كيناكري 1928م والتي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه معنى ذلك أن سعر البترول في مرسيليا مثلا كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه البترول، وبالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته البترولية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا.

لقد حقق نظام التسعير أهداف إستراتيجية ليس فقط لشركات البترول الكبرى بل أيضا الولايات المتحدة الأمريكية ومنه ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات، وما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا. ففي ظل السيطرة الكاملة للشركات الكبرى لم تتحدد الأسعار وفقا لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض والطلب وإنما تتحدد طبقا لحسابات وعوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط والاستقلال بين أسعار الخام وأسعار المنتجات.²

2- التسعير حسب نظام نقطي الأساس (نظام نقطة الأساس المزدوج): بالرغم من خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية إلا أنها اضطرت للموافقة على إجراء تعديلات متتالية على نظام التسعير المبني على نقطة الأساس وصولا إلى إلغاءه في النهاية

¹ عماد سالم محمد أبو ميري، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2004"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2016، ص، ص33، 32.

² فويدري قويشن بوجمة، مرجع سابق، ص، ص64، 63.

وذلك نتيجة للضغوطات من حلفائها وخاصة المؤسسات الحكومية المشتريه لكميات كبيرة من البترول للأغراض العسكرية بالإضافة إلى التطورات المهمة في ظروف السوق الدولية وتزايد دور منطقة الشرق الأوسط في تلبية الاحتياجات العالمية للبترول، ولم يكن تطبيق قاعدة تسعير النقطة الأساسية المنفردة وهي خليج المكسيك يؤثر على بريطانيا في بداية الأمر بدرجة كبيرة باعتبار أنها تقع في منتصف المسافة تقريبا بين الخليج العربي والمكسيك، ولكن انخفاض دور أمريكا كمصدر رئيس للبترول في الأسواق الأوروبية، وتزايد النشاط العسكري البريطاني في منطقة البحر الأبيض المتوسط جعل الحكومة البريطانية تبدي عدم رضاها عن تكاليف الشحنات الوهمية والمفروضة على وارداتها المتزايدة من بترول الشرق الأوسط الذي تساهم بريطانيا في امتيازاته بالإضافة إلى كونها أكبر مشتر لهذا البترول ولهذا تم سنة 1945م الاتفاق على أسعار جديدة بحيث تحدد الأسعار وفقا للنفقات الحقيقية للشحن، ولكن هذه الاتفاقية لم تعش طويلا إذ اكتشفت الشركات الأمريكية أن البترول الأمريكي بدأ يفقد مركزه التنافسي مع بترول الشرق الأوسط الذي خفضت أسعاره، ولهذا عدلت الاتفاقية إلى تسعيرة جديدة. واتفق على إيجاد نقطة أساس ثانية تقع في الخليج العربي، وأصبح للأسعار المعلنة نقطتا أساس الأولى في خليج المكسيك والثانية في الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين إلا أن تزايد الطلب على البترول في أمريكا وتناقص الاحتياطات الأمريكية بالإضافة إلى تزايد معدلات التضخم وتزايد تكاليف استكشاف وتنمية حقول البترول في الولايات المتحدة أدى إلى ارتفاع أسعار البترول الأمريكي وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة مهتمة بمشروع إعادة تعميم أوروبا واليابان (مشروع مارشال) عن طريق تنمية الطاقة الرخيصة اللازمة لإحداث التغييرات التكنولوجية في إعادة التعمير ولهذا ظهرت الحاجة إلى إيجاد سياسة تسعيرية جديدة توفى بين مصالح الأطراف الرئيسية آنذاك والمتمثلة في الشركات البترولية والدول التابعة لها خاصة أمريكا (دون أي اعتبار لمصالح الدول المنتجة).

ولهذا نجحت الشركات البترولية بالتنسيق مع حكومات الدول الغربية خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي في تخفيض أسعار بترول الشرق الأوسط بإتباع حلول وسطى وإن كانت تتضمن أسعارا وهمية وذلك بإتباع قاعدة نقطة التعادل وذلك بتصور منافسة وهمية بين البترول الأمريكي والشرق الأوسط على نقطة تعادل معينة اختيرت في بادئ الأمر لتكون مدينة جنوة في إيطاليا بحيث يكون سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه أجور نقله إلى جنوة معادلا لسعر البترول الأمريكي في خليج المكسيك مضافا إليه أجور نقله إلى جنوة مما أدى إلى تخفيض سعر البترول المصدر من الخليج العربي، وفي مرحلة تالية تم تحريك نقطة التعادل إلى لندن ثم أخيرا إلى نيويورك.¹

3- التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة وبالتالي ضغط الرأي العام بما على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في البترول ولتؤكد حقها في جني ثروتها البترولية ولتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول كانت لهذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات غلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتها ثم جاءت تخفيضات الأسعار إلى جانب الشركات عامي 1959م- 1960م لتجعل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا في إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " كجبهة موحدة للمنتجين، وكان هدفها هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة، وبدأت

¹ سيد فضحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص، 367، 366.

القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا وشيئا فشيئا، واستطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960م ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك، وبالتالي أضحي السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة وبصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تتبع به الشركات والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20-25% خلال هذه الفترة.¹

ثانيا: تسعير البترول بعد التصحيح السعري 1973

لم تكن أسعار البترول قبل 1973م تخضع لعوامل العرض والطلب إذ أن السوق كانت تحتكرها القلة وخضع تسعير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة، ولم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات ونقل وتكرير وتسويق البترول، لقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الآتي:

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدولة المالكة للمناجم البترول لكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.
- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- لم تكن الأسعار تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج، وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة وهو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه.
- أخذت منظمة الأوبك 1973م المبادرة في تحديد سعر البترول الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية، كما قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولية إلى 10.34 دولار للبرميل ابتداء من عام 1974م، فهذا التغيير لم ينشأ من الفراغ وإنما كن نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للبترول والتي تتمثل في:
- إثبات قوة الدول المصدرة وقوة موقفها في التفاوض على الأسعار وضعف موقف الشركات البترولية.
- أدى الوعي البترولي إلى انتباه الدول المصدرة للبترول في تصحيح أسعار البترول.
- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من البترول أدى إلى تفاقم أزمة الطاقة وتزايد قلق الدول المستهلكة في إمكانية تأمين احتياجاتها من البترول.

فقد أثبت أن تغيرا هاما قد حدث هو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يمنع الدول المصدرة للبترول عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، وأن صورة الصناعة البترولية تغيرت بالكامل ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة بنجيريا وإيران وسوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة ومن جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك بزيادة حصتها في الإنتاج وإغراق السوق البترولية، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال

¹ فويدري قويشح بوجمة، مرجع سابق، ص 66، 65.

أمام تفاعلات قوى العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول.¹ ومنه إن آلية التسعير التي دامت لسنوات تحكمها الشركات الكبرى أصبحت خاضعة لقوى العرض والطلب والتي تحكمها العديد من المحددات الجيوسياسية والمناخية والإنتاجية والتكنولوجية وغيرها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة والمحددة في أسعار البترول

من بين المحددات و المؤثرات التي تسبب في هز أسعار البترول منذ السبعينات إلى يومنا هذا والناجحة عن التأثير السلبي أو الإيجابي لعدد من العوامل السياسية و الاقتصادية والطبيعية العالمية منعكسة على أسعار البترول بالارتفاع وإما بالانخفاض، ونلاحظ أن خبراء البترول عند تنبؤهم بأسعار البترول المستقبلية يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من البترول مستقبلا.

ومن محددات السعر البترولي ما يلي:

الفرع الأول: الطلب العالمي للبترول

الطلب العالمي للبترول هو من العوامل التي تؤثر على سعر البترول في السوق العالمية إما بالانخفاض أو الارتفاع.

أولاً: تعريف الطلب العالمي للبترول: يتحدد الطلب على الموارد البترولية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه

السلعة وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف

إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.²

ويعني أنه يتحدد الطلب الاقتصادي للطلب على البترول بمقدار الحاجة للسلعة البترولية (مشتقات أو خام) لتلبية الاستهلاك المباشر للمشتقات كالبنزين والكيروسين والإسفلت وغيرها، أو لأغراض إنتاجية في فعاليات اقتصادية عديدة كالصناعة التحويلية والبتروكيماويات والأسمدة.

وتتميز مرونة الطلب على البترول (درجة مرونة الطلب على البترول تساوي التغير في الطلب على البترول على التغير في السعر) في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهكذا لأن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير، لأن المستهلك يكون مرتبطاً بإشباع حاجته الضرورية من البترول ولا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة، أما في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على البترول لكن ذلك يبقى محدوداً بالنظر إلى الطاقة التخزينية وارتفاع تكلفتها، وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على البترول أقل من التغير في السعر في المدى القصير.³

ويتركز الطلب على البترول عالمياً في مناطق أهمها أمريكا الشمالية، أوروبا وشرق آسيا، والتي تعتبر أكبر المستوردين للبترول .

ثانياً: محددات الطلب البترولي في السوق البترولية

يتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل وهي:

1- النمو الاقتصادي العالمي ودرجة التقدم الاقتصادي: يعد أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً وفق علاقة

¹ قويدري قویشخ بوجمة، نفس المرجع، ص، 68، 66.

² سمية موري، مرجع سابق، ص 93.

³ نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص، 69، 68.

طردية، فبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية أثر ذلك وبصورة فاعلة على تطور وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة البترول منها.

ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للبترول لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية والتي تزيد من طلبها على البترول وهناك أيضا الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على البترول.¹

2- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والتي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي في تقلص الإمدادات البترولية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من النقص في الإمدادات.

فقد شهدت أسعار البترول مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت البترول في العراق، وإضافة إلى اضطرابات السياسة الداخلية في نيجيريا وغيرها، مما يثير التخوف حول انقطاع الإمدادات البترولية للحصول على الأرباح ولهذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين البترول تعتبر مرتفعة ومكلفة.²

3- متوسط دخل الفرد: يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة.³

4- السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا في نمو الطلب: تبنت حكومات الدول المستهلكة للبترول طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على البترول، والمحرك الرئيسي لهذه السياسات في كثير من الأحيان هو قضية أمن الطاقة والاهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في واقع الأمر قضيتان مترابطتان ترابطا وثيقا، ومثل هذه السياسات:

- فرض الضرائب على استهلاك المنتجات البترولية أو رفع أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد الخزينة العامة أو الرغبة في الحد من الاعتماد على البترول الخارجي.

- التدابير الرامية إلى الحد من استخدام البترول من خلال تحسين نظام النقل العام وزيادة التكلفة النسبية للسفر بالسيارة من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل فرض الضرائب.

- اتخاذ تدابير لتعزيز تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال الجمع بين خطط السوق والخطط المالية المحفزة.

فمن غير المحتمل أن تكون لهذه السياسات المتخذة من طرف الدول المستهلكة للبترول آثار كبيرة على الطلب البترولي على المدى القصير وأن أثر هذه السياسات هو عملية تراكمية، ستتراكم مع مرور الزمن وبالتالي لا يمكن تجاهلها في الأجل الطويل.⁴

¹ علي العمري، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص5

² سمية موري، مرجع سابق، ص 94.

³ داود سعد الله، "الأزمات البترولية والسياسات المالية في الجزائر"، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص24.

⁴ براهيم بلقلة، مرجع سابق، ص، ص27، 28.

5- المناخ: حيث يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة فالطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ البارد شتاءً أو الحار صيفاً بينما تقل الحاجة إلى الطاقة في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط

6- أسعار السلع البديلة: حيث يظهر أثر العامل في الطلب على البترول لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل الغاز والطاقة الذرية والكهرباء، فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على البترول أما انخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من الزيت.¹

7- النمو السكاني: تأثير النمو السكاني على الطلب البترولي لا يعتبر عاملاً أساسياً كما أن تأثيره نسبي حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقياً مما يزيد من الطلب على البترول وهذا ما تشهده الصين والهند.²

8- سعر البترول: يمثل السعر عنصراً أساسياً ومهماً في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وكون البترول سلعة اقتصادية مهم، فإن ارتفاع أسعار البترول الخام يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه ومن جهة أخرى يؤدي زيادة سعر البترول إلى الارتفاع تكلفة المنتجات البترولية المكررة ما يدفع المستهلك على تخفيض طلبه على تلك السلع وبالتالي البترول الخام.

9- الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية: هذه العوامل يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على البترول، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق البترولية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية كالنمو الاقتصادي وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر البترول.

10- المضاربات في الأسواق الآجلة للبترول: لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق البترولية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين للتحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار. وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق البترولية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي أو الاستهلاك العالمي من البترول مما تسبب بزيادة في الطلب والمخزون البترولي للضغط على أسعار البترول.³

11- تطور سعر صرف الدولار: إن العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر البترول علاقة معقدة مركبة، والآراء حول هذه المسألة متضاربة أيضاً، حيث توجد حجج نظرية تدعم رأياً يرى أصحابه أن سعر صرف الدولار هو الذي يؤثر في سعر البترول، كما توجد حجج نظرية أخرى تؤيد رأياً مخالفاً يرى أصحابه أن سعر البترول هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار.

يرى أصحاب الأطروحة الأولى أي أطروحة سعر صرف الدولار هو الذي يؤثر على سعر البترول، أنه في ظل نظام صرف معوم - حيث يتغير سعر صرف عملة معينة باستمرار - فإن انخفاض سعر صرف هذه العملة - الدولار في هذه الحالة - في مقابل العملات الأخرى سينعكس إيجاباً على الدول المستوردة للبترول - دول الإتحاد الأوروبي مثلاً - لأن ذلك يعني لها انخفاضاً للسعر الحقيقي لبترول وهو

¹ عبد الحميد لخديمي، "آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 40.

² نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 72.

³ سكتة جهية فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة 2003-2014"، مجلة الاقتصاد الخليجي، قسم الدراسات الاقتصادية مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 26، حزيران 2015، ص 50.

ما يشجعها على زيادة الطلب على هذه السلعة لكن في المقابل وعلى اعتبار الدولار هو عملة تسعير البترول فإن أي انخفاض في قيمة الدولار أي في قوته الشرائية سنؤدي بالضرورة إلى انخفاض الدخول الحقيقية للدول المصدرة للبترول، وبالنتيجة إلى تراجع قدرة هذه الدول على الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج وهو ما يؤثر على وفرة العرض على المدى المتوسط والطويل.

ويرى أصحاب الأطروحة الثانية والتي مفادها أن سعر البترول هو الذي يؤثر في سعر الصرف الدولار، أن كل ارتفاع في سعر البترول سيدفع نحو ارتفاع سعر صرف الدولار على اعتبار ذلك نتيجة طبيعية لزيادة الطلب على هذه العملة التي تتم بها الصفقات حيث يصبح المشتري في حاجة إلى وحدات نقدية إضافية لشراء برميل البترول الذي كان يشتريه من قبل بسعر أقل.¹

الفرع الثاني: العرض العالمي للبترول

يعد العرض البترولي الجانب الثاني من معادلة سعر البترول أي المقابل للطلب البترولي وذلك لتحديد أسعار البترول.

أولاً: تعريف العرض البترولي

ويتمثل العرض البترولي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة، وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية.

فكلما كانت الكميات المعروضة من البترول كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية.

إن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض البترولي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى التغير في العرض أقل منه وذلك للعقبات التالية:²

- عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعالية والتخزين والنقل.

- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات البترولية في المدى القصير لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جداً.

- محاولة الإبقاء على استقرار سعر البترول من خلال الإبقاء على مستوى العرض البترولي السائد في تلك الفترة.

يتركز إنتاج البترول وعرضه لدى الدول النامية خاصة من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج أوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق البترولية العالمية في جانب العرض.

ثانياً: محددات العرض العالمي للبترول

يتأثر العرض البترولي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة هي كما يلي:

1- الطلب البترولي: يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، بناءً على التوقعات أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من السلعة البترولية في السوق، وإذا حدث انخفاض في الطلب فإن ذلك

¹ بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 218، 217.

² قويدري قویشح بوجمة، مرجع سابق، ص 80، 79.

يدفعهم إلى التقليل في الكميات المعروضة.

2- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.¹

3- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية وأسعار موارد الطاقة البديلة: يمثل السعر عنصر مهم يتحدد على أساسه الكميات المعروضة من أي سلعة، فالعلاقة بين كل من سعر السلعة وعرضها هي علاقة طردية فزيادة السعر تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض والعكس صحيح، ومنه يمكن إسقاطه على العرض البترولي كون البترول سلعة إستراتيجية واقتصادية مهمة في الحياة البشرية. فارتفاع أسعار البترول الخام يؤدي إلى رفع معدلات العرض وذلك لاستفادة المنتجين من هذه الزيادة لتحقيق عوائد مالية معتبرة، لكن هذه الزيادة في العرض ستؤدي إلى كثرة توفره في السوق وبالتالي تسبب انخفاض أسعاره لكن التوازن يعود من جديد كما تنص فكرة اليد الخفية لآدم سميث. إن تأثير الزيادة في أسعار البترول قد يكون إيجابيا على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى القصير كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج وبالتالي ستتسبب في ارتفاع أسعارها هي الأخرى، وهذا التأثير قد يصل إلى السلع المكملة للمنتجات البترولية والتي سترفع أسعارها بسبب ارتباطها الوثيق بالمنتجات البترولية كالسيارات وغيرها من السلع التي تعتمد بشكل كبير على المواد البترولية. أما السلع البديلة قد يكون لها تأثير كبير على العرض البترولي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة البترولية، فانخفاض أسعارها سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها وإحلالها مكان البترول، ولكن تكلفة هذه السلع البديلة جد مرتفعة مقارنة بالطاقة البترولية وتمثل نسبة جد صغيرة في توليد الطاقة.² لذلك السلع البديلة تؤثر على العرض البترولي تأثيرا محدودا ومقيدا إن لم يكن معدوما في المدى القصير خاصة والمتوسط عامة.³

4- مستوى التكنولوجيا والتقني لأدوات الإنتاج: إن إنتاج السلعة البترولية يعتمد على وسائل ومعدات إنتاجية متطورة ومعقدة في فنياتها وتكنولوجيتها، وهذا ساعد على توفر البترول بكميات تلي الحاجات الإنسانية إضافة إلى سهولة وسرعة استخراجها، فكلما كانت تلك الأساليب والمعدات الإنتاجية متطورة فإن تأثيرها ودورها فعالا وكبيرا على عرض السلعة البترولية. حيث كل تحسين وتطوير لمعدات ووسائل البحث أو التنقيب والاستخراج يؤدي إلى زيادة عرض السلعة وقابليتها بإحداث التوازن بين ما هو مطلوب وما هو معروض.⁴ لذلك فإن المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج يساعد في اكتشاف احتياطات بترولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

5- العوامل المناخية: إن الكوارث الطبيعية التي يعرفها العالم تؤثر عن المعروض البترولي كحدوث أعاصير متتابعة التي تساهم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة وتوقف العمل في بعض المصافي الأمر الذي يزيد من اضطراب سوق البترول وارتفاع الأسعار.⁵

1 سمية موري، مرجع سابق، ص 96.

2 أميرة إدريس، مرجع سابق، ص 108.

3 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 146.

4 محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص 141.

5 دليلة ضالع، مرجع سابق، ص 42.

6- الحروب والأحداث السياسية: الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض البترولي العالمي عدة إختلالات بدءا من الأزمة البترولية الأولى 1973م ثم 1979م و 1980م ومع بداية الألفية أصبح البترول هدف للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كغزو العراق، أفغانستان.¹

7- العوامل الإستراتيجية: تمثل العوامل الإستراتيجية في القرارات التي تتخذها كل من منظمة الأوبك وخارجها والتي لها تأثير جد كبير على المعروض البترولي كون هذه الأخيرة المتحكم الأكبر بهذه السلعة الإستراتيجية، فالقرارات الإستراتيجية تعتبر سيف ذو حدين يمكن أن يحمي كما يمكن أن يدمر. فمثال ذلك ما قامت به منظمة الدول المصدرة للبترول باستخدامه كسلاح سياسي بعد أن قامت بالحضر البترولي ابتداء من 6 أكتوبر 1973م مساندة الدول الفلسطينية ضد الاستعمار الصهيوني حيث قامت بحضر البترول عن كل من يساند إسرائيل خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، حيث قررت تخفيض تصاعدي لإمداد البترول بشرط ألا تقل عن 50% ليكون بمثابة ضربة جد قوية مست الدول المستهلكة ساعدت في تغيير مجريات الأحداث أهمها السعر البترولي.

ولهذه القرارات الإستراتيجية تأثير سلمي على البترول كما حدث في أزمة 1986م حيث انهارت أسعار البترول وفقدت دول الأوبك السيطرة على التسعير وارتفع الطلب العالمي على البترول إلا أن أسعاره انهارت نتيجة التوسع في الإنتاج لحصص الإنتاج لعدم احترام معظم دول الأوبك لنظام الحصص بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.²

8- السياسة البترولية للدول المنتجة: انتهجت الدول المنتجة للبترول عدة أنواع من السياسات كان لها تأثير كبير على العرض العالمي للبترول وهي كالتالي:³

- سياسة تغليب المتطلبات المالية 1973-1985م: تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

- سياسة تغليب السعر 1986-1999م: تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

- سياسة تثبيت الأسعار ابتداء من عام 2000م: تجمع هذه السياسة بين سياسة تغليب السوق وسياسة تغليب المتطلبات المالية حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار البترول خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم دول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

المبحث الثالث: الأزمات البترولية 1986-2014

لقد شهد أسعار البترول عدة تغيرات وتطورات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات البترولية من أهمها الأزمة البترولية سنة 1986 أين عرفت انخفاض في سعر البرميل الواحد من البترول تليها أزمة 1998 حيث انهارت الأسعار بسبب الأزمة المالية الآسيوية (1998)، ثم ارتفعت بعد ذلك ولكنها ومع ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية تحاوت مجددا أسعار البترول ثم انتعشت مرة

¹ سمية موري، مرجع سابق، ص 97

² أميرة إدريس، مرجع سابق، ص 108.

³ سمية موري، مرجع سابق، ص 97.

أخرى، واستمر الوضع كذلك حتى سنة 2014 حيث شهدت الأسعار تدهورا حادا أثر بالدرجة الأولى على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الأزمة البترولية 1986

لقد حدثت أزمات بترولية قبل أزمة 1986 وهي أزمة 1973 ثم تليها أزمة 1979، وهم كالتالي:

الفرع الأول: الأزميتين البتروليتين 1973-1979

لقد حدثت أزمات سابقة لأزمة 1986 وتمثل في الأزمة البترولية 1973 والتي أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400 %

أما الأزمة البترولية الثانية 1979 ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.¹

لقد أدت الأزمة البترولية 1979 إلى نتائج سلبية على صناعة البترول بشكل كامل إذ تلاها تراجع حاد في الطلب على البترول وتزايد حدة المنافسة في الأسواق بسبب اكتساب الإمدادات البترولية من خارج منظمة الأوبك أهمية متنامية في الأسواق، كما تم البحث عن مصادر بديلة للطاقة. لقد ترتب عن هذه الأزمة انخفاض إنتاج الأوبك وتراجعت حصتها في أسواق البترول، كما قررت الأوبك إلغاء السياسات المتعلقة بنظام الأسعار الرسمية وإتباع سياسات تهدف في أساسها إلى تدعيم الحصص السوقية لأعضاء المنظمة.²

كان تأثير صدمتي البترول الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدولة المنتجة والمستهلكة) لأن البترول كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تضاعفت أسعار البترول عشر أضعاف خلال الفترة 1973-1982 كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حيث كان تأثير إيجابي على الدول المصدرة له.³

الفرع الثاني: الأزمة البترولية 1986

انخفضت أسعار البترول بشكل كبير خلال فترة 1982-1985 نتيجة لأوبك أي الخطأ وقع نتيجة سوء إدارة العرض، وشهدت الفترة أيضا قمة في الإنتاج في بترول بحر الشمال مدعومة بارتفاع الأسعار والتي كانت حتى ذلك الحين تعتبر مكلفة للإنتاج، هبطت الأسعار من 1981 إلى 1986 تدريجيا إلى أدنى مستوى لها، ويبين الجدول التالي أسعار البترول لهذه السنوات:⁴

¹ مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، 14 ماي 2015، ص4.

² داود سعد الله، "الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2016/2015، ص 38.

³ براهيم بلقطة، مرجع سابق، ص 33.

⁴ زرق قطوش، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر- مقارنة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017،

الجزائر، ص 180.

الجدول رقم(02-01): تطورات أسعار البترول من 1981-1986.

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986
سعر البترول (دولار للبرميل)	35	31	29	28	26	14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر- مقارنة تحليلية-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر، ص 180.

نلاحظ من خلال الجدول(02-01) مستويات أسعار البترول حيث بدأت بالانخفاض تدريجيا من سنة 1981 إلى 1985 إلى أن تصل الأسعار إلى أدنى مستوى في 1986 بقيمة 14 دولار للبرميل، هنا حدثت الأزمة البترولية الناتجة عن تدهور الأسعار. ومن أسباب هذه الأزمة ما يلي:

- عدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينات.
- عدم تجانس الدول المصدرة للبترول في منظمة الأوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق البترولية.
- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول أوبك بعد قرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج.
- انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة البترولية الأولى 1973 مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للبترول وبالتالي انخفاض الطلب العالمي تجاوز 4% سنة 1985، مما أثر على حصة الأوبك في السوق البترولية بحوالي 10 مليون برميل يوميا.
- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية البترولية.
- الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول خارج أوبك بزيادة إنتاجها وتخفيض سعر بترولها فأصبح أقل من 20 دولار للبرميل في بداية 1986.

ومن أبرز نتائج انهيار أسعار البترول لأزمة 1986 كالتالي:¹

1-على الدول البترولية المنظمة للأوبك:

- بعد فشل الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ 1988 مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة بالإضافة إلى العربي الخفيف في منطقة الخليج العربي مثل البرنت وخام دبي ومزيج عمان.
- في ظل المنافسة بين الدول المنتجة للبترول المنظمة إلى الأوبك وغير المنظمة لها وفشل الطرفين في الوصول إلى اتفاق زادت الدول البترولية

¹ نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص،84،82.

المنظمة لأوبك إمداداتها البترولية مما جعل حصتها في السوق العالمية ترتفع من 32.8% سنة 1986 إلى 38.8 سنة 1990.

-انخفاض صادرات الدول البترولية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من 219.5 مليار دولار سنة 1980 إلى 68.1 مليار دولار سنة 1988.

-انخفاض معدل النمو في الدول البترولية في الفترة 1982-1987 بحوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينات (من 5.9% إلى 1.1%).

-نقص مداخيل الدول البترولية مما أدى تمويل برامجها التنموية باللجوء إلى المديونية في ظل تفاقم العجز في ميزانيتها وحدثت أزمات اقتصادية داخلية.

-تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون البترولية لتعويض إيراداتها البترولية القليلة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

2- على الدول الصناعية الكبرى:

-في ظل انخفاض أسعار البترول ظهرت احتمالات انخفاض الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى لأنها مكلفة، وزاد طلبها على البترول حيث ارتفع استهلاك البترول في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالنسبة للشركات البترولية الكبرى فقد تقلصت هوامش أرباحها. وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف والاستثمار في البترول.

-انخفاض قيمة الواردات البترولية في ظل انخفاض أسعار البترول.

-انخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

-ترجع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة ولاية تكساس أدى إلى قلة جهود الشركات البترولية في البحث والتنقيب.

وفي خريف 1986 قلت حدة الأزمة عندما ارتفعت الأسعار إلى 13 دولار للبرميل، بعد تحلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي والتزامها بسقف إنتاج 16.8 مليون برميل يوميا واعتمادها على نظام تسعير سلة أوبك.

المطلب الثاني: الأزمته البتروليتين 1998-2009

إن ظهور الأزمات المالية يؤدي بالضرورة إلى انخيار أسعار البترول فقد شهد عام 1998 وفترة 2007-2009 انخيار أسعار البترول بسبب الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية العالمية، ومن خلال هذا المطلب نوضح الأزمات التالية:

الفرع الأول: الأزمة البترولية 1998

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 اهتزت السوق البترولية العالمية مرة أخرى بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 13 دولارات للبرميل الواحد، ومن أسباب وآثار هذا الانخيار ما يلي:¹

الأسباب التالية:

-تتابع الأزمات الاقتصادية في العالم بدءا بانخيار دول جنوب شرق آسيا والركود الاقتصادي في اليابان والتدهور الكبير في روسيا.

-اتسمت السوق البترولية العالمية 1998 بضعف كبير في الطلب العالمي.

¹ ضالع دليمة، مرجع سابق، ص 29.

- زيادة الإمدادات من الدول المنتجة خارج الأوبك.
- زيادة الأوبك لحصتها في الإنتاج وعدم التزام بعض دولهم بمخصص الإنتاج المقررة لها، مما أدى إلى ظهور فائض في العرض العالمي عندما تزامن مع استخدام المخزون الإستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة.
- القرار الخاص باتفاق البترول مقابل الغذاء.
- ومن آثار ذلك الانهيار التالي:
- بدأت بعض الدوائر السياسية للدول البترولية تردد بإعادة النظر في كيان منظمة الأوبك من حيث الهيكل ومنهج الحركة.
- نجاح الأوبك في ضبط الحصص واستعادة الأسعار لعافيتها سنة 1999.
- سريان موجة لاندماج شركات البترولية العالمية.
- ارتفع متوسط سعر برميل البترول لسلة خامات الأوبك 15.7 دولار للبرميل في عام 1999 مقابل 12.3 دولار في عام 1985، واستمرت أسعار البترول في التحسن التدريجي وذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل.

الفرع الثاني: الأزمة البترولية 2004

شهد عام 2002 صعود أسعار البترول إلى مستوى 30 دولار ولبيلغ معدل 36 دولار للبرميل عام 2003، ولقد شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول إذا ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير من نفس العام.

ويرجع هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:¹

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال البترول هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل.
- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.
- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس.
- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند، ودول جنوب شرق آسيا.
- ارتفاع نشاط المضاربات على البترول نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، ولقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار. وواصلت الأسعار في الارتفاع إلى غاية 2007.

الفرع الثالث: الأزمة البترولية 2008

لقد حدث انخفاض سريع لأسعار البترول في سنة 2008 فالمنحنى التصاعدي الذي انتهجته أسعار البترول منذ جانفي 2008 إلى

¹ طارق بن قسبي، الزهرة فرحاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية سنة 1990-2013)"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص، ص34.

جوان من نفس السنة بسبب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة البترول لكن سرعان ما انخفض إلى أقل مستوياته مع ظهور بواذر تفاقم الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وتعاضم الهواجس المتعلقة بها، إذا بدأت الانهيارات المتفاقمة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، وأخذت الأسعار في الانخفاض بشكل حاد لم يسبق له مثيل وبمعدلات أسرع، حيث تراجعت أسعار سلة خامات أوبك بمقدار 27.7 دولار للبرميل ثم واصلت تراجعها لتستقر عند 38.6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلة أدنى مستوى لها خلال الفترة 2005-2008 أي بنسبة انخفاض 70.6%. واستقر السعر بنسبة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 34.5 مقارنة بسنة 2008.¹

المطلب الثالث: الأزمة البترولية 2014

عرفت أسعار البترول في أسواق الطاقة العالمية هبوطا مطردا بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014 حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان انخفض برميل البترول إلى 112 دولار في جوان 2014. فقد زادت حدة انحدار الأسعار منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014.

الفرع الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول

من بين أهم أسباب انخفاض الأسعار ما يلي:

1- تراجع الطلب وانخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: يؤدي تراجع النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على البترول نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة ومن بينها منطقة اليورو والدول الناشئة في آسيا، التي تتميز باستهلاكها الضخم للبترول، حيث شهد الاستهلاك العالمي للبترول تراجعا ملموسا كما أشار الصندوق النقد الدولي إلى توقعات انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% إلى 3.3% في ظل التباطؤ في الاقتصاديات الصناعية في أوروبا واليابان وتراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة كالصين التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم.

2- تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار

من المفترض أن أوبك مهمتها الأساسية هي العمل على توازن السوق لضمان استقرار الأسعار أو ضمان استمرارها مرتفعة حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الإتحاد. لكن انتهجت سياسة جديدة كإتحاد منتجين تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدل الأسعار وذلك لمحاولة إجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في خفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار حسب حصتها في السوق العالمي للبترول. فقد بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية للمستوردين مثل قيام السعودية بتخفيض أسعار البترول لبعض زبائنها في آسيا والولايات المتحدة وقد

¹ بنين بغداد، "نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر (دراسة حالة صحاري بلاند 2006-2009)", رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 60.

تبعته في ذلك كل من إيران والعراق والكويت، وقد شبه بعض المراقبين ما يحدث على أنه حرب أسعار داخل الأوبك.¹

3- السياسات البترولية للمملكة العربية السعودية: إن تبني دور المنتج المرجح والذي يعني تخفيض الإنتاج عند تدهور الأسعار أو زيادته عند ارتفاع الأسعار، وترتكز سياسة المنتج المرجح التي اعتمدها السعودية والإمارات والكويت في العقود السابقة، على تبني هذه السياسة أولاً، ومن ثم التفاوض مع بقية البلدان الأعضاء في أوم للتسيق وتبني سياسة مماثلة فإذا تم تخفيض الإنتاج تتحمل جميع البلدان الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية وإن كان بنسب مختلفة في بعض الأحيان لكن كبرى البلدان المنتجة للبترول قررت التريث وعدم تخفيض إنتاجها، ومن جانب آخر هناك عدد من بلدان أوبك غير مستعدة لتخفيض الإنتاج في إيران تحاول الانعتاق من الحصار الدولي المفروض عليها بسبب برنامجها النووي الذي خفض صادراتها إلى أقل من مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 2.5 مليون برميل يومياً قبل الحصار، أما العراق فتحاول بدورها زيادة إنتاجها للتعويض عن تقلص وتوقف الإنتاج لسنوات طويلة نظراً إلى الحاجة الماسة لإعادة الأعمار والتصدي للإرهاب، بالإضافة إلى الالتزامات والعقود مع الشركات البترولية الدولية التي تتطلب زيادة الإنتاج.

يرى عدداً كبيراً من المراقبين بأن السبب وراء عدم تبني المملكة السعودية أي قرار بشأن التخفيض ناجم عن التحدي الجديد الذي فرضه إنتاج البترول الصخري في أمريكا الشمالية، فالمملكة تدرك بأن السوق البترولي يعاني من تخمة في المعروض وأن أي محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح إذا استخدمت الولايات المتحدة خزينها الإستراتيجي، وإذا لم تتعاون شركات البترول الغربية بالمثل في خفض إنتاجها أيضاً (وهو أمر مستبعد) لذا فإن عواقب ستكون وخيمة على المملكة وقد تخسر جزء كبير من السوق البترولية في الوقت الذي يمكن أن يسد النقص في الإنتاج السعودي بسهولة ويسر من قبل عدة أطراف.²

4- المنافسة من طرف الغاز الصخري: أدى استعمال تقنية التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي إلى استخراج الغاز الصخري مما أدى إلى تحولات كبيرة في السوق البترولية حيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد إلى مصدر للمحروقات وبلغ إنتاج البترول في الولايات المتحدة الأمريكية 9.6 مليون برميل يومياً واستحوذ الغاز الصخري في أوت 2015 على 57% من إجمالي إنتاج البترول الأمريكي.³

فبفضل إنتاج البترول الصخري تحولت الولايات المتحدة الأمريكية تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي ونتيجة ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن كميات كبيرة من البترول المستورد من الخارج وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للبترول، حيث تعد المستهلك الأكبر للبترول في العالم.⁴

5- انتشار المضاربة على البترول: إن أساس قيام المضاربة هو توقعات المستقبلية للبترول التي تركز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية

¹ علي فرود، نسرين كزير وآخرون، "انعكاسات اخبيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (دراسة حالة السعودية والجزائر)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص، ص 201-202.

² حيدر حسين آل طعمة، "هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كربلاء، العراق، المجلد 08، العدد 15، 2016، ص، ص 4-6.

³ غنية مجاني، ياسين قريسي، "أثر أزمة انهيار أسعار المحروقات على صناديق الفروة السيادية (دراسة قياسية في الفترة ما بين سبتمبر 2007 و ديسمبر 2015)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017، ص 36.

⁴ علي فرود، كزير نسرين وآخرون، مرجع سابق، ص 202.

والمناخية، فإذا توقع المضاربون أن أسعار البترول سوف ترتفع مستقبلا فسوف يقوم بشراء وخزن البترول فيساهم هذا في ارتفاع أسعار البترول بصورة أكبر أما إذا توقع المضاربون انخفاض الأسعار فإنهم سيقومون ببيع مخزونهم البترولي مما سبب في ارتفاع المعروض ومن ثم انخفاض أكبر في سعر البترول. فالدلائل تشير إلى أن للمضاربين يد في تدهور أسعار البترول من خلال توقعاتهم بالانخفاض في الأسعار والقيام ببيع مخزونهم قد تسبب في ارتفاع المعروض من البترول الخام وبالتالي أدى إلى انخفاض في أسعار البترول إلى أن وصل إلى حوالي 50 دولار للبرميل بداية عام 2015 بعد أن كان 115 دولار للبرميل سنة 2014.¹

6- ارتفاع قيمة الدولار: إن من أسباب تدهور أسعار البترول هو ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية 2014 الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار البترول.²

إن ارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول ويزيد من إنتاجه مسببا في ذلك انخفاض أسعار البترول، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا شديدا بداية من عام 2014، الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير انخفاض أسعار البترول بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين (بسبب الاضطرابات)، من غير أن تحسب حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما نتج عنه فائض في السوق،³

7- أسباب سياسية: وتتمثل في رفع العقوبات على إيران والتوصل إلى الاتفاق النووي يوم 14 جويلية 2015 وانفتاح الاقتصاد الإيراني سيؤثر على أسعار البترول العالمية، أن طرح مليون برميل إضافية في أسواق البترول (زيادة العرض) فقد تنخفض أسعار البترول العالمية 14% وبافتراض أن سعر البترول في العقود الآجلة للتسليم في ديسمبر 2015 يبلغ 66 دولار للبرميل، فإن الوضع الجديد سينخفض إلى 56 دولار.⁴

ظهور السوق الموازية من خلال التنظيم الإرهابي في داعش الذي يقوم ببيع البترول بأسعار منخفضة ليتمكن من شراء الأسلحة ويبلغ حجم هذا السوق ب 10 آلاف برميل يوميا حسب وزير البترول العراقي عادل عبد المهدي. ويرى بعض المحللين السياسيين أن أزمة أسعار البترول عبارة عن عقوبات غير مباشرة لروسيا من خلال الحد من قدرتها التمويلية حيث تعتبر روسيا من كبار منتجي ومصدري البترول العالمي، وانخفاض أسعار البترول سوف يؤدي بخلق عجز في الميزانية العامة الروسية مما يضعف القدرة العسكرية لروسيا ضد عدوانها أوكرانيا.⁵

8- الفائض في الإمدادات: في أواسط سنة 2014 بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب وفي سبتمبر من نفس السنة بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب ولكنها لم تفعل وامتنعت السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق وأبقت الأوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل

¹ أحمد بيلجلالي، سيهام شباب، "مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة (الجزائر نموذجاً)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، أبريل 2017، ص 116.

² صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة (الفصل الخامس)، 2015، ص 125.

³ علي قروود، كزيز نسرين وآخرون، مرجع سابق، ص 203.

⁴ السعيد بوشول، محمد الأمين مصباحي، "انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،

الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015، ص 113.

⁵ غنية مجاني، ياسين قريشي، مرجع سابق، ص 37.

يومياً فأدى ذلك إلى انخفاض الأسعار، فلما استقرت إمدادات البترول نسبياً من المناطق المضطربة سياسياً في الشرق الأوسط بدت الزيادة في المعروض من البترول في الأسواق مفاجئة مما أدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار.¹

الفرع الثاني: آثار الأزمة البترولية 2014

تباين انعكاسات أسعار البترول المنخفضة على البلدان المصدرة للبترول والبلدان المستوردة للبترول في ما يلي:

أولاً: على البلدان المستوردة:

— أدى الهبوط الحاد في أسعار البترول إلى خفض فواتير واردات الطاقة في البلدان المستوردة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وتخفيض تكاليف الإنتاج وارتفاع الدخل المتاح لإنفاق.

— انخفاض في معدلات التضخم.

— تنفيذ إصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط.²

— تحسين ميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان المستوردة وتحسين وضعها المالي وبالتالي استقرار عملتها وخفض أسعار السلع والخدمات بما يحسن مستوى المعيشي للأسر وأيضاً تحقيق وفرة تذهب للاستثمار ما يدفع بمعدلات النمو إلى الأعلى.

نرى أن الدول المستوردة غير منتجة تحقق أرباحاً صافية من انخفاض الأسعار بينما الدول المنتجة والمستوردة في الوقت نفسه تكسب أكثر مما تخسر، في سبيل المثال أن المنتجين في أمريكا الشمالية خسروا 2015 نحو 338 مليار دولار في حين كانت مكاسب

المستهلكين 375 مليار أي يربح 37 مليار دولار وأن أكثر الدول كسبها هي دول آسيا.³

ثانياً: على البلدان المصدرة:

سيكون تأثير انخفاض أسعار البترول في الدول المصدرة له سبباً ولكن يكون بدرجات متفاوتة وذلك بحسب نسبة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي وفي مداخيل الميزانيات الحكومية في هذه الدول، ومن آثار هذا الانخفاض ما يلي:

— انخفاض مداخيل الدول المصدرة وعجز ميزانياتها وحساباتها الجارية.

— حدوث انكماش اقتصادي في روسيا يقدر بـ 4.5 سنة 2015 وضعف عملتها.⁴

— في ظل أسعار معلومة للمنتجات البترولية فإن انخفاض سعر البترول في السوق الخارجية يؤدي إلى تخفيض الدعم الذي تقدمه الدولة لأسعار الطاقة سواء كان دعماً صريحاً أو ضمنياً.⁵

— حققت إيران عجزاً بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014.

¹ علي قرو، نسرين كزيب وآخرون، مرجع سابق، ص 204.

² صندوق النقد الدولي، "التعايش مع انخفاض أسعار البترول في سياق تراجع الطلب"، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015، ص، ص 18، 19.

³ سمير سعيفان، "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 07 نوفمبر 2015، ص، ص 15، 16.

⁴ راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعنين، قطر، أوت 2015، ص 7.

⁵ سمير سعيفان، مرجع سابق، ص 69.

- ظهور بوادر أزمة داخلية حادة في فنزويلا نتيجة انخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.¹

¹ نبيل بوفليح، فاطمة فوقة، "انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للتخزين في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، العدد 11، 2017، ص، ص 154، 155.

خلاصة:

لقد تناولنا هذا الفصل عموميات حول البترول حيث تطرقنا إلى كل جوانب النظرية للبترول والأسواق العالمية للبترول وأسعار البترول حيث نستخلص ما يلي:

- إن البترول مادة إستراتيجية سواء بشكلها السائل (البترول الخام) أو الشكل الغازي (الغاز الطبيعي) أو الشكل الصلب تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية وعوامل السوق كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضيف عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري والمالي.

- إن السوق البترولية التي تعبر عن المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة البترولية في سعر وزمن معلومين هو سوق احتكار قلة بنوعيه السوق الفورية والأسواق الآجلة والمستقبلية والذي يتحدد فيه سعر البترول والذي يتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي ويتأثر سلوك الأسواق للبترول بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات البترولية العالمية الكبرى.

- لقد عرفت أسعار البترول تطورات وتغيرات عبر الزمن متأثرة بمختلف العوامل الاقتصادية، السياسية، العسكرية، وحتى تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين وتمخض عن ذلك أزمات بترولية متعددة جراء ارتفاع أو انخفاض الأسعار وعلى اعتبار هذه الأزمات ظاهرة اقتصادية متكررة، فقد حملت العديد من الآثار على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للبترول.

الفصل الثاني:

السياسات الاقتصادية والعوامل

المؤثرة فيها

تمهيد:

تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة كالسياسة المالية والنقدية والتجارية، والتي تسعى كل منهما إلى تحقيق أهدافها بصفة خاصة وأهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة. لذلك نجد أن السياسات الاقتصادية تتأثر بتقلبات أسعار البترول مما يجعل الحكومة تتخذ إجراءات وقرارات بشأن هذه السياسات والانعكاسات التي تخلفها تذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول على كل من السياسة المالية والنقدية والتجارية. فالسياسة النقدية التي تخص الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والرقابة على الجهاز المصرفي وغيرها من الأهداف، من بين العوامل التي تؤثر عليها هي تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية مما تؤدي إلى تغير الأوضاع النقدية أي تغيير حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد مما يترتب عليها في اتخاذ السياسة النقدية الإجراءات اللازمة لتفادي أي آثار غير مرغوب فيها حول السيولة في الاقتصاد.

أما السياسة التجارية التي تعني مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، ويتكون هيكل التجارة الخارجية من الصادرات والواردات وميزان المدفوعات، فكل تغير في أسعار البترول يعتبر من أبرز العوامل التي تؤثر على التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) بحيث ينعكس على حجم صادرات المحروقات ثم حجم الميزان التجاري، فصادرات المحروقات تعتبر الركيزة الأساسية في وضعية ميزان المدفوعات لبعض الدول التي تعتمد عليها في تحقيق تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد.

والسياسة المالية تمثل الإجراءات والتدابير حول النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازنة حيث تعمل كل دولة على تحقيق أكبر حجم في الإيرادات العامة لتغطية حجم النفقات العامة وبالتالي تحقيق توازن في رصيد الميزانية العامة أو تحقيق فائض يتصرف به بعقلانية والعامل المؤثر في السياسة المالية هو سعر البترول الذي تتذبذب أسعاره وينعكس على الإيرادات العامة وبالأخص على الجباية البترولية التي تعد المصدر الرئيسي في اقتصاديات الدول المعتمدة عليها بدرجة أولى في تحقيق التوازن الداخلي.

وفي هذا الفصل نتطرق إلى التالي:

المبحث الأول: ماهية السياسات الاقتصادية

المبحث الثاني: السياسة النقدية والتجارية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الثالث: السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: ماهية السياسات الاقتصادية

تعد السياسات الاقتصادية من أهم السياسات لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد وعلى النطاقين المحلي والخارجي إذ تلعب تلك السياسات دوراً رئيسياً في تحقيق الأهداف المسطرة لدولة ما، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى مفهوم السياسات الاقتصادية وأهدافها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاقتصادية

أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية ضرورة حتمية لتحقيق مجموعة من الأهداف لأي دولة، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الاقتصادية ومضمونها.

الفرع الأول: تعريف السياسات الاقتصادية

نعني بالسياسات الاقتصادية الإستراتيجية التي تقرها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ذلك أنه في النظام الديمقراطي الأهداف التي يحددها المجتمع لنفسه تنعكس في صناديق الاقتراع عبر التصويت لحزب معين، حيث الأهداف التي تحددها الحكومة المنتخبة لنفسها هي أهداف سياسية ذات طبيعة تقريرية إذ أنها تضم دائماً آراء حول أكثر السبل المناسبة لتوزيع الدخل.

كما أن السياسات الاقتصادية تعبر عن تصرف عام واع ومنسجم وهادف تقوم به السلطات العمومية في كافة المجالات الاقتصادية، أي تصرف يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات، وتكوين رأسمال.¹

كما تعرف السياسات الاقتصادية مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.²

ومن التعريفات السابقة يتضح بأن السياسات الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتوجيهات والقرارات والأدوات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وذلك خلال مدة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أسلوب إعداد السياسات الاقتصادية

لإعداد سياسة اقتصادية بكفاءة يلزم إتباع أسلوب معين لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات تتضمن ما يلي:³

1- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، التشغيل الكامل.

2- وضع التدرج بين الأهداف لأن الأهداف قد تكون غير منسجمة.

3- تحليل الارتباطات بين الأهداف بوضع نموذج اقتصادي يوضح هذه العلاقات والارتباطات

¹ فطوم جوحو، "السياسات الاقتصادية والسوق المالي (سياسات تفعيل السوق المالي-السوق المالي السعودي نموذجاً)"، دار الخامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص، 183، 182.

² دلال بن سميحة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 123.

³ فطوم جوحو، مرجع سابق، ص 184.

4- اختيار الوسائل التي تمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية، حيث تتكون هذه الوسائل عموماً من فروع السياسة الاقتصادية كالسياسة المالية والنقدية.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية وأهم الفاعلون فيها

للسياسة الاقتصادية عدة أنواع حيث كل نوع من الأنواع تلجأ إليها الدولة وذلك لهدف معين، وبما أن هذه السياسات الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي وبشكل واع وهادف، ومنه نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع السياسة الاقتصادية و الفاعلون فيها.

الفرع الأول: أنواع السياسات الاقتصادية

تتمثل أنواع السياسة الاقتصادية فيما يلي:¹

1- سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليل الضغوط التضخمية، السياسات المضادة للأزمة).

2- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدماً العجز الموازي، تحفيز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك... إلخ. وهي مستمدة من الفكر الكينزي ويتم اللجوء في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك، والإنعاش عن طريق الاستثمار.

3- سياسة الانكماش: تهدف إلى التقلص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

4- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة وتفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

5- سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب والمتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

الفرع الثاني: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

تتمثل في السلطات الاقتصادية التالية:²

1- البنك المركزي: وهو سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعاً لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

2- المجموعات الجهوية والمحلية: ولها دوراً متغيراً بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة ففي ألمانيا مثلاً تضمن البلديات 45% من النفقات العامة.

¹ صلاح الدين كروش، "البحث عن مغلوبة متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص 45.

² دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 125.

3-الجمعيات المهنية المنظمة: وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية...ألخ، وتكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.

4-الحكومة المركزية: وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة المركزية وتمولها بصفة رئيسية.

المطلب الثالث: أهداف السياسات الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسات الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة وقد تم تقسيم وتلخيص أهداف السياسة الاقتصادية إلى أربعة تقسيمات تعرف بالمرجع السحري لكالدور Kaldor وتتمثل في:

1-تحقيق معدل النمو الاقتصادي: عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

ويعرف بأنه حدوث زيادة في إنتاج السلع والخدمات ويعبر عنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وعادة ما يعني هذا النمو زيادة دخول الأفراد في المتوسط من سنة لأخرى، وتتدفق منافع عديدة من جراء تحقيق النمو الاقتصادي أهمها أن يؤدي الاقتصاد القوي لزيادة حصيلة الضرائب المتراكمة لدى الحكومة، كما يؤدي إلى تبرير برامج إعادة التوزيع. ذلك احتمال أن يقبل الناس السياسات التي تعيد توزيع بعض أموالهم إلى آخرين إذا ما حققوا زيادة كبيرة في مستوى ثرواتهم الشخصية من جهة أخرى، يسمح النمو الاقتصادي لعدد كبير من الأفراد بالحصول على منافع إضافية أو زيادة المنافع القائمة من البرامج الحكومية.¹

2-الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار: يرتبط الاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار الأسعار حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم)، حدوث اختلال في توزيع الدخل وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، كما يعني الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار.²

3-التوازن الاقتصادي (التوازن الخارجي): تسعى السياسات الاقتصادية إلى تأمين التوازن في ميزان المدفوعات، حيث هذا الأخير عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة، فالدولة التي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته، فوضعية ميزان المدفوعات تعكس وضع اقتصاد دولة ما.³

4-التشغيل الكامل: المقصود هنا بالاستخدام لا يعني أو يرتبط مباشرة باستخدام عنصر العمل فقط وإنما يضم جميع عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض، التنظيم، ومن أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة هو تحقيق الاستخدام الكامل لجميع عناصر

¹ فطوم جوحو، مرجع سابق، ص، 186، 185.

² عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 20.

³ عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 13.

- الإنتاج وتجنب الضياع والتلف وعدم الاستخدام العقلاني في تلك المواد التي تتصف بالندرة النسبية وذات الوظيفة الاجتماعية. ولهذا فإن ظهور البطالة في قطاع معين ونسبة 10% فإن ذلك يمثل مؤشرا يشير إلى أن ذلك الاقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة لابد من معالجتها وعلى هذا الأساس فإن العقبات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو عدم الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية المتاحة، بمعنى أن هناك الكثير من الموارد الاقتصادية المتاحة لم يتم استغلالها بشكل كامل، إضافة إلى ذلك هو عدم التوزيع السليم والعقلاني لتلك الموارد بين الاستخدامات المختلفة.¹
- بالإضافة إلى هذه الأهداف الرئيسية نجد عددا من الأهداف الاقتصادية الأخرى وتتمثل في ما يلي:²
- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل.
 - أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك الوطني المتوسط نموا مضطردا.
 - رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب.
 - إتباع الحاجات الجماعية حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة.
 - حماية البيئة من التلوث وهذا أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثا وخاصة في المجتمعات النامية.
 - تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع، والتخصيص الكفء للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي.³
- إن جميع الأهداف تحقيقها كلها دفعة واحدة أمر صعبا لذلك قد يكون تعارض بين هذه الأهداف ذاتها، فعندما يكون هناك تضارب بين الأهداف فإن الحل يتمثل في جعل عدد أدوات السياسة الاقتصادية مساو لعدد الأهداف المراد تحقيقها أو بالتناوب بينها.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والتجارية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر السياسة النقدية من السياسات التي تتبعها السلطات النقدية في ضبط العرض النقدي ومراقبة الائتمان، فهي تحتل صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجال خصب يعتمد عليه في إعداد الأهداف الكبرى لهذه السياسة. كما أنها تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار البترول الذي يعتبر أهم مصدر للمداخيل يعتمد عليها الاقتصاد من حيث توجيهها وأهدافها وأدواتها.

والسياسة التجارية تخص جميع عمليات التجارة الخارجية الخاصة للدولة ومعاملاتها مع الخارج في إطار التصدير والاستيراد لتحقيق أهداف تخدم اقتصادها وتحقق التوازن الخارجي. كما أن هذا الأخير يتأثر بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية من حيث إيرادات صادرات البترولية إما بالارتفاع أو الانخفاض مما يعكس وضعية ميزان المدفوعات لدولة ما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

للسياسة النقدية عدة تعريفات لذلك نذكر من بينها في هذا المطلب مع ذكر أنواع السياسة النقدية التي تتحدد حسب طبيعة الوضع الاقتصادي للدولة

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير

¹ فطوم جوحو، مرجع سابق، ص، ص 187، 188.

² صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص، ص 8، 9.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.¹ وتعرف بأنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والتأثير في الرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.² فتؤدي السياسة النقدية عبر قنواتها المختلفة إلى ردود فعل اقتصادية على الاقتصاد الحقيقي والنظام المصرفي والمالي فيجب على البنك المركزي أن يأخذ بعين الاعتبار العديد من الأبعاد، والمشكلة أن السياسة النقدية تؤدي إلى تأثيرات بعضها مفيدة في حين هناك أخرى غير مفيدة³

ومما سبق نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي وذلك بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية وذلك خلال فترة زمنية معينة. ومن خلال هذه المفاهيم تتحدد خصائص السياسة النقدية كما يلي:⁴

1- مجموعة من الإجراءات و التدابير تقوم بها السلطة النقدية: تتضمن الإجراءات جميع القوانين و القرارات و التنظيمات وطرق وأساليب العمل النقدي وتنظيمات المصارف وتنظيم طرق الدفع الداخلية والخارجية وتحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية وتنظيم سعر الصرف وغيرها، تعد إجراءات نقدية تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى الأهداف المطلوبة.

2- السلطات هي صاحبة الحق والصلاحية في القيام بالإجراءات النقدية: إن ترتيب وتصنيف السلطات النقدية يعني أنها ليست موحدة أو جهة واحدة بل عدة جهات ضمن تسلسل هرمي وهو كما يلي:

- مجلس النقد والتسليف (السلطات النقدية العليا)، البنك المركزي، البنوك المحلية (العامة والخاصة والإسلامية)، الإدارة النقدية هي هيئة تخطط الدولة.

3- تستخدم السلطات النقدية الأدوات التالية (سعر الفائدة، عرض النقد، الائتمان، سعر الصرف)، والتي يتفرع منها بعض الفروع مثل نسبة الاحتياطي القانوني، رأس المال في المصارف، الاستثمار المصرفي، تعدد أسعار الصرف وغيرها من الأدوات التي يمكن أن تخدم أهداف السياسة النقدية.

4- تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية وهي الحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار في المستوى العام للأسعار و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

وتقسم السياسة النقدية إلى الأنواع التالية:⁵

1- السياسة النقدية ذات التوجه التوسعي:

فبموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع بهدف زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة

¹ زكريا الدوري، يسرى السمرائي، " البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 186.

² مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص 63.

³ Daniel szpiro, " Economie monétaire et financière", de boeck, paris, 2009, p182.

⁴ علي كنعان، " النقود والصرافة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص 452.

⁵ حسين بني هاني، " اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)"، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 154، 153.

النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان.

2- السياسة النقدية ذات الاتجاه التقييدي:

وتنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة وتقييد الائتمان وتشجيع المواطنين على الادخار وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور، ولكن هذه السياسة قد تضر بالاقتصاد الوطني إذا لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية ذلك لأن هذه السياسة قد تزيد من عبء دين المشاريع والشركات والتي قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج.

3- السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن):

تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير الموارد الأولية إلى الخارج (أي دول أحادية الموارد)، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها

للسياسة النقدية أدوات عديدة منها المباشرة وغير المباشرة تتخذها السلطات النقدية لتسيير مهامها وتحقيق أهدافها وذلك عن طريق قنوات إبلاغ السياسة النقدية

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية

تقوم السلطات النقدية برسم وتنفيذ السياسة النقدية ويستخدم أدواتها لتحقيق الأهداف المرسومة، ويمكن أن تصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية (أدوات غير مباشرة) وأدوات كيفية (أدوات مباشرة) وهي كالتالي:

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

وتسمى بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم ودائع البنوك التجارية ووسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام. وهي ثلاث وسائل كالتالي:

1- معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو ائتمان قصير الأجل والعملية تقضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم.

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية، فيقوم برفع تكلفة الائتمان (التمثلة في معدل الفائدة) فترفع تكلفة التمويل مما يدفع المستثمرون بالامتناع عن الاقتراض وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

إن ميكانيكية تأثير سعر الخصم على حجم القروض المخصومة أثر مباشر إذ أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي ومن ثم تقلل البنوك ما تأخذه من قروض مخصومة كما أن تخفيض سعر الخصم سيزيد ما تأخذه البنوك من قروض مخصومة.¹

2-عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والأوراق المالية الحكومية بصفة خاصة، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان والعرض الكلي للنقد حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وقد يمتد نشاط البنك المركزي في هذا المجال إلى التعامل في كافة أنواع الأوراق التجارية والمالية والذهب والعملات الأجنبية مستندا في ذلك إلى ما يحتفظ به من أسهم وسندات في محفظته المالية.

وعند شيوع حالة من الانكماش الاقتصادي غير المرغوب فيه فإن البنك المركزي يتدخل مشترياً للأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم قدرتها على منح الائتمان وهو ما يتسبب في انتعاش النشاط الاقتصادي للدولة ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية انكماشية أو عند حاجته إلى الحد من الائتمان.

يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعملية إعادة شراء مرة أخرى بأسعار ثابتة وفي تواريخ محددة خلال فترة قصيرة من الوقت وذلك بموجب اتفاقية إعادة الشراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة في التحكم في المعروض النقدي.

ففعالية هذه الأداة تتوقف على مدى توافر أسواق مالية ونقدية منظمة على درجة عالية من التقدم ومن ثم فإن استخدامها يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية للبنوك في الدول النامية وبالتالي يكون من النادر اللجوء إليها في هذه الدول كأداة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي.²

3-نسبة الاحتياطي القانوني: تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع، وعادة ما يلجأ البنك المركزي باستخدامها في التأثير على عرض النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وزادت قدرتها على خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي وإحداث موجات تضخمية وبالعكس لإحداث موجات انكماشية.³

4-سياسة الودائع الخاصة: ويقصد بها تجميد جزء من ودائع أرصدة البنوك التجارية عن طريق فرض نسبة مئوية معينة على ودائع البنوك التجارية وأرصدها النقدية ويحتفظ بها البنك المركزي لديه في شكل ودائع مجمدة (هذه النسبة تكون زيادة على نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى أنه ليس لها علاقة بنسبة الاحتياطي القانوني)، ويجري استخدام هذه الأداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وقد يسمح للبنك المركزي التعامل بالجزء الجمعد (الودائع المجمدة) مقابل فائدة معينة.⁴

ثانياً: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

¹ بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص، ص123، 122.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، "العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2014، ص، ص71، 72.

³ نزار كاظم الخيكاكي، حيدر يونس الموسوي، "السياسات الاقتصادية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص، ص21.

⁴ حسين بني هاني، مرجع سابق، ص، ص151.

وتتمثل هذه الأدوات التي يقوم بها البنك المركزي في ما يلي:

1-تنظيم الائتمان: تستعمل هذه الأداة لتنظيم الائتمان للأغراض متعددة كالاتمان الاستهلاكي وذلك عن طريق قواعد معينة لتنظيم

البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة وأبرز هذه القواعد:

- قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدم كجزء من قيمة السلع المشتريه ففي حالة رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع لأدى ذلك إلى خفض طلب الائتمان لهذا الغرض.

-تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين.¹

كما يقوم البنك المركزي بتوزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية أو بين القطاعات الجغرافية فيقوم مثلا بزيادة حصص الزراعة والصناعة على حساب حصة التجارة وزيادة حصة المناطق النامية على حساب المناطق أكثر تقدما وتشمل هذه الأداة ما يلي:

-تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية كزيادة الائتمان المقدم للصناعات في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية.

-تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية مثلا.

قد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية مقابل رفع سعر الفائدة على القطاع التجاري وذلك لتشجيع قطاع على حساب القطاع الآخر.²

2-التأثير المباشر والإقناع الأدبي: يعتبر الإقناع الأدبي الوسيلة التي يقوم بها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته.³

أما التأثير المباشر للبنك المركزي يتمثل في رقابته المباشرة على الجهاز المصرفي بهدف تعزيز وسائل رقابته الكمية والنوعية بصورة فعالة وهذا عن طريق اتخاذ إجراءات مباشرة في حال تجاوزها للقواعد والتعليمات المركزية.⁴

3-النسبة الدنيا للسيولة : حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا لتفادي السلطات النقدية لخطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبهذا يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

4-الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين على إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة وبما أن المستوردين يكونون أحيانا غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ويؤدي بدوره

¹ زكريا الدوري، يسرى السمراي، مرجع سابق، ص 217.

² هيفاء، غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص 51.

³ مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 65.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري، "النفود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 199.

إلى رفع تكلفة الواردات.¹

5- الرقابة على شروط الرهن العقاري: تشكل مشكلة الإسكان أحد المشاكل الرئيسية في المجتمعات الحديثة في الوقت الحاضر وقد يستطيع البنك المركزي التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق تسهيل شروط الرهن العقاري إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن وذلك عن طريق تغيير المقدم وفترة الرهن وسعر الفائدة وفترة تسديد القرض.²

الفرع الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

لنقل الأثر من أدوات السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية تبعاً لاختيار الأهداف الرئيسية يجب توفر قنوات لذلك تعرف بقنوات إبلاغ السياسة النقدية والتي تتمثل في أربعة قنوات رئيسية وهي:³

1- قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وبالتالي تقليص الطلب على الاستثمار كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى استثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

2- قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة وتستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى وتأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3- قناة أسعار السندات المالية: تمثل هذه القناة تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين :

قناة توبين للاستثمار: والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي) حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

أما القناة الثانية وهي أثر الثروة على الاستهلاك إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان: وتنقسم هذه القناة إلى ما يلي:

- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

- قناة ميزانية المؤسسات: فيؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقرضين

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 82، 81.

² ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص 41.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77-79.

تقديمها عند الاقتراض ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسطر الحكومات عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة وتمثل هذه الأهداف في الأهداف الأولية، الوسيطة، النهائية وهي كما يلي:

أولاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطة أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف بالأهداف العامة المحددة في إطار السياسة الاقتصادية، وتمثل هذه الأخيرة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ومن أبرزها:

1- استقرار المستوى العام للأسعار:

يعتبر استقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، وأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد من مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي والخروج بالاقتصاد غير كفاء فضلاً عن أن الارتفاع في الأسعار يولد انعكاسات خطيرة يولد الحيرة والقلق في اتخاذ القرارات وانحرافها ذلك أن ردود أفعال المنتجين والمستهلكين سوف تعدل توزيع السلع وتخصيص الموارد بطريقة تكون على الأرجح غير كفؤة وربما إلى انحرافات أخرى كالارتفاع السريع في أسعار سلع معينة، وبحسب هذا الأساس تأخذ الحكومات على عاتقها المحافظة على استقرار مستوى الأسعار باستخدام أدواتها النقدية أن تهدف السياسة النقدية وبشكل رئيسي التركيز على إبقاء معدل التضخم منخفض مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي الأمر الذي من خلاله يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تؤثر في كفاءة الاقتصاد الكلي وإلا ستعرض لصعوبات تعوق مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي كصعوبة اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والحكومات.

إن مسألة تحقيق الاستقرار في الأسعار يساعد على تحفيز الاستثمار لدى المنتجين ومن ثم زيادة تراكم رأس المال وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وذلك أن الاستقرار في الأسعار يعمل على توفير بيئة اقتصادية مناسبة ومستقرة لجذب الاستثمارات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.¹

2- تحقيق الاستخدام الكامل:

الوصول إلى العمالة الكاملة يمكن أن يتحقق عن طريق ما يلي:

- تعبئة الموارد المالية تعبئة فعالة وذلك بحفز الأفراد وترغيبهم في وضع مدخراتهم في المصارف المحلية تمهيداً لتوجيهها وجهة إنتاجية لاستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في المشاريع الاستثمارية القائمة ولا شك أن العمل على إقامة سوق مالية ونقدية متطورة وتفعيل دور الجهاز المصرفي سيكون له أكبر الأثر في تعبئة الموارد المالية.

- تعبئة الموارد البشرية وذلك من خلال العمل على تمويل أصحاب الأفكار والمواهب المبدعة والمبادرات الصناعية عن طريق توفير رؤوس

¹ نزار كاظم الخيكاكي، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص، ص16، 15.

الأموال اللازمة لهم ليستطيعوا بدء نشاطهم الإنتاجي بشروط معقولة تتيح لهم تسديد المال الذي حصلوا عليه.¹ وللسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة وذلك عند قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي مؤدياً في ذلك انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة مستوى الاستثمار فتتخفف البطالة وبالتالي زيادة الدخل²

3-تحقيق النمو الاقتصادي:

من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو سريع فيجب أن تهدف السياسة النقدية نحو تشجيع والمحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف والدخل، والاتجاه الحديث في السياسة النقدية هو العمل على الجمع بين هدف استقرار سعر الصرف وهدف الارتقاء والمحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف والدخل.³ ولتحقيق النمو الاقتصادي تعمل السلطات النقدية على التوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات وبالتالي زيادة الاستثمارات وزيادة الدخل.⁴

4-تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:

من أجل تحسين وضع موازين مدفوعات بلد ما والمحافظة على الأرصدة الذهبية والعملات الأجنبية تتخذ الحكومات من خلال السلطات النقدية وبالاعتماد على إجراءات من شأنها الحد من تسرب هذه الأرصدة كتضييق الائتمان الممنوح للقطاعات غير المصرفية الأمر الذي من خلاله تحاول تقليل الاستيراد من بلدان أخرى وعادة ما يتم ذلك بوسائل عديدة منها زيادة أسعار الخصم الذي من خلاله تزداد أسعار الفائدة على القروض أو من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات الأخرى، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المصارف المحلية والتأثير إيجاباً على تدني نسبة العجز في ميزان المدفوعات. أما سعر الصرف له دور بارز في وضع ميزان المدفوعات ولهذا عادة ما يتم استخدامه كأداة مناسبة لتحسين وضع الميزان وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بغرض تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.⁵

ثانياً: الأهداف الوسيطة

سميت هذه الأهداف بالأهداف الوسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة الوصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

1-معدل الفائدة:

يعتبر المستثمرون والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، والمشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيراً وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذباً في الاستقرار

¹ حسين بني هاني، مرجع سابق، ص143.

² ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص143.

³ أنس البكري، وليد صافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص180، 179.

⁴ صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص140.

⁵ نزار كاظم الخيكاكي، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص18، 17.

الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية. فمعدلات الفائدة مهمة على مستوى الصعيد الداخلي حيث تؤثر هذه المعدلات على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن وعلى الاختيارات بين السندات والنقد كما أن معدلات الفائدة مهمة أيضا على مستوى الصعيد الخارجي وذلك مؤثرة بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة إيجابية (لاهي مرتفعة ولا هي منخفضة) ومستقرة قدر الإمكان في الزمن.

كما يوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:¹

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- معدلات السوق النقدية: وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات الإيداع).

- معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل: وهي التي على أساسها تصدر السندات.

- معدلات التوظيف في الأجل القصير: (حسابات على الدفاتر، الادخار السكني)

- المعدلات المدبنة: وهي المطبقة على القروض الممنوحة

وتتأثر كل هذه المعدلات بمعدل الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

2- معدل الصرف:

يشكل معدل الصرف متغيرا هاما في الاقتصاد لأنه يعمل على تحديد أمور كثيرة مثل تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية ومن وراء ذلك وضع ميزان المدفوعات، وتعمل السلطات النقدية على ضمان استقرار هذا المعدل عند مستواه التوازني كما تختلف أنظمة الصرف من دولة لأخرى وذلك نظام الصرف الثابت أو نظام الصرف الموعوم (المرن) أو نظاما ثالثا قريبا من أحد هذين النظامين. تختلف طريقة تحقيق مستوى معدل الصرف التوازني من نظام لآخر وفي نظام الصرف الثابت يتحدد معدل صرف العملة بطريقة إدارية يربطها بعلاقة ثابتة بعملة أجنبية قوية (الدولار مثلا) أو بوحدة حقوق السحب الخاصة (الوحدة الحسابية لصندوق النقد الدولي) أو بسلة من العملات تمثل عادة عملات أهم الدول الشريكة للبلد المعني.

في ظل هذا النظام تتبع السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية داخليا لإتاحة مزيد من القروض للاقتصاد مثلا، فإنه من المرجح أن ينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يتجه نحو الارتفاع، ويحدث ذلك تدهورا في القدرة التنافسية الخارجية للسلع والخدمات المحلية حيث تزيد الواردات وتنخفض الصادرات بشكل يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري الأمر الذي يولد ضغوطا على العملة الوطنية كما يراهن المضاربون على تخفيض محتمل لقيمتها من طرف السلطات العمومية ويدفعهم ذلك إلى شراء مكثف للعملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بشكل يعمق فعليا الضغوط عليها، ويتدخل البنك المركزي في السوق الصرف لدعم العملة ضد هجمات المضاربة وحمايتها من

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص، ص126، 127.

التدهور مستعملا احتياطات الصرف التي لديها ويؤدي التدخل المستمر للبنك المركزي إلى تآكل تدريجي الاحتياطات الصرف مما يندر بحدوث أزمة شاملة على مستوى على مستوى المدفوعات الخارجية للبلد.

لكن في نظام الصرف الثابت تفقد السياسة النقدية استقلاليتها في تحقيق الأهداف الداخلية خاصة إذا اقترن هذا النظام مع عدم وجود حرية على مستوى حركة رأس المال، كما أن معدل الصرف أصبح قيادا على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الداخلية وليس عنصرا من عناصر تحقيقها وربما يعتبر هذا الأمر من المبررات القوية لإتباع نظام حر للصرف متى توافرت شروطه.

كما يختلف الأمر تماما في حالة نظام الصرف الموعوم (الحر) حيث تتكفل قواعد السوق بتحديد معدل الصرف الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي للسلع والخدمات للبلد المعني وكذلك مدى كثافة حركة رؤوس الأموال من وإلى هذا البلد، وفي مثل هذا النظام لا تتدخل البنوك المركزية لدعم العملة إلا في حالة الأزمات الخطيرة حتى وإن حدث تدهور في المدفوعات الخارجية سواء بسبب السياسة النقدية المتبعة داخليا أو بسبب هيكلية مثل تدهور القدرة التنافسية الخارجية للبلد بسبب التراجع النسبي للإنتاجية فيه مثلا، فإن عمل سوق الصرف الحر كفيلا بالانتقال بمعدل الصرف إلى مستواه التوازني دون تدخل البنك المركزي.

ويلاحظ أنه في الدول التي تعتمد هذا النظام تكون السياسة النقدية مستقلة بشكل كبير (طالما أن التوازن الخارجي يتحقق من خلال أدوات غير مباشرة تتمثل في قوى السوق)، وهو ما يسمح للسلطات النقدية بتطبيق السياسة النقدية التي تراها مناسبة داخليا لتحقيق الأهداف الداخلية.¹

3-المجمعات النقدية:

تتكون الأهداف الوسيطة من المجموع النقدية تتضمن المعروض النقدي بأنواعه المختلفة بالإضافة إلى الائتمان المصرفي. وعندما تقوم السلطات النقدية باستهداف المعروض النقدي كهدف وسيط فإنها تصطدم بمشكلة تحديد المجمع النقدي أو مفهوم المعروض النقدي المستهدف M_1 أو M_2 أو M_3 . فلم يعد سهلا اختيار مكون الإجمالي النقدي كمتغير وسيط نظرا لتغير سرعة دوران النقود وخاصة في ظل السرعة التي تتطور بها الابتكارات المالية في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال في الحالة التي تتجه فيها السلطات النقدية لاختيار المجمع النقدي M_2 فإنها تواجه بمشكلة عدم القدرة على التحكم الدقيق في هذا الإجمالي النقدي أو في مكوناته، وذلك نظرا لتأثره الشديد بالابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة كأن يحدث تغير مثلا في تركيبة محافظ الأوراق المالية مثل تحول أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة لتغير التوقعات حول معدل الفائدة.²

ثالثا: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية الحلقة الأولى في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون من مجموعتين من المتغيرات فالمجموعة الأولى مجتمعات الاحتياطات النقدية والمجموعة الثانية ظروف سوق النقد.

1-مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات

¹ طاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص، ص 147-149.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص، ص 102، 101.

الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى والاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، فالأمر يتعلق بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط. كذلك البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.¹

2- ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ضبط سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وإلا يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقعهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو يومين) بين البنوك.

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أقل من الاحتياطات المقترضة.²

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة النقدية

تنعكس تغيرات أسعار البترول على السياسة النقدية بشكل عام وعلى الكتلة النقدية بشكل خاص حيث كل ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول ينتج عنه زيادة أو انخفاض في الكتلة النقدية، وبالتالي تعمل السلطات النقدية على ضبط السياسة النقدية والتأثير على أدواتها لتجنب أي اختلال يمس المعروض النقدي والقطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

الفرع الأول: انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على السياسة النقدية

عند ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية للبترول يحدث ارتفاع الأرصدة الخارجية (العملات الأجنبية) لدى البنك المركزي أي زيادة في أحد مقابلات الكتلة النقدية والمتمثلة في العملات الأجنبية والذي ينتج عنه زيادة في المعروض النقدي أي زيادة في الكتلة النقدية (الأموال الجاهزة النقدية وأشباه النقود) ويقصد به المجمع M2، كما يساهم قطاع المحروقات في زيادة ودائعهم لدى البنوك التجارية وتعمل هذه الأخيرة على الاستفادة من هذه الأموال في منحها قروض للاستثمار بها أو خلق نقود الودائع.

كما أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى وجود فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي أي نمو الكتلة النقدية فتعمل السلطات النقدية إتباع سياسة نقدية توسعية وذلك بالتأثير على أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ونسبة

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص، 125، 124.

² جميلة وجدي، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص، 23، 22.

الاحتياطي القانوني.

1- معدل إعادة الخصم: ويمثل معدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها. وبما أن السياسة النقدية المتبعة في حالة ارتفاع أسعار البترول هي سياسة توسعية والتي تعني الخروج من حالة انكماش إلى زيادة في المعروض النقدي وهنا تقوم السلطات النقدية بتخفيض معدل إعادة الخصم وذلك لتخفيض تكلفة القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي ومن ثم تخفيض تكلفة إعادة تمويله للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم، وهذا الوضع يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها (أوراق تجارية وسندات) المثلة للقروض إلى نقود قانونية لتزيد بذلك إمكانات هذه البنوك في خلق نقود الودائع وزيادة منح الائتمان، ونتيجة لذلك سيكون على البنوك التجارية تخفيض تكلفة القروض التي تمنحها إلى العملاء عن طريق عملية الخصم (تخفيض سعر الخصم) وبالتالي تحفيز الاستثمار والطلب الكلي وزيادة الإنتاج الوطني ومستويات التشغيل لتبدأ مرحلة من التوسع المرغوب فيه.¹

2- سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية والتجارية لزيادة السيولة في السوق النقدية بصفة عامة وزيادة سيولة البنوك التجارية على وجه الخصوص وهذا تبعا للسياسة النقدية التوسعية المرغوب فيها، ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية والتجارية يؤثر مباشرة على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بالزيادة وبالتالي قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلق النقود مما يدفعها إلى تخفيض معدلات الفائدة على قروضها للعملاء لرفع حجم الاستثمارات والطلب الكلي ولينعكس هذا الأثر مباشرة على زيادة حجم الناتج الوطني وارتفاع مستويات التشغيل.²

3- نسبة الاحتياطي القانوني: وتعني النسبة التي يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة على شكل سيولة ويتم إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليه أي فائدة من البنك المركزي، فلما ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية توسعية يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ما يجعل الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية أكبر كما تزداد قدرتها على منح القروض لأجل تشجيع الاستثمار (لأنخفاض سعر الفائدة على القروض) وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي وتبعاً لذلك يرتفع حجم الناتج الوطني ومستويات التشغيل.³

الفرع الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار البترول على السياسة النقدية

ينعكس انخفاض أسعار البترول على نمو الكتلة النقدية وبالتالي على السياسة النقدية فينتج عن هذا الانخفاض انخفاض في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي وهي إحدى مقابلات الكتلة النقدية وبالتالي انخفاض المعروض النقدي، كما تنخفض الودائع المتأتمية من قطاع المحروقات لدى البنوك التجارية أي انخفاض السيولة كما ينخفض المجموع M_2 .
ويصاحب انخفاض أسعار البترول على السياسة النقدية باتخاذ السلطات النقدية الإجراءات اللازمة وهي إتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك لانخفاض نمو الكتلة النقدية ومقابل الكتلة النقدية⁴ المتمثل في الأصول الخارجية.

¹ ليلى إسمهان بقيق، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية-دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 26.

² ليلى إسمهان بقيق، نفس المرجع، ص 29.

³ سميرة حاجي، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 83.

⁴ حكيم شبوطي، ياسين مراح، "فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة المدينة، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 189.

وهنا يعمل البنك المركزي في التأثير على أدوات السياسة النقدية الكمية تبعاً للاتجاه المرغوب فيه وهو سياسة نقدية انكماشية وبالتالي نجد:

1- معدل إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم بهدف تقييد حجم الائتمان حيث تزداد تكاليف القروض المخصوصة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للعملاء وبالتالي يقل الطلب على النقد، وهذه العملية تقلل إقبال المتعاملين لإجراء الخصم والاقتراض من البنوك التجارية فينخفض الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض النقدي المتاح.¹

2- سياسة السوق المفتوحة: عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية يعمل البنك المركزي على تقييد حجم الائتمان وامتصاص جزء من النقود المتداولة من خلال بيعه للأوراق المالية وتكون السندات منخفضة الأسعار مما يؤدي إلى إقبال البنوك التجارية لشراء هذه السندات وتتحول هذه السيولة النقدية النشطة إلى مجمدة مما يؤدي إلى تضيق إمكانية الائتمان المصرفي وبالتالي تقليل النقد المتاح فترتفع أسعار الفائدة.²

3- نسبة الاحتياطي القانوني: تعمل نسبة الاحتياطي القانوني على تنظيم المعروض النقدي لأنها تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي، وتعمل السلطات النقدية في تطبيق السياسة النقدية الانكماشية على رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية وذلك بهدف تخفيض مقدرتها على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد كما تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري إلى انخفاض نسبة الودائع وبالتالي انخفاض منح القروض للعملاء وتنخفض معه الاستثمارات.³

المطلب الرابع: السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي في مجال الاستيراد والتصدير، كما تنعكس تغيرات أسعار البترول على السياسة التجارية من خلال صادراتها و وارداتها ومن ثم نتيجة رصيد الميزان التجاري الذي يوضح وضعية اقتصاد دولة معينة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

تتميز السياسة التجارية عن غيرها من السياسات الاقتصادية كما تسعى لتحقيق أهداف تخدم الاقتصاد ككل.

أولاً: تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة في نطاق علاقتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى، في مجالي الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، وتتضمن تلك الإجراءات والتدابير الإجراءات الحمائية المتمثلة في القيود المباشرة كنظام الحصص وإجازات الاستيراد وكذلك استخدام التعريفات الجمركية إلى جانب سياسات أخرى كدعم بعض الصناعات لتشجيع سياسة تعويض الاستيراد والتمسك بأسعار الصرف الثابتة.⁴

¹ ماجدة المدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص 15.

² ماجدة المدوخ، نفس المرجع، ص 17.

³ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 62.

⁴ نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص 89.

ثانياً: أهداف السياسة التجارية

تقوم السياسة التجارية بتحقيق التوازن الخارجي كما تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى منها:¹

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني بالأدوات الملائمة.
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

ثالثاً: اتجاهات السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزيج بين نوعين من السياسات التجارية وهما الحرية والحماية، وبذلك فهي مزيج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحماية التجارية. وتمثل في:²

1- سياسة الحرية التجارية: وتعني اتجاه التجارة الحرة، وذلك بعدم تدخل الدولة في الواردات والصادرات من خلال مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة دون قيود أو عراقيل، ويركز هذا الاتجاه إلى المبررات التالية:

- حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص وبالتالي إنتاج منتجات تحقق فوائد كبيرة كحصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل.

- إن حرية التجارة تخلق منافسة تدفع المنتجين للتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل قدر ممكن وبالتالي تنخفض أسعار السلع فوجود القيود على التجارة يؤدي إلى رفع أسعار السلع وبالتالي تحمل المستهلك النهائي لهذه الزيادة في الأسعار نتيجة فرض رسوم الجمركية على الواردات.

2- سياسة الحماية التجارية: والتي تعني اتجاه التدخل في التجارة الدولية عن طريق فرض قيود على التجارة، فإن أنصار هذا الاتجاه يوردون المبررات التالية:

- تقييد التجارة يؤدي إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة.

- تقييد التجارة سوف يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطني وذلك بزيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.

- إن سياسة الحماية تنوع الإنتاج وذلك لأن سياسة التخصص لها مخاطر عالمية لأن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد أما الحماية تساعد على التنوع في المنتجات.

- تؤدي الحماية إلى تحقيق إيرادات الدولة ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

¹ يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

² يوسف علي الصوص، "التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 130-132.

-للحماية فوائد مختلفة منها ما يكون خاص بأمن الدولة وحماتها على الصعيد الداخلي والخارجي.

اعتقاد أصحاب هذا الاتجاه أن سياسة السوق المفتوحة تؤدي إلى ضياع قدرة الدولة على الاستقلال الاقتصادي وبالتالي السياسي.

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

إن تقلبات أسعار البترول لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام وبالميزان التجاري بشكل خاص، وهذا الأخير يتأثر بالصادرات من المحروقات.

أولاً: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الصادرات

تمثل إيرادات الصادرات من المحروقات جزءاً مهماً في الميزان التجاري في بعض الدول المعتمدة على صادراتها من المحروقات، فكل ارتفاع في أسعار البترول ينتج عنه ارتفاع في إيرادات صادرات المحروقات وينعكس إيجاباً على رصيد الميزان التجاري وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.¹

وفي حالة انخفاض أسعار البترول تنخفض الصادرات البترولية ومنه يسجل الميزان التجاري عجزاً لأن قطاع المحروقات يسيطر على مجمل الصادرات كما ينعكس سلبياً على ميزان المدفوعات في تسجيله رصيداً سالباً. وبالتالي إن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول.²

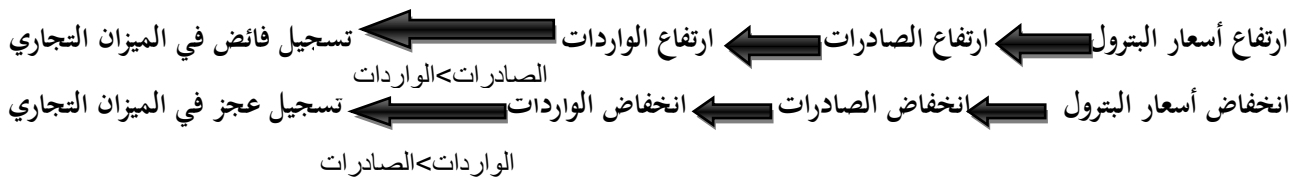
ثانياً: انعكاس تقلبات أسعار البترول على الواردات

تعتمد وضعية الواردات بوضعية الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار البترول، فكل زيادة أو انخفاض في أسعار البترول يترتب عنه زيادة أو انخفاض على الواردات، حيث عند ارتفاع أسعار البترول ترتفع معها الصادرات وبالأخص الصادرات من المحروقات وينجم عن ذلك ارتفاع في الواردات، والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار البترول.

ثالثاً: انعكاس تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

يعرف رصيد الميزان التجاري بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات من السلع والخدمات في الدولة، وتحاول كل دولة المحافظة على ميزانها التجاري أن يكون متوازناً لأنه يعد مؤشر للقوة الاقتصادية، والفرق بين الصادرات والواردات يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات).³

فعند ارتفاع أسعار البترول ترتفع الصادرات ويحقق الميزان التجاري فائضاً والعكس في حالة انخفاض أسعار البترول تنخفض الصادرات وبالتالي يسجل الميزان التجاري عجزاً. ونستنتج ما يلي:



¹ محمد مدياني، "مداخلة بعنوان: انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري"، ملتقى الدولي حول انعكاسات ائحيار أسعار النفط الاقتصادية المصدره له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص13.

² نجية ضحاك، "مداخلة بعنوان: انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015"، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 14-15 أكتوبر 2017، ص8.

³ علي قرو، نسرين كزير وآخرون، مرجع سابق، ص208.

المبحث الثالث: السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر السياسة المالية أهم السياسات الاقتصادية للدولة وأهم أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث، وذلك لتحقيق أهداف متعددة يسعى إليها الاقتصاد الوطني بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها والتي تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة المالية و أهدافها وأدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

يتم تعريف السياسة المالية وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي، ودرجة تطور الاقتصاد وارتباطا بظروفه وأوضاعه وموارده واحتياجاته. ومنه نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة المالية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

تتعدد تعريفات السياسة المالية ونذكر منها ما يلي:

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات وإحداث التوازن في ميزانية الدولة. كما تعرف بأنها العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

كما تمثل السياسة المالية برنامج تخطيطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.²

ويتضح من التعريفات السابقة بأن السياسة المالية عبارة عن إجراءات والأدوات تقوم بها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف المسطر لها، وذلك باستخدام الحكومة لبرامج الإنفاقات والإيرادات العامة التي تجمعها معا ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

ترمي السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:³

1- تحقيق استقرار الأسعار: تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق استقرار الأسعار وخاصة في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج نظرا لتأثيرها في كل مستوى التشغيل والأسعار ومستوى الدخل القومي ولأجل ذلك تقوم الحكومة بإتباع سياسة انكماشية عند مواجهة الاقتصاد للتضخم تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاك منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية ولما لهذا الإجراءات من تخفيض مستوى الطلب الكلي وانخفاض في عرض النقد وارتفاع القوة الشرائية للنقد وانخفاض الأسعار أو إتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال الزيادة في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب أو كليهما معا.

¹ عبد الله خيانة، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 27.

² عاطف وليم أندراس، "السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية (خلال فترة التحول لاقتصاد السوق)"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 118.

³ رجاء الربيعي، "دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي"، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 69، 70.

2-تحقيق مستوى التشغيل الكامل: للسياسة المالية دور مهم في تحقيق مستوى العمالة الكاملة حيث لعبت دورا مهما في معالجة أزمة الكساد وذلك برفع الطلب الكلي الفعال عن طريق المساهمة في زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ومن ثم زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة والقدرة على تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة وتأخذ الحكومة دور فعال في تحديد الطلب الكلي سواء كان بشكل مباشر كما يحدث في حالة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات أو غير مباشر كما في حالة المدفوعات التحويلية المختلفة التي تقوم الحكومة بها أو يأخذ الدور الحكومي صورة سلبية غير عن طريق استخدام الضرائب للتأثير على حجم الدخل المتاح للقطاع الخاص. فالسياسة المالية تعمل على تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل والدخل وتقوم بدور إيجابي وذلك لقيامها بموازنة ومساندة الاستثمار الخاص والعمل على سد الثغرات التضخمية والانكماشية التي تطرأ على مستوى الدخل نتيجة لنقص حجم الاستثمار الخاص أو لزيادة الإنفاق النقدي الكلي الذي يلي حاجة المجتمع من العمالة وبدون إحداث تضخم.

3-تحقيق النمو الاقتصادي: يؤدي استخدام أدوات السياسة المالية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الدخل عبر عمل المضاعف ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل والاستثمار والادخار.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية المتمثلة أساسا في الإيرادات العامة والنفقات العامة للذين يمثلان محور الموازنة العامة للدولة، وعليه سوف نتعرف على كل من هذه الأدوات.

الفرع الأول: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام فإنه يلزم لها أن تحصل على وسائل أو أدوات لتمويل هذا الإنفاق العام بكل جوانبه المختلفة وهذه الأدوات والوسائل هي ما تعرف بالإيرادات العامة التي تطورت حجما ونوعا.

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.¹

الإيرادات العامة هي تلم المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فتتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، وتقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات سيادية.²

أولا: الإيرادات من ممتلكات الدولة

ويقصد بالدومين ممتلكات الدولة والتي منها ما يخضع لأحكام القانون العام (الشوارع والميادين)، ومنها ما يخضع لأحكام القانون الخاص

¹ بجاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص46.

² لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص62.

شأنه شأن الممتلكات الخاصة مثل الأراضي التي تتولى الحكومة بيعها أو تأجيرها.¹ ويوجد نوعان من الدومين وهما:

1-الدومين العام: ويمثل الملكية التي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل الحدائق العامة والطرق، ويتم الانتفاع بهذه الأملاك مجاناً في أغلب الأحيان ولكن في حالات معينة تقوم الدولة بفرض بعض الرسوم على الاستفادة بخدمات هذه الأملاك مثل فرض رسوم على دخول بعض الحدائق العامة أو رسوم للمرور على بعض الطرق، ويكون الهدف من فرض هذه الرسوم ليس تحقيق إيراد بقدر ما هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الخدمات وتوفير جزء من الأموال لتخصيصها لرفع مستوى خدمات هذه الملكيات العامة.²

2-الدومين الخاص: وهي الأموال التي تخضع لأحكام القانون الخاص، حيث تصرف بها الدولة.³

وينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام هي:⁴

1-2-الدومين المالي: وهو ما تملكه الدولة من أسهم وسندات في المؤسسات الاقتصادية ويكون الإيراد عبارة عن أرباح وفوائد لتلك الأسهم والسندات المملوكة للدولة، تساهم هذه الإيرادات في مشروعات التنمية عن طريق التوسع في الاستثمارات بمعرفة الدولة.

2-2-الدومين العقاري: ويتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر المملوكة للدولة، ويتمثل الإيراد في الأراضي الزراعية في بيع المحاصيل ومنتجات المزارع الحكومية أو بيع الأراضي للجمهور.

2-3-الدومين التجاري والصناعي: وهو ما تملكه الدولة من منشآت تجارية وصناعية ملكية عامة مطلقة ويعتبر كل ما تدره هذه المشروعات من إيرادات الدومين التجاري والصناعي.

ثانياً: الإيرادات السيادية

ويقصد بالإيرادات السيادية بالإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد ومن أهم هذه الإيرادات الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الإتاوة والغرامات.

1-الضرائب:

1-1-تعريف الضريبة: الضريبة اقتطاع نقدي جبري تجرته الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكاليفية.⁵

1-2-عناصر الضريبة: وتمثل في:⁶

-الضريبة أداء نقدي: تكون الضريبة أداءً نقدياً وهكذا تتميز الضريبة عن الأداء والخدمات الأخرى، لكن في حالات استثنائية تدفع الضريبة عيناً (دفع حقوق التركة عن طريق لوحات فنية أو تحف).

-الضريبة أداء مطلوب من أعضاء الجماعة: ويقصد أعضاء الجماعة الأشخاص الطبيعية والمعنوية التابعة للقانون الخاص والقانون العام، ويعرف المبدأ الضريبي لأعضاء الجماعة بمعايير الخضوع لمختلف الضرائب.

¹ حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2006، ص35.

² سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)"، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 2008، ص114.

³ عبد الله حبانة، مرجع سابق، ص202.

⁴ حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص36، 37.

⁵ فتحي أحمد، ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص121.

⁶ أعمار مجايوي، "مساهمة في دراسة المالية العامة وفقاً للتطورات الراهنة"، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص92، 91.

- الضريبة أداء محصل جبرا: وبهذا تتميز الضريبة عن المساهمة الإدارية والقرض، يعتبر الطابع الجبري مرتبطا بمفهوم الضريبة كطريقة أصلية لتوزيع الأعباء العامة وملازما للمساواة أمام الضريبة حيث يكون المكلفون بالضريبة في حالة تنظيمية أمام السلطة العامة.
- الضريبة أداء محصل بصفة نهائية: أي لا يترتب عنها أي رد إذ تمثل تضحية نهائية للمكلف لصالح الجماعة.
- الضريبة محصلة دون مقابل: لا ينطوي دفع الضريبة على أي مقابل مباشرة إذ لا توجد أية علاقة مباشرة بين المبالغ المدفوعة من قبل المكلف ومقدار أو طبيعة الخدمة التي تؤديها له الدولة.

1-3- تقسيمات الضرائب:

وتقسم الضرائب إلى ما يلي:

1-3-1- الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة: وهي ما يلي:

- الضريبة الواحدة:** وهي نوع من الضرائب تفرض الدولة ضريبة واحدة على مجموع الدخل الذي يحققه الممول من مختلف مصادره والذي تحدده الإدارة الضريبية المختصة ثم تخضع مجموع العمليات الممولة مرة واحدة ولا يحاسب عليها إلا مرة واحدة ولا يقدم غير إقرار واحد ولا يتعامل إلا مع عون ضرائب واحدة.
- ويعد أعدل أنواع الضرائب لأن لها صيغة شخصية إذ يمكن النظر إلى حالات الممول الاجتماعية مرة واحدة وتتناسب مقدرة الممول على الدفع.

- الضريبة المتعددة:** تفرض الضريبة المتعددة على كل نوع من أنواع الإيرادات على أساس مصدرها (إيراد مصدره العمل، رأس المال متعددة، مثلا)، وذلك بإخضاع الممولين للعديد من الضرائب المختلفة، وتتميز الضرائب المتعددة بتوزعها الأمر الذي يقلل من نفقات الجباية وعدم شعور الممول بوقوعها ولا يحاول التهرب منها.¹

1-3-2- الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة: وهي كالتالي:

- الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على وجود الثروة تحت يد الممول أي تفرض على الدخل أو رأس المال بمجرد تحققه أو واقعة وجوده. وتتميز هذه الضريبة بأنها اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، سهولة التحصيل، مردودية ثابتة نسبيا، سهولة المراقبة نسبيا، مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف بالضريبة.²

- الضريبة غير المباشرة:** وتفرض الضريبة غير المباشرة على استعلامات الثروة أي تفرض على استعمالات رأسمال أثناء تداوله وإنفاقه.³ كما تتميز الضريبة غير المباشرة بأنها اقتطاع يفرض على الاستهلاك، غير سهولة التحصيل (غش ضريبي)، غير مستقرة المردودية، ثقيلة المراقبة، مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة.⁴

1-3-3- الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق: وتتمثل في:

¹ علي زغود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص، 187-191.

² محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص، 61.

³ زينا محمود عمارة، "المالية العامة (الإيرادات العامة)"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص، 122.

⁴ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص، 71.

- **الضرائب على رأس المال:** وهي تفرض على تملك رأس المال وتدفع من الدخل وتميز هذه الضريبة بأنها تتخذ رأس المال نفسه وعاء للضريبة إلا أن سعرها يكون منخفضاً وذلك لكفاية الدخل الناتج عن رأس المال للوفاء بدين الضريبة.
- كما تفرض ضريبة استثنائية على رأس المال وغير دورية وذلك في أوقات استثنائية مثل أوقات الحروب.
- الضريبة على الزيادة في قيمة الرأس المال والتي تفرض على الزيادات التي تطرأ على قيمة الرأس المال لأسباب خارجية عن إرادة صاحبه كفتح الأشغال العامة شارعاً أدى إلى تحسين العقارات المجاورة وارتفاع أسعارها.
- الضريبة على الشركات وهي الضرائب التي تفرض على انتقال رأس المال بالوفاء أي تفرض على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إلى الغير بطريقة الإرث أو الوصية أو الهبة أو بطريقة أخرى بلا عوض.
- وتعد الضريبة على رأس المال من أكثر الضرائب انتشاراً نظراً للمزايا الخاصة بها.¹
- **الضريبة على الدخل:** تحتل الضرائب على الدخل مكان الصدارة في كل النظم الضريبية للعالم أجمع فتعتبر هذه الضريبة ذات مورد مالي غزير الحصيلة ومتجدد الوعاء وتعتبر سهلة التقبل لدى الممولين. ويمثل الدخل قوة شرائية صافية ناتجة من مصدر قابل للبقاء توضع تحت تصرف الممول بصفة دورية. وتفرض الضريبة على مجموع الدخل أو ضريبة نوعية على الدخل وهي كالتالي:²
- الضريبة على مجموع الدخل: حيث تفرض الضريبة واحدة على مجموع الدخل الصافي للممول وتكون الضريبة في شكل تقرير واحد يحتوي على كافة أنواع الدخول التي حصل عليها الممول أثناء العام من ممتلكاته العقارية والمنقولة ومن تعويضات والأرباح والفوائد، لكن باستثناء إجمالي التكاليف والخصومات التي سمح بها القانون ليصل بذلك إلى تسديد الدخل الصافي الخاضع للضريبة ويقوم هذا النوع من الضرائب بمراعاة الأوضاع الشخصية والاجتماعية للممول وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية.
- الضريبة النوعية على الدخل: في هذا الأسلوب تفرض الضريبة مستقلة على كل نوع من أنواع الدخول كفرض ضريبة على الدخل الناتج من الأراضي الزراعية وعلى دخول العقارات وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى المرتبات والأجور ودخل المهن الحرة وبالتالي تتعدد الضرائب وتتعدد الأوعية الضريبية ومنه الحد من التهرب الضريبي.
- **الضريبة على الإنفاق:** وهي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة وتفرض على إنفاق الدخل لأغراض الاستهلاك أو على إنفاقه لأغراض الاستثمار أي على شراء العقارات والأسهم والسندات، والضريبة على النفقات تفرض حين ينفق الفرد أو بعض رأس ماله أو دخله في سبيل سد حاجة له.³

1-3-4- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال: وهي كالتالي:

- **الضرائب على الأفراد:** يقصد بها أن يكون الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، وتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر على امتلاكهم للثروة كما تسمى بضريبة الرؤوس لكونها تفرض على الشخص باعتباره رأساً.⁴
- **الضريبة على الأموال:** وتعني فرض ضرائب على الأموال في كل صورها وأوضاعها أي سواء كان عاملاً من عوامل الإنتاج أو عائداً من

¹ علي زغدود، مرجع سابق، ص 202.

² حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 149-158.

³ علي زغدود، مرجع سابق، ص 203.

⁴ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 132، 133.

عوائد عقار أو منقول أو سلعة استثمارية أو سلعة استهلاكية متخذة صورة دخل أو ثروة أو إنفاق، ويتميز هذا النوع من الضريبة تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي.¹

2- الرسوم:

يقصد بالرسوم مبلغ من النقود يدفع من قبل المستخدمين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع، وللرسوم ثلاث عناصر وهي:² - أنه اقتطاع نقدي.

- مفروض من قبل السلطات بموجب قانون معد سابقاً.

- الرسم اختياري لأنه يتوقف على إرادة الشخص في الاستفادة من الخدمة الخاضعة للرسم.

3- الإتاوة والغرامات:

تعتبر الغرامة والإتاوة من الإيرادات العامة ويقصد كل منهما ب:

- **الإتاوة:** هي المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة فتعييد الطرق أو إقامة سد يؤثر على قيمة الأراضي المجاورة مما يقتضي أن يساهم المستفيد بقسط ما في النفقات التي تكبدتها الدولة.³

- **الغرامة:** وهي ما يتم فرضه على مرتكبي العقوبات ومخالفة القوانين واللوائح وبالتالي لها طابع جزائي وتعتبر مورداً من موارد الدولة. ويتحدد الإيراد للدولة بمدى ما يتحقق من مخالفات وبالتالي يصعب الاعتماد عليها كمصدر منتظم للإيرادات.⁴

ثالثاً: الإيرادات الائتمانية

تلجأ الدولة إلى الإيرادات غير العادية في حالة عدم كفاية الإيرادات العادية (الإيرادات الاقتصادية والسيادية) في تغطية النفقات العامة والتي تشمل الاقتراض لتمويل نفقات الدولة أو الإصدار الجديد إذا كانت مضطرة في ذلك.

1- القروض العامة:

1-1- تعريف القروض العامة: وهي مبالغ من الأموال التي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض ووفقاً لشروطه.⁵

1-2- أنواع القروض العامة: للقروض العامة أنواع مختلفة وهي:

1-2-1- القروض الداخلية والقروض الخارجية: وهي:⁶

- **القروض الداخلية:** هي التي تصدرها الحكومات وتطرحها للاكتتاب للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين داخل حدود الدولة المقترضة

وينتج عنها دين داخلي مقوم بالعملة الوطنية ويستلزم القرض الداخلي توافر المدخرات الوطنية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي

للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض، قد يكون هذا النوع من القروض ضرورياً لمواجهة نفقات الحرب أو

¹ علي زغدود، مرجع سابق، ص 194.

² صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1992، ص 110، 111.

³ أحمد بجياوي، مرجع سابق، ص 94.

⁴ خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 219.

⁵ حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 61.

⁶ خديجة الأعرس "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص 204.

تمويل مشاريع التعمير أو يكون الهدف تخلص الدولة من عبء دين عام خارجي.

-القروض الخارجية: فهي القروض التي تصدرها الحكومة وتطرحها للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقيمون في الخارج وغير خاضعين لسيادة الدولة وينتج عنها دين خارجي مقوم بالعملة الأجنبية وتلجأ الدولة للقروض الخارجية في حالة عدم كفاية المدخرات أو رؤوس الأموال الوطنية للقيام بالمشروعات الإنتاجية الضرورية وإما لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.

1-2-2-القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: وهي¹:

-القروض الاختيارية: وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المقرضين طواعية واختيارا حيث إقبالهم على هذا القرض لمزاياه المادية أو المعنوية والأصل في هذه القروض أن تكون اختيارية تتم بناء على تعاقد قانوني سليم فتقوم الحكومة بتحديد شروط العقد وتفصيله ومزاياه ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الاكتتاب في هذا القرض دون مباشرة أي إكراه أو ضغط. تقوم الدولة بطرح قرض جديد وتترك للمكتب الاختيار في تبديل القرض القديم بسندات القرض الجديدة أو مطالبة برد قيمة سندات إذ حان أجل القرض، أو الإبقاء على سندات القرض القديم حتى يحين أجله.

-القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي تحصل عليه الدولة بطرق غير عادية تغفل فيها الدولة واحد أو أكثر من شروط التعاقد وبالتالي يعدم فيها توافق الإرادتين.

في القروض الإجبارية لا يتمتع المكتب في سندات القرض العام بأي درجة من الحرية في عملية الاكتتاب في سندات القرض حيث تكون الدولة ملتزمة برد أصل القرض ودفع فوائده.²

1-2-3-القروض المؤبدة والقروض المؤقتة: وتتمثل في:³

-القروض المؤبدة أو الدائمة: هي القروض التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينة فالدولة لها حرية اختيار الوقت المناسب لسداد القرض دون أن يكون حق الأفراد المكتسبين في الاعتراض أو طلب استمرار القرض والحصول على فوائده. قد تختار الدولة فرصة وجود فائض في الميزانية فتقوم بالوفاء بالقرض أو لو ارتفع سعر الفائدة في السوق فينخفض معه سعر سندات القرض فتحاول الدولة شراء هذه السندات بسعر أقل من أسعار الإصدار فتتخلص من جزء من الدين. أما عند انخفاض سعر الفائدة في السوق فيرتفع سعر سندات القرض فتقوم الدولة في هذه الحالة بإصدار قرض جديد بفائدة أقل وتستخدم حصيلته في الوفاء بالقرض المؤبد. ولكن تتمثل خطورة هذا القرض في تراكم الديون وزيادة أعباء الفوائد المدفوعة عنها في حالة عدم الوفاء بها مما يتسبب في حدوث آثار اقتصادية سيئة مضرة بالاستقرار الاقتصادي للدولة.

-القروض المؤقتة: هي تلك القروض التي تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين وطبقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار. وتنقسم القروض المؤقتة إلى قروض قصيرة الأجل والتي مدتها لا تتجاوز سنتين وتستعمل هذه القروض لمواجهة العجز المالي الناتج عن عدم توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة بشكل مؤقت. والقروض متوسطة وطويلة الأجل مدتها تزيد عن سنة حيث القروض المتوسطة الأجل

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص، 206، 205.

² سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص، 336.

³ زينا محمود عماره، مرجع سابق، ص، 60-62.

تتراوح مدتها بين أكثر من سنة إلى خمس سنوات أما القروض طويلة الأجل تزيد عن خمس سنوات، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاستثمارية أو لتمويل نفقات الدفاع والحروب أو لعلاج العجز الجوهري في الموازنة العامة (عجز دائم غير موسمي).

2- الإصدار النقدي الجديد:

تلجأ الدولة عند تمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية فالدولة بما لها من سلطة السيادة تستطيع إصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إبراء الديون.¹

ويقصد بالإصدار النقدي الجديد بقيام الدولة بإصدار كميات إضافية من النقود لتغطية عجز الميزانية ويشمل هذا الإصدار صوري إصدار النقود المصرفية وخلق الائتمان، وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها أو غير حقيقية

وتستطيع الدولة أن تحصل على إيرادات كبيرة من إصدار أوراق النقد إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق البنك المركزي البنك المركزي الذي يتولى عملية الإصدار مقابل سندات تقدمها له الحكومة كغطاء للبنكوت، ودخل الحكومة في هذه الحالة يساوي قيمة البنكوت المصدر ناقصا فوائد السندات إلا أن الحكومة إذا ما عانت في عملية الإصدار هذه إنه قد يخشى على قيمة أوراق النقد من التدهور نتيجة للتضخم المالي وعلى الاقتصاد بأكمله من الانهيار والتصدع.

كما يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية مما يؤدي لنقص الصادرات وحصيلتها من العملات الأجنبية واختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات.²

شروط الإصدار النقدي:

عند لجوء الدولة للإصدار النقدي لابد من توفر شروط تتمثل في:³

أ- أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.

ب- أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة وإنما عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

ج- لا بد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي الجديد مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.

الفرع الثاني: النفقات العامة

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، فهي أداة ووسيلة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، لهذا تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

أولا: مفهوم النفقات العامة

النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطات التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة بغرض تحقيق

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 267.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 217-219.

³ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 96.

أهداف اقتصادية واجتماعية.¹

ومما سبق يتضح أن للنفقات العامة ثلاثة عناصر وهي:²

-**النفقات العامة هي مبالغ نقدية:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها وسد الحاجات العامة للأفراد، لذلك لا بد أن تكون النفقات بشكل نقدي.

-**النفقات العامة صادرة عن شخص عام:** إن الإنفاق العام لا بد أن يصدر من جهة عامة كالدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة لها لكي تعد النفقة العامة ومن أجل التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، أحدهما قانوني والأخرى وظيفي وهما:

-**المعيار القانوني:** يستند هذا المعيار إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق فتعتبر النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام سواء أكانت الدولة أم المؤسسات العامة الأخرى.

-**المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي يصدرها النشاط العام بغرض النظر عن المعيار القانوني الذي يقوم بالإنفاق فإذا كانت النفقة قد أنفقت في سبيل تحقيق مصلحة عامة فهي نفقة عامة أما إذا أنفقت بعكس ذلك فهي نفقة خاصة.

- **تحقيق الدفع العام من خلال إشباع حاجة عامة:** إن غرض النفقات العامة هي إشباع حاجة من خلال الإنفاق العام على الخدمات العامة لإشباع الحاجات وبغض النظر عن معيار التفرقة بين الحاجة العامة والحاجة الخاصة، فإن اعتبار النفقة العامة تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق نفقاتها العامة أما فيما عدا ذلك فهي نفقة خاصة.

ثانياً: تقسيم النفقات العامة

يعني التقسيم عملية وضع النفقات وتميزها عن غيرها من أقسام النفقات، كما تعد أداة تسهل مهمة أجهزة الرقابة (السلطة التشريعية، والسلطة العامة والإدارية ورقابة الرأي العام) في ممارسة عمل الرقابة على الإنفاق العام، ولقد انقسمت النفقات العامة إلى تقسيمات عديدة وهي:

1-التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة حسب التقسيم العلمي إلى ثلاثة معايير وهي:

1-1- معيار دورية النفقة: وتأخذ صورتين:³

-**النفقات العادية:** والتي يطلق عليها النفقات العامة الجارية ارتباطاً بأنها تتحقق عادة ويتكرر تحقيقها خلال فترات دورية منتظمة، وعادة ما تكون سنوية كمرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات التعليم، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية أي إيراداتها الجارية (الضرائب، الدومين).

-**النفقات غير العادية:** والتي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية أي التي لا يتم تحققها عادة ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة هي سنة عادة كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية، والتي يتم تمويلها على الإيرادات الاستثنائية للدولة

¹ علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص89.

² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، "المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2015، ص31، ص30.

³ فليح خلف، "مدخل إلى المالية العامة"، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص125.

(القروض والإصدار النقدي الجديد).

1-2- معيار وظيفة النفقة: وتضم النفقات التالية:¹

-**النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات لتمشية أمور الدولة، كالإنفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة وكدفع أثمان متطلبات إقامة الاستثمارات، وأن الإنفاق في هذه الوجوه يرجع على الدولة بنفع مباشر وبدونه تقف عجلة الدولة عن العمل.

-**النفقات التحويلية:** هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية مثل الإعانات، فالنفقات التحويلية تقود إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع دون أن تلزم المستفيد بتقديم أي سلع أو خدمات للسلطات العامة فإن النفقات التحويلية لا تقود إلى تغير متدفق الدخل الإجمالي بل تكتفي بنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية ميسورة إلى فئة أخرى معوزة. وتنقسم النفقات التحويلية إلى:

- النفقات التحويلية المالية: وتمثل في فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية.
- النفقات التحويلية الاقتصادية: مثل الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف حمايتها والمحافظة عليها من المنافسة الأجنبية وتمول من حصيلة الضرائب.
- النفقات التحويلية الاجتماعية: وتمثل في الإعانات والمساعدات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المحدود والمؤسسات التأمينية وصندوق الضمان الاجتماعي.

1-3- معيار الغرض من النفقة:

وأساس هذا المعيار هو الوظيفة التي تقوم بها الدولة، وتشمل الأنواع التالية:

-**النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي. وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

-**النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطلين).

-**النفقات الاقتصادية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة. وتشتمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف، بالإضافة إلى الإعانات التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة. بالإضافة إلى النفقات التالية:²

¹ خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، "مدخل إلى المالية العامة"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص، ص79، 80.

² لحسن دردوري، مرجع سابق، ص44.

-**النفقات المالية:** وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

-**النفقات العسكرية:** وتضم نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة العسكرية، وهي نفقات مخصصة لإقامة

واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم للقوات العسكرية بجميع متطلباتها.

1-4- نفقات حسب نطاق سريانها:

وبموجب هذا المعيار تصنف النفقات إلى:¹

-**نفقات محلية:** والتي تقوم بها الهيئات المحلية والمخصصة لإقليم أو منطقة ما، كالإنفاق على إنشاء الجسور والسدود والإنفاق على خدمات التعليم والصحة في المنطقة أو الإقليم.

-**نفقات مركزية:** وهي النفقات التي تقوم بها الهيئات المركزية والتي تخصص لتحقيق النفع العام لصالح أفراد المجتمع في كافة الأقاليم أو المناطق دون استثناء، تشمل النفقات العسكرية المخصصة للدفاع الوطني من شراء أسلحة ومعدات وتجهيزات تفي بالحاجة لبرامج تسليح الجيش في أوقات السلم والحرب.

2-التقسيمات العملية للنفقات العامة:

تتميز التقسيمات العملية عن التقسيمات العلمية لأنها غالباً ما تعود إلى ظروف تاريخية واعتبارات إدارية تسعى إلى تحديد المبالغ التي تحصل عليها الوزارات المختلفة. وتقسم النفقات العملية إلى ثلاث تقسيمات وهي:

1-2-**التقسيم الوظيفي:** ويعني هذا التقسيم نوع الخدمة أو الوظيفة التي من أجلها تنفق الأموال العامة، أي أن التركيز هنا على الخدمة التي تقوم بها الإدارة الحكومية لصالح أفراد المجتمع كالتعليم والصحة والدفاع والعدل والصناعة وغيرها. ويستخدم هذا التصنيف لمواجهة احتياجات رسم السياسة العامة حيث يتطلب الأمر تقسيم النفقات تقسيماً أشمل يتجاوز الوحدات الإدارية للدولة.²

2-2-**التقسيم الإداري:** ويقصد به تقسيم النفقات حسب الأجهزة الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للدولة، والتي تشرف على النشاط الإداري والاقتصادي في البلاد كالوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة الحكومية، فيخصص لكل وزارة أو مصلحة فصل أو فرع خاص بها، ولكن الأجهزة الإدارية تلتزم بالصراف في حدود الإعتمادات المرصودة لها ولا تتجاوزها.³

2-3-**التقسيم الاقتصادي:** ويقصد به توفير موارد تسهل اتخاذ قرارات عن السياسات الحكومية التي تؤثر في تكوين وفي مستوى النشاط الاقتصادي. ويتم بموجب هذا التقسيم تبويب الإعتمادات المخصصة تبعاً للطبيعة الاقتصادية للنفقة أي أنه يتم تبويب النفقات بهدف تحليل آثار العمليات الحكومية على الاقتصاد من أجل توفير المعلومات المفيدة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتكيفية النشاط الاقتصادي ومستواه. وأصبح التصنيف الاقتصادي للنشاطات الحكومية مطلباً أساسياً لصياغة برامج عملية من أجل زيادة تكوين رأس المال وتحسين مستوى المعيشة، وجزءاً هاماً من موارد التخطيط المالي في الدولة من أجل نمو وترسيخ دعائم الاقتصاد.⁴

ويضم هذا التقسيم النفقات الجارية والرأسمالية حيث النفقات الجارية التي تصرف لضمان سير المرافق العامة (الأجور) أي نفقات

¹ مصطفى الفار، "الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص55.

² جمال لعامرة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص59، 58.

³ محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص290، 289.

⁴ جمال لعامرة، مرجع سابق، ص58.

تصرف في سبيل تغطية الحاجة اليومية للدولة والمحافظه على جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال المادي كنفقات الملابس والمأكل. أما النفقات الرأسمالية تصرف لزيادة الإنتاج القومي (السلمي والخدمي) أي تخصصها الدولة للحصول على المعدات اللازمة لضمان زيادة الإنتاج القومي.¹

2-4-التقسيم بحسب علاقتها باقتصاد السوق: يعتمد هذا التقسيم على مدى ارتباط وعلاقة النفقة باقتصاد السوق وتشمل ذلك:² نفقات مستقلة عن طبيعة النظام الاقتصادي: وهي النفقات الضرورية لوجود الدولة، ومن أمثلة ذلك النفقات الخاصة بالوظائف الأساسية للدولة والتي من خلالها يتم المحافظة على كيانها واستقرارها الداخلي والخارجي.

نفقات ضرورية لقيام اقتصاد السوق: وهي النفقات التي تشكل جزء من نفقات الإنتاج، ومن أمثلة ذلك نفقات الخدمات الإدارية العامة الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزء من نفقات إنتاجها.

نفقات مكملة لاقتصاد السوق: وهي النفقات المخصصة لإشباع الحاجات العامة من بعض السلع والخدمات التي يقدمها السوق، ومن أمثلة ذلك نفقات التعليم والصحة.

نفقات مصححة لقوى السوق: وهي النفقات المخصصة لتصحيح الاختلالات السلبية الناجمة عن تطبيق اقتصاد السوق، ومن أمثلة ذلك النفقات المعدة لإنتاج بعض السلع أو الخدمات التي يحجم الخواص على القيام بها، والنفقات المقدمة للصناعات ذات الوفورات الخارجية لزيادة إنتاجها.

الفرع الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة تنظيم مالي يتقابل فيه كل من جانبي النفقات والإيرادات ويحدد العلاقة بينهما بحيث يتم توجيههما لإنجاز أهداف السياسة المالية.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالباً ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية، كما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها.³

1-مبادئ الموازنة العامة:

تشمل الموازنة العامة على عدة مبادئ تحكم تحضيرها واعتمادها وهي تعبر عن الطبيعة الإدارية والسياسة للموازنة، وهي:⁴

- **مبدأ السنوية:** وهي أن توضع الموازنة لمدة سنة مالية واحدة وذلك لإمكانية تغطية جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام وعلى الموارد العامة.

- **مبدأ الشمول:** وهي أن تكون الموازنة العامة شاملة لجميع النفقات والإيرادات، إذ تظهر الإيرادات إجمالاً بدون خصم أي نوع من النفقات المتعلقة بتحصيلها، ويتم إنفاق النفقات في حدود الإعتمادات المخصصة بالموازنة العامة فقط. ويستثنى هذا المبدأ مبالغ التأمينات

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 37.

² محمود بيداري، "العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013/2014، ص 22، 23.

³ محمد جمال ذنيبات، "المالية العامة والتشريع المالي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 266.

⁴ عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري وآخرون، "اقتصاديات الموازنة العامة-الجزء الأول"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 38، 39.

التي يدفعها المقاولون ضمانا لمسؤوليتهم مع الدولة، والهبات التي يشترط واهبها على الدولة إنفاقها في غرض معين.

-مبدأ العمومية (عدم التخصيص، الشبوع): ويعني أن تكون الموارد والنفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لقابلة نفقات معينة لأن التخصيص قد يفقد الموازنة العامة مرونتها وقد يؤدي إلى الإسراف إذا كان حجم الإيراد المخصص للنفقة كبيرا، كما يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الإيراد المخصص للنفقات يقل عن النفقات وهنا يؤدي إلى استغلال الموارد بين أوجه الإنفاق المختلفة على أفضل نحو ممكن.

-مبدأ الوحدة: وتعني أن تكون موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة ليتسنى لمن يريد الاطلاع ومعرفة وتقدير المركز المالي، ويستثنى بذلك الموازنات المستقلة فهي تقوم بتمويل نفقاتها بنفسها ولا يلجأ إليها إلا في حالات طارئة مثل حالات العجز والخسارة لتدعيم مركزها المالي وكذلك الموازنات الملحقة وهي الموازنات الممولة بالكامل من الدولة، إذ تعطى الدولة نوعا من المرونة حتى يمكن أداء مصالحها بعيدا عن بيروقراطية الحكومة.

-مبدأ الوضوح والمرونة: حيث يفترض في الموازنة العامة أن تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة تغيرات قد تحدث أثناء السنة المالية التي تغطيها مما يزيد من احتمال نجاحها في تحقيق أهدافها. أما مبدأ الوضوح وهي أن تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي الذي يساعد على فهم محتويات وتفصيلات الموازنة، ومن أساليب الوضوح تبويب الموازنة وعرضها بوسائل بسيطة ومقبولة فضلا عن إمكانية استخدام الأشكال الهندسية والبيانية.

-مبدأ التوازن: وتقضي بإيجاد التوازن الرقمي بين نفقات الموازنة وإيراداتها بمعنى أن يكون جانب النفقات مساويا لجانب الإيرادات، ولكن قد يخل التوازن وذلك نتيجة للظروف التي تمر بها الدولة وأصبح مبدأ عجز في الموازنة أمرا شائعا حيث يتم معالجته إما بالافتراض أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيراد أو الإصدار النقدي الجديد.

-مبدأ المشاركة: وذلك بمشاركة البرلمان والحكومة والمختصين من خلال تأسيس جهاز أو مجلس أعلى للموازنة العامة يتشكل من كافة الجهات ذات العلاقة (الوزارات، البرلمان، الاقتصاديين)، وذلك لضمان الحصول على موازنة عامة خالية من الأخطاء والتضارب.

2-دورة الموازنة العامة:

تمر الموازنة العامة بمراحل هامة تتصف بالاستمرار والتكرار والتداخل فيما بينها، وتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1-مرحلة إعداد وتحضير الموازنة العامة: إن عملية إعداد وتحضير الموازنة من حيث السلطة المسؤولة عن القيام بهذه المهمة تختلف حسب النظام الدستوري والقانوني وفلسفة النظام السياسي في الدولة، ففي الغالب نجد أن السلطة التنفيذية هي من تقوم بإعداد وتحضير الموازنة لأنها تتولى إدارة المصالح العامة والمسئولة عن إشباع الحاجات العامة للمجتمع ومعرفتها بالمقدرة المالية للدولة، كما أنها مسئولة عن تنفيذ الموازنة بعد إقرارها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

وتتولى كل وزارة تحضير ميزانية مصروفاتها وإيراداتها من خلال الدوائر والمديريات التابعة لها على أساس البيانات التي تستمدتها من فروعها المتعددة وعند وصول التقديرات النهائية إلى الوزارة تفحص وتدقق وتجتمع كل البيانات لجميع الوزارات في يد وزارة المالية، حيث يقوم وزير المالية بوضع منهاج موحد للموازنة العامة للدولة على ضوء البيانات والإعدادات التي تسلمها من الوزراء الآخرين للوصول إلى الموازنة بين

مطالب الإنفاق العديدة ومصادر الإيراد.¹ ثم تأتي عملية إعداد التقديرات المتعلقة بالنفقات والإيرادات والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فجانبا الإيراد تختلف طريقة التقدير باختلاف أنواع الإيراد الذي تعتمد عليه الدولة، وهناك عدة طرق في عملية التقدير كطريقة حسابات السنة قبل الأخيرة وطريقة الزيادات السنوية وطريقة التقدير المباشر وهي الطريقة المعتمدة في معظم الدول فهي تترك الحرية للقائمين على إعداد الموازنة، أما تقدير النفقات العامة لا يوجد لها قواعد خاصة ويرجع حسن التقدير ودقتها إلى القدرة الفنية ونزاهة القائمين على عملية التقدير. فتقدير النفقات الثابتة يمكن أن تكون دقيقة لطبيعة هذه النفقات لأنها لا تتغير من سنة لأخرى، فتقديرها يكون من خلال مراجعة جداول الموظفين والعاملين والمتقاعدين، أما النفقات المتغيرة كنفقات المشاريع العامة والنفقات العسكرية وغيرها فلا يمكن تقديرها بشكل دقيق ولا يستند تقديرها إلى أساس ثابت، فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية، فيمكن الاستعانة بالأرقام الفعلية للسنوات الأخيرة أو مجموعة من السنوات، وذلك لمعرفة الاتجاهات العامة للنفقات.²

2- مرحلة اعتماد الموازنة: إن الصيغة النهائية للميزانية العامة التي تعد من قبل السلطة التنفيذية ومن خلال السلطة المالية فيها والتي تتمثل بوزارة المالية، ويتم رفعها إلى السلطة التشريعية من أجل اتخاذ القرار باعتمادها، حتى يصبح مشروع الميزانية بصيغته النهائية ميزانية عامة قابلة للتنفيذ، وذلك لأن السلطة التشريعية هي الجهة ذات الاختصاص والمثلة للشعب وبالتالي اتخاذ القرار باعتماد الميزانية العامة. ومن خلال مناقشة الميزانية وبتفاصيلها كافة وذلك من خلال المناقشة والحوار مع السلطة التنفيذية والسلطة المالية للوصول إلى اتخاذ قرار باعتماد الخطة ووفقا لما منصوص عليه من قواعد وإجراءات تتصل بذلك، والتي قد تؤدي إلى توسيع أو تقليص دور السلطة التشريعية في إجراء التعديلات على الميزانية ولصالح إعطاء دور أكبر للسلطة التنفيذية، رغم أن الاتجاهات الأخيرة تعطي دورا أكبر للسلطة التشريعية من أجل إحكام رقابتها على السلطة التنفيذية. وعند موافقة البرلمان على مشروع الموازنة بالاقتراع يتم إصدار قانون يسمى بقانون الموازنة العامة والذي يضم المبالغ الإجمالية للنفقات والإيرادات.³

3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: يقصد بتنفيذ الموازنة العامة القيام بجباية الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة على ضوء ما جاء في الموازنة المصادق عليها، فبالنسبة للإيرادات تتولى مختلف مؤسسات الدولة عملية تحصيل الإيرادات بعد التأكد من حق الدولة في الإيراد وتحديد مقداره، وفي الجانب المحاسبي ستكون المرحلة الأخيرة في تنفيذ النفقات حيث يتم الدفع الفعلي لمبلغ النفقة، ويقصد بالدفع الفعلي تسليم المبلغ المستحق إلى الدائنين، وهكذا تكون الدولة قد وفّت بالدين الذي بذمتها.⁴

4- مرحلة الرقابة: وهي مرحلة ضرورية لا بد المرور بها وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة الفعلية، لذلك تتعدد أوجه الرقابة والتي هي:⁵

أ/ الرقابة السابقة: حيث تتمثل في إجراء عمليات المراجعة قبل الصرف، ويعني ذلك عدم جواز الارتباط بأي نوع من أنواع الإنفاق إلا بعد الحصول على إذن من جهة المختصة من قبل الدولة بالرقابة على الإنفاق، فقد يتولى هذا النوع من الرقابة نفس الجهة التي تتولى عملية

¹ عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 192.

² لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 106.

³ فليح خلف، مرجع سابق، ص 304.

⁴ علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 327.

⁵ سعاد سالكي، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي"-رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص 50-52.

الإنفاق.

ب/ الرقابة اللاحقة: وهي رقابة تبتدئ عند انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وذلك للتأكد من قيام الجهات المختصة بتحصيل الإيرادات وإيداعها فعلاً للخزينة، ومن أن الجهات المختصة بالإنفاق قد أنفقت تلك الاعتمادات في أبوابها المحددة سلفاً.

ت/ الرقابة الإدارية: وهي رقابة تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها لذلك تسمى بالرقابة الذاتية، كما أنها قد تكون رقابة سابقة أو لاحقة أو تجمع بينهما.

ج/ الرقابة البرلمانية (التشريعية): لا ينتهي دور السلطة التشريعية بمجرد التصديق على الموازنة العامة وإقرارها بل يتعداه إلى الرقابة على تنفيذها، وذلك للتحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة، وتعد هذه الرقابة أكثر عمومية من الرقابة الإدارية والقضائية، وذلك لما تتمتع به من رقابة مطلقة.

د/ الرقابة المستقلة: يقوم بهذه الرقابة أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية وتعد الرقابة المستقلة من أهم أنواع الرقابة ذلك لأنها تتمتع بمصداقية وشفافية عاليتين، حيث أنها في عملها تتعد عن جميع الضغوط التي يمكن أن تمارس على الأشخاص القائمين بالأنواع الأخرى من الرقابة، كما أنها تتمتع بتوفير الحماية للأشخاص القائمين بها، أو عرقلة برامجها وخططها، لذلك فإن هذا النوع من الرقابة يعطي تفصيلاً دقيقاً وحزبياً عن الموازنة العامة.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية

تنعكس تذبذبات أسعار البترول على السياسة المالية وبالضبط على أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي رصيد الموازنة العامة. وفي هذا المطلب نتطرق إلى انعكاسات تغيرات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية.

الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة

إن انعكاسات تقلبات أسعار البترول وتذبذب مستويات إنتاجه تظهر بشكل واضح على إيرادات الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات الكلية للميزانية العامة

أولاً: انعكاس انخفاض أسعار البترول على الإيرادات العامة

يترتب على انخفاض أسعار البترول انخفاضاً في الإيرادات العامة التي تعتمد على الإيرادات النفطية والتي تتمثل في الجباية البترولية، ونقصد بالجباية البترولية بالضرائب البترولية التي تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة وتقسّم هذه الضرائب الجبائية إلى:¹

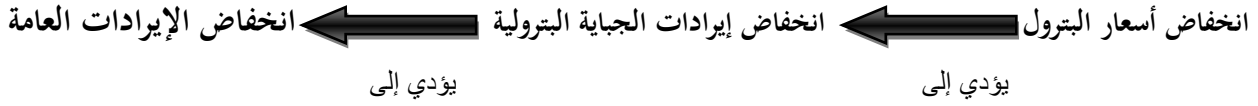
- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها وتميز في هذه المرحلة ضريبتين وهي ضريبة حق الدخل وضريبة حق الإيجار.

- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال وتشمل ضرائب حق الدخل في الإنتاج والإتاوة، الضريبة على الدخل، وحق الإيجار في مرحلة

¹ فاطمة ساجي، "فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة"، مجلة المعيار، إصدارات المركز الجامعي تيسيمسيلات، العدد 20، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 206، 205.

الاستغلال.

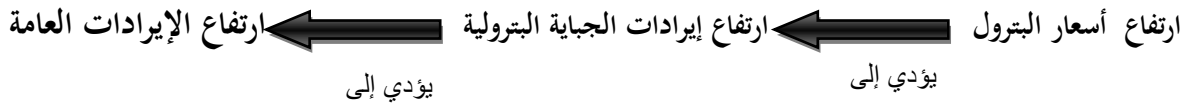
ولذلك ترتبط الإيرادات العامة بالجباية البترولية حيث عند انخفاض أسعار البترول تنخفض الإيرادات من الجباية البترولية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة. ففي هذه الحالة تعتمد معظم الدول على زيادة حصيلة الجباية العادية المتمثلة في الضرائب والرسوم لأنها أقل تذبذبا من الجباية البترولية. ونستنتج مما سبق التالي:



ثانيا: انعكاس ارتفاع أسعار البترول على الإيرادات العامة

في حالة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية للبترول تستفيد معظم الدول التي تعتمد على العائدات البترولية في زيادة حصيلة إيراداتها من الجباية البترولية، فتؤدي التطورات الكبيرة في أسعار البترول إلى الزيادة في مداخيل الدولة من الجباية البترولية ومنه تزداد الإيرادات العامة.¹

ترتبط الإيرادات البترولية بأسعار البترول حيث كلما ارتفع سعر البترول في السوق العالمية للبترول ترتفع حصيلة الجباية البترولية وينجم عن ذلك ارتفاع إيرادات الميزانية العامة للدولة. ونستنتج مما سبق التالي:



الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة

إن انعكاسات تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة يرتبط بالإيرادات البترولية أي جانب الإيرادات من الميزانية العامة (الإيرادات تغطي النفقات) ثم تنعكس إما إيجابا أو سلبا على النفقات العامة

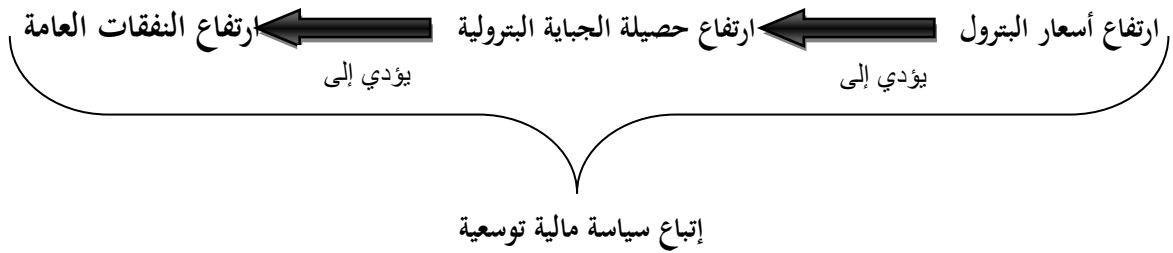
أولا: انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على النفقات العام

ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول حيث تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير²، وفي حالة ارتفاع أسعار البترول ترتفع الإيرادات من الجباية البترولية وبالتالي تغطي حجم كبير من النفقات العامة أي قيام الدولة بزيادة الإنفاق العام، كما تعتمد الدولة في هذه الحالة على سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب العام على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وفرص العمل وعلاج

¹ حمزة بن الزين، وليد قرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2005"، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث، 2016، ص 89.

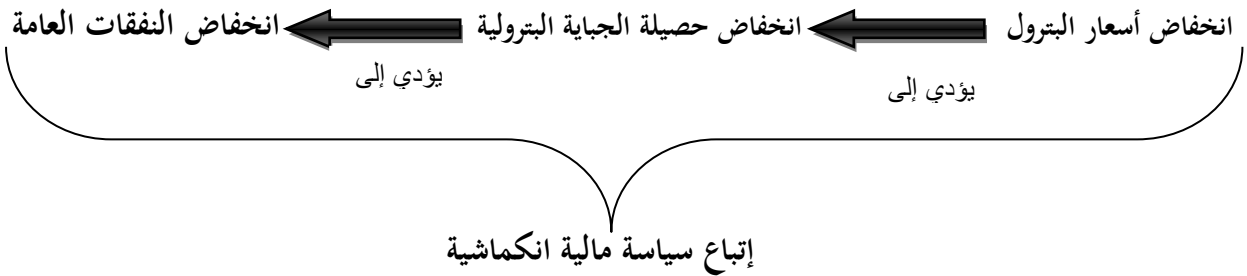
² العيد صوفان، نور الدين بوالكور، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 199.

البطالة ودفعة الاقتصاد الوطني إلى التحسن.¹ ونستنتج مما سبق التالي:



ثانيا: انعكاسات انخفاض أسعار البترول على النفقات العامة

تؤدي التقلبات الشديدة في أسعار البترول إلى آثار سلبية على الإنفاق الحكومي، حيث تتخلى الحكومة عن بعض المشاريع التنموية أو تجميدها بسبب مشكلة التمويل، كما يسارع مسؤولو الدولة إلى المطالبة بترشيد الإنفاق العام والتحذير من دخول في عجز الموازنة بخطط طارئة²، لذلك ينتج عن التقلبات في عائدات البترول تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام، فأى صدمة سالبة في تقلبات أسعار البترول لها تأثير سلبي على الإنفاق الحكومي وهذا بسبب الارتباط الكبير للإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية.³ وفي هذه الحالة تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية حيث تخفض الإنفاق الحكومي الذي يترتب عنه انخفاض في حجم الاستهلاك مؤديا إلى انخفاض الطلب الكلي⁴ والإنتاج وبالتالي ارتفاع البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي للدولة المعتمدة على نسبة كبيرة من الإيرادات الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة. ونستنتج مما سبق ما يلي:



الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على رصيد الموازنة العامة

يعتبر رصيد الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فأى تغير في قيمة العوائد النفطية سوف يؤثر مباشرة على الإيرادات الكلية للميزانية العامة والتي تؤثر هي الأخرى بدورها على رصيد الميزانية.⁵

¹ مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2004)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 216.

² خليل عبد القادر، "مداخلة حول: تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول - دراسة نظرية وتحليلية-"، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: انعكاسات تحيا أسعار النفط على اقتصاديات المصدر له (المخاطر والحلول)، جامعة يحي فارس، المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص 15.

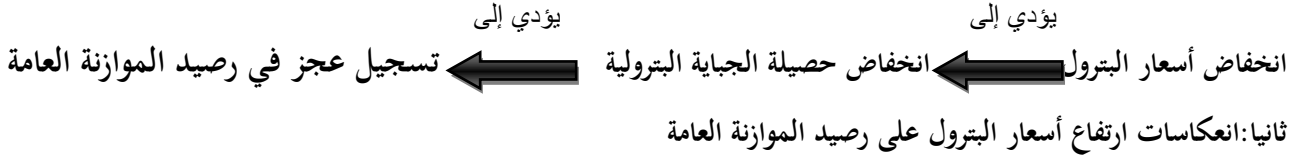
³ العيد صوفان، نور الدين بوالكور، مرجع سابق، ص 199.

⁴ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 217.

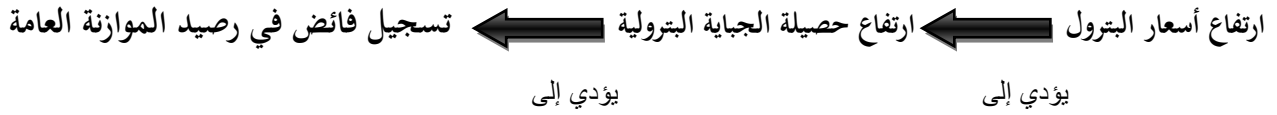
⁵ خاليدة بن عوالي، "استخدام العوائد النفطية - دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر، الترويج"، تخصص اقتصاد دولي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015/2016، ص 115، 114.

أولاً: انعكاسات انخفاض أسعار البترول على رصيد الموازنة العامة

ترتبط وضعية الموازنة العامة بوضعية الإيرادات العامة بصفة عامة والإيرادات من الجباية البترولية بصفة خاصة لأنها تعد المورد الرئيسي للإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار البترول في الأسواق العالمية للبترول، وتنعكس أسعار البترول في حالة انخفاضها سلباً على الميزانية العامة وذلك راجع لانخفاض نسبة تمويل الجباية للميزانية العامة وهنا يسجل عجزاً في رصيد الموازنة العامة.¹ ونستنتج مما سبق التالي:



بما أن رصيد الموازنة له علاقة بحالة الإيرادات الجباية البترولية حيث تتوقف طبيعة الموازنة العامة على مستوى أسعار البترول، فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى ارتفاع حجم الجباية البترولية وبالتالي ارتفاع الإيرادات الكلية ثم تسجل الموازنة العامة فائضاً.² ومنه نستنتج أن:



¹ فاطمة ساجي، مرجع سابق، ص 208.

² حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، "أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ص 325، العدد الخامس، جوان 2017.

خلاصة :

لقد تضمن هذا الفصل السياسة الاقتصادية وأدواتها مع إبراز العوامل المؤثرة فيها ونستنتج ما يلي:

- تعتبر السياسة الاقتصادية من أهم السياسات التي تسعى إليها الحكومة من أجل تحقيق أهداف عديدة منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكل التوازنات الداخلية والخارجية.

- تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تقوم على تحقيق التوازن النقدي للدولة عن طريق التحكم في أدواتها المباشرة وغير المباشرة كما تهتم بتسيير الائتمان لتجنب أي آثار سلبية على التوازن النقدي، كما أن تقلبات أسعار البترول من بين العوامل المؤثرة عليها وخاصة على حجم الكتلة النقدية وتداولها حيث تتأثر بالارتفاع أو الانخفاض في حجم السيولة مما تتدخل السياسة النقدية إما باسترجاع أو ضخ السيولة حسب الحالة الاقتصادية.

- تنظم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة التي تتحدد في ظل مذهبي الحرية والتقييد. ومن بين العوامل التي تؤثر على السياسة التجارية هي تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية حيث الإيرادات المتأتية من البترول تتمثل في إيرادات الصادرات من المحروقات التي تمثل علاقة طردية مع أسعار البترول وهذه الأخيرة كذلك تؤثر على رصيد الميزان التجاري بنفس العلاقة.

تمثل السياسة المالية كل الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار المالي والتوازن الداخلي وذلك من خلال إيراداتها ونفقاتها، فهي تسعى لتحقيق أكبر عائد متأتي من مجمل أنواع إيراداتها وذلك لتغطية نفقاتها لتنفيذ برامجها التنموية وتحقيق عدة أهداف، لذلك تتأثر السياسة المالية بتغيرات أسعار البترول لأنه يعتبر الإيراد المعتمد بدرجة كبيرة في اقتصاديات بعض الدول وبالتالي كل تغير في أسعار البترول يتبعها تغير في إيرادات البترولية وبالتالي تنعكس على رصيد الموازنة العامة التي تمثل المؤشر الرئيسي لوضعية السياسة المالية.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات أسعار البترول

على السياسات الاقتصادية في

الجزائر

تمهيد:

تشكل تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول عقبة أمام اقتصاد الدول التي تعتمد عليه كالجزائر وله من تأثيرات على السياسات الاقتصادية، حيث يمثل قطاع المحروقات في الجزائر من أهم القطاعات التي تركز عليها السياسات الاقتصادية وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية. فمنذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على هذا القطاع في تطوير اقتصادها وخاصة بعد قرار التأميم 1971، وبذلك أصبح بمثابة المحرك الرئيسي لمختلف القطاعات من خلال توفير الأموال الكافية التي تسمح بتلبية حاجياتها.

وبما أن اقتصاد الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات الذي يخضع بدوره إلى تقلبات الأسعار في السوق العالمية للبترول فإن هذه العلاقة تجعل التوازنات الداخلية والخارجية تحت تأثير تقلبات أسعار البترول وهو ما يشكل قلقا بالنسبة للسياسة الاقتصادية للدولة.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ويتضمن:

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية خلال الفترة 2000-2017

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية خلال الفترة 2000-2017

المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2017

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2017

لقد شهدت أسعار البترول تذبذبات في السوق العالمية للبترول مما انعكس على السياسة المالية في الجزائر إما إيجابا حين ارتفاعها أو سلبا حين انخفاضها، كما أن هذا الانعكاس يكون بالأخص على الجباية البترولية ثم الإيرادات العامة كما أن هذه الأخيرة تنعكس على النفقات العامة، فالفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة يشكل وضعية رصيد الموازنة العامة للدولة وذلك إما عجزا أو فائضا

المطلب الأول: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2017

شهدت هذه الفترة ارتفاعا وانخفاضا على أسعار البترول وهذا التذبذب راجع للعوامل الاقتصادية والسياسية وعوامل السوق (الطلب والعرض). سنتطرق في هذا المطلب إلى تطورات أسعار البترول خلال هذه الفترات.

الفرع الأول: تطورات أسعار البترول (2000-2008)

هذه الفترة تذبذبت أسعار البترول وذلك راجع لعوامل عديدة مما انعكست على الأسعار إما بالانخفاض أو الارتفاع.

الوحدة: الدولار للبرميل

جدول رقم (03-01): تطورات أسعار البترول (2000-2008)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البترول	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017.

من خلال الجدول رقم (03-01) نلاحظ انخفاض أسعار البترول سنة 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل، وهذا الانخفاض نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت الفترة 2002-2008 ارتفاعا تصاعديا في أسعار البترول حيث بلغ سعر البترول سنة 2002 ارتفاعا قدره 1.2 دولار للبرميل أي بمبلغ 24.3 دولار ثم 28.2 دولار سنة 2003 ثم 69.1 دولار سنة 2007 لتصل إلى 94.4 دولار سنة 2008، وسبب هذا الارتفاع إضراب شركة النفط الوطنية الجزائرية والفتنوية والغزو الأمريكي للعراق والنمو السريع للاقتصادات الآسيوية خاصة الهند والصين وتراجع الدولار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على البترول وانخفاض إنتاجه الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول.

الفرع الثاني: تطور أسعار البترول (2009-2014)

إن هذه الفترة بدايتها ونهايتها عرفت انخيارا في أسعار البترول بدايتها راجع لأثر الأزمة العالمية 2008 ونهايتها راجع لتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وضعف الطلب على البترول وغيرها من العوامل.

جدول رقم(03-02): تطورات أسعار البترول (2009-2014) الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ انخفاض أسعار البترول سنة 2009 إلى 61 دولار مقارنة بسنة 2008 كان مرتفعا ويقدر بـ 94.4 دولار أي انخفاض بمقدار 33.4 دولار وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن الأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية). وفي سنة 2010 عرفت استقرارا في أسعار البترول وهذا راجع لقرار تخفيض إنتاج البترول بمعدل 202 مليون برميل يوميا من أعضاء منظمة أوبك، كما ساهمت موجة من التفاؤل بتحسين الاقتصاد العالمي بعد ظهور نتائج مشجعة من طرف البنوك الأمريكية في انتعاش أسعار البترول مع ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي، لتقفز الأسعار إلى 107.5 دولار سنة 2011 بسبب الأوضاع اليبية وبقية الأسعار مستقرة فوق مستوى 100 دولار حتى سنة 2014 تدهورت الأسعار وقدرت بـ 96.2 دولار وسبب انخفاض الأسعار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ووفرة الإمدادات وضعف الطلب وتوقعات ارتفاع الدولار كما أن تكتيف استغلال البترول الصخري بفعل التقدم التكنولوجي لعب دورا في انهيار أسعار البترول.

الفرع الثالث: تطور أسعار البترول (2015-2017)

تميزت هذه السنوات الأخيرة باستمرار تدهور أسعار البترول إلا أن سنة 2017 تميزت بارتفاع طفيف في الأسعار مقارنة بالسنتين السابقتين.

جدول رقم(03-03): تطور أسعار البترول (2015-2017) الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2015	2016	2017
سعر البترول	49.5	40.7	52.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017.

من خلال هذه البيانات توضح انخفاض شديد لأسعار البترول سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث انخفض السعر من 96.2 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار أي انخفاض بمقدار 46.7 دولار مما ترتب عليه انهيار جديد في أسعار البترول بعدد الانهيار في الأسعار لسنة 2008، وتعود أسباب الانهيار إلى:

- وفرة الإمدادات من البترول الخام (نتيجة زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق أخرى من خارج أوبك).
 - رفض منظمة الأوبك التدخل في السوق البترولية لإعادة حالة التوازن من خلال تقليص حجم الإنتاج لامتنعاص الفائض وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا وإيران.
 - انخفاض مستويات النمو الاقتصادي العالمي.
 - ارتفاع قيمة الدولار الذي يؤدي إلى خفض الطلب على البترول وزيادة إنتاجه.
- مما أدت هذه الأسباب إلى تواصل انخفاض أسعار البترول إلى 40.7 دولار سنة 2016، ولكن ارتفع سعر البترول سنة 2017 ووصل إلى 52.5 دولار للبرميل فمن العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنة هي:¹
- ✓ اتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك ومنجي البترول من خارجها والذي دخل حيز التنفيذ جانفي 2017 مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق وقرار تمديد العمل به حتى نهاية سنة 2018.
 - ✓ توجه دول منظمة أوبك نحو تحقيق التوازن في السوق البترولية العالمية مما أدى إلى تراجع في الإمدادات البترولية لدول المجموعة الذي يمثل إنتاجها نحو 40% من إجمالي الإمدادات العالمية 2017.
 - ✓ ارتفاع الطلب العالمي على البترول بشكل عام والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص بفضل التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الأمريكي كما ساهم تحسن أداء القطاع الصناعي في الصين الذي ظهر على مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي في تزايد الطلب على البترول الخام والمنتجات البترولية.
 - ✓ العجز الذي تظهره مستويات الطلب والعرض من البترول الخام خلال سنة 2017 والمقدر بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بفائض قدره 400 ألف برميل/يوم خلا 2016.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر في الفترة (2000-2017)

ترتبط إجراءات السياسة المالية بتقلبات أسعار البترول وذلك لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وبالأخص الجباية البترولية التي تؤثر على الإيرادات العامة وبالتالي تتأثر معها النفقات العامة والفرق بين الإيرادات والنفقات العامة يمثل رصيد الميزانية والذي يكون إما سالبا(عجز) أو موجبا (فائض)، ومنه سنتطرق في هذا المطلب على انعكاسات تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية خلال السنة 2000-2017.

الفرع الأول: انعكاس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية (2000-2008)

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، "تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون"، الكويت، 2017، ص،59،58.

ومما سبق اتضح أن هذه الفترة عرفت تغيرات في أسعار البترول وبالتالي ستعكس على أدوات السياسة المالية للجزائر لأن هذه الأخيرة يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات.

جدول رقم (04-01): علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية 2000-2008

السنة	أسعار البترول/دولار للبرميل	الإيرادات العامة/مليار دينار	الجباية البترولية/مليار دينار	النفقات العامة/مليار دينار	رصيد الموازنة العامة/مليار دينار	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات %	نسبة الجباية البترولية %
2000	27.6	1578.1	1213.2	1178.1	400	76.88	23.12
2001	23.1	1505.5	1001.4	1321	184.5	66.52	32.48
2002	24.3	1603.2	1007.9	1550.6	52.6	62.87	37.3
2003	28.2	1974.4	1350	1690.2	284.2	68.38	31.62
2004	36	2229.7	1570.7	1891.8	337.9	70.44	29.56
2005	50.6	3082.6	2352.7	2052	1030.6	76.34	23.66
2006	61	3639.8	2799	2453	1186.8	76.90	23.1
2007	69.1	3687.8	2796.8	3108.5	579.3	75.84	24.16
2008	94.4	5111	4088.6	4175.7	935.3	78.77	21.23

المصدر: التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2008، 2009

www-bank-of-algeria.dz

يتضح من خلال الجدول رقم(04-01) أن سنة 2000 تحسن في ارتفاع أسعار البترول فحققت الجزائر ارتفاع في الجباية البترولية التي قدرت ب 1213.2 مليار دينار أي بنسبة %76.88 من إجمالي الإيرادات العامة وبالمقابل بلغت النفقات العامة 1178.1 مليار دينار، ونتيجة التحسن في أسعار البترول حققت الموازنة العامة رصيذا موجبا قدر ب 400 مليار دينار، كما تم في هذه السنة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يهتم بتراكم وفرات السنوات المالية (فترة الانتعاش) والتي يتم بها امتصاص وتغطية العجز للسنوات التي تعرف تدهورا في تدفق الإيرادات الجبائية بسبب تراجع أسعار البترول.

كما سجلت سنة 2001 انخفاض في أسعار البترول وتبلغ 23.1 دولار للبرميل فترتب عليه انخفاض الجباية البترولية إلى 1001.4 مليار دينار ومنه انخفاض الإيرادات العامة إلى 1603.2 مليار دينار لكن عرفت النفقات العامة تزايدا وتقدر ب 1321 مليار دينار وذلك نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، أما رصيذ الميزانية حقق فائض لكن بمبلغ أقل من سنة 2000 والذي يقدر ب184.5 مليار دينار، وفي سنة 2002 تحسنت أسعار البترول وأصبحت تقدر ب24.3 دولار للبرميل مما ترتب عليها زيادة في الجباية البترولية والإيرادات العامة ب 1603.2 و 1007.9 مليار دينار على التوالي ولكن رغم هذا التحسن تتراجع حصيلة الفائض في رصيذ الميزانية

ب 52.6 مليار دينار وذلك بسبب تفاقم تزايد حجم النفقات العامة التي وجهت لمشروع دعم الإنعاش وقدرت ب 1550.6 مليار دينار.

أما الفترة 2003-2006 استمر ارتفاع أسعار البترول وترتب على هذا الارتفاع أيضا استمرار ارتفاع في الجباية البترولية والإيرادات العامة والنفقات العامة كما عرف رصيد الموازنة العامة زيادة في قيمة الفوائض، بينما سجلت 2007 ارتفاع كبير في النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة وذلك بسبب انتهاء الدولة لسياسة مالية توسعية أي التوسع في الإنفاق من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 فشكل رصيد الميزانية العامة تراجعاً حيث بلغ 597.3 مليار دينار، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار البترول إلى 94.4 دولار وارتفعت معها الجباية البترولية والإيرادات العامة أما النفقات العامة ارتفعت بوتيرة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة (استمرار برنامج الإنعاش) وقدرت ب 4175.7 مليار دينار وعليه حقق رصيد الميزانية فائض يقدر ب 935.3 مليار دينار مقارنة بسنة 2007 وقدر ب 579.3 مليار دينار.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الإيرادات خارج الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2008 نسبها متفاوتة ولكن يتبين أن الدولة ترفع نسبها عند انخفاض أسعار البترول التي تؤدي إلى انخفاض الجباية البترولية من أجل تمويل النفقات العامة.

الفرع الثاني: انعكاس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية (2009-2014)

اعتمدت الجزائر على سياسة توسعية من خلال برامج الإنعاش (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) واستمرارا لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول ولكن زيادة وتيرة النفقات العامة يؤثر على رصيد الميزانية العامة فأسعار البترول تتميز بالتقلبات مما قد تتأثر وضعية اقتصاد الجزائر وبالأخص التوازن الداخلي لها (الميزانية العامة).

جدول رقم (04-02): علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية (2009-2014)

السنة	أسعار البترول/دولار للبرميل	الإيرادات العامة/مليار دينار	الجبائية البترولية/مليار دينار	النفقات العامة/مليار دينار	رصيد الموازنة العامة/مليار دينار	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات %	نسبة الجباية البترولية %
2009	61	3676	2412.7	4246.3	-570	65.63	34.37
2010	77.4	4392.9	2905	4466.9	-74	66.33	33.67
2011	107.5	5790.1	3979.7	5853.6	-63.5	68.73	31.27
2012	109.5	6411.3	4186.6	7169.9	-758.6	65.3	34.7
2013	105.9	5957.5	3678.1	6024.1	-66.6	61.74	38.26
2014	96.2	5738.4	3388.4	6995.7	-1257.3	59.05	40.95

المصدر: التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر،

من خلال الجدول رقم (04-02) يتضح بأن أسعار البترول سنة 2009 انهارت بسبب الأزمة العالمية 2008 فأصبح يقدر ب 61 دولار لذلك تأثرت الجزائر باعتبار اقتصادها ريعي يعتمد بدرجة أولى على المحروقات، فحققت رصييدا سالباً للميزانية العامة أي عجز يقدر ب570 مليار دينار وانخفاض الإيرادات الجبائية البترولية والإيرادات العامة ب 2412.7 و3676 مليار دينار على التوالي مع مواصلة زيادة النفقات العامة بمبلغ 4246.3 مليار دينار، كما نلاحظ من الجدول أن نسبة الإيرادات خارج المحروقات في هذه السنة ارتفعت إلى 34.37% مقارنة بسنة 2008 والتي قدرت بنسبة 21.23% ويعني ذلك اعتماد الجزائر على الإيرادات خارج الجبائية البترولية فتقوم برفعها في حالة انخفاض أسعار البترول، بينما عرفت سنة 2010 و2011 ارتفاعاً في أسعار البترول الذي أدى إلى انخفاض العجز الموازي إلى 74 مليار دينار و63.5 مليار دينار على التوالي بالمقابل أيضاً زادت نسبة الجبائية البترولية 66.33% و68.73% خلال السنتين، في حين ارتفع العجز الموازي سنة 2012 إلى 758.6 مليار دينار بالرغم من ارتفاع أسعار البترول ولكن جراء الارتفاع الكبير في الإنفاق العام الذي ارتفع إلى 7169.9 مليار دينار، فتراجع الانخفاض في العجز الموازي سنة 2013 إلى 66.6 مليار دينار وذلك لتراجع النفقات العامة. ولكن نلاحظ في الجدول سرعة تدهور أسعار البترول في سنة 2014 إلى 96.2 دولار للبرميل مما تأثر رصييد الموازنة بشكل كبير فارتفع العجز إلى 1257.3 مليار دينار وذلك تبعاً لانخفاض الجبائية البترولية إلى 3388.4 مليار دينار كما ارتفعت النفقات العامة مقارنة بالسنة 2013 إلى 6959.7 مليار دينار مما جعلت الميزانية العامة تحقق عجز.

كما يتضح بأن الفترة 2012-2014 تميزت بارتفاع نسبة الإيرادات خارج الجبائية البترولية وذلك بسبب الإجراءات المتخذة في قانون المالية لسنة 2012 والمتعلقة بالسماح بالدفع على أقساط وحسب جدول زمني للأراضي المتنازل عنها والتابعة لأموال الدولة والموجهة لإقامة سكنات، إضافة إلى إجراءات متعلقة بمنح الامتياز المتعلقة باستغلال الشواطئ في فصل الصيف.

الفرع الثالث: انعكاس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية (2015-2017)

تميزت هذه الفترة باستمرار انخفاض أسعار البترول كما يتبعه انخفاض في حجم أدوات السياسة المالية إلا أن سنة 2017 عرفت أسعار البترول ارتفاعاً مقارنة بالسنة 2015-2016، لكن بقيت وضعية الميزانية العامة للجزائر سالبة.

جدول رقم (04-03): علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة والنفقات العامة وحصيد الميزانية (2015-2017)

السنة	أسعار البترول/دولار للبرميل	الإيرادات العامة/مليار دينار	الجبائية البترولية/مليار دينار	النفقات العامة/مليار دينار	رصيد الموازنة العامة/مليار دينار	نسبة الجبائية البترولية من إجمالي الإيرادات %	نسبة الجبائية البترولية %
2015	49.5	5103.1	2373.5	7656.3	-2553.2	46.51	53.46
2016	40.7	5042.2	1780	7383.6	-2341.4	35.3	64.7
2017	52.5	6714.3	2776.2	8627.8	-1913.5	41.34	58.66

المصدر: - التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2016، 2017، 2018.

www-bank-of-algeria.dz

-قانون المالية 2018، وزارة المالية، 2017.

من خلال الجدول رقم (04-03) في سنة 2015 انهارت أسعار البترول وقدرت ب 49.5 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى 2373.5 مليار دينار كما انخفضت الإيرادات العامة الكلية إلى 5103.1 مليار دينار بينما النفقات العامة ارتفعت فبلغت 7656.3 بالرغم من انخفاض الجباية البترولية، مما ارتفع العجز في الميزانية العامة وسبب هذا الارتفاع يعود إلى عاملين أساسيين يتمثل الأول في السياسة المتحفظة للدولة في اعتماد أسعار البترول مرجعية منخفضة في تقدير الإيرادات العامة وذلك تفاديا للصددمات العكسية لأسعار البترول التي تهدد استقرار الميزانية العامة، أما العامل الثاني فيتمثل في الزيادة الكبيرة للنفقات العامة التي نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة والذي يدخل ضمن إطار السياسة التوسعية التي اعتمدها الدولة من خلال برامج التنمية خلال هذه

الفترة بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني. فقد تم تمويل عجز الميزانية باقتطاع من قائم صندوق ضبط الإيرادات (أنشئ هذا الصندوق لادخار الفوائض الناجمة عن الفرق بين الإيرادات البترولية المعتمدة في الميزانية وتلك المحصلة فعليا من اجل مواجهة انخفاض الإيرادات). وفي سنة 2016 استمر انخفاض سعر البترول فسجلت الميزانية العامة عجزا بقيمة 2341.4 مليار دينار وسبب التراجع في هذا العجز رغم انخفاض أسعار البترول هو الانخفاض في حجم النفقات العامة، كما تم تمويل عجز الميزانية باقتطاع مبالغ من صندوق ضبط الإيرادات كما لجأت الخزانة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل منها القرض الوطني.

نلاحظ من خلال نفس الجدول أن سنة 2015-2016 ارتفاع نسبة الإيرادات خارج الجباية البترولية إلى 53.46% و 64.7% على التوالي فقد فاقت نسبة الإيرادات من الجباية البترولية 46.51% و 35.3% على التوالي، لذلك تقوم الجزائر برفع الإيرادات خارج الجباية البترولية لتغطية النفقات العامة في حالة انخفاض أسعار البترول وذلك كقيام الجزائر سنة 2016 بتعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 17% الذي يطبق على المازوت، استهلاك الغاز والكهرباء، تاسيس رسم خاص على عمليات التوطين المصرفي، تعديل تعريف الرسم على السيارات الجديدة حيث تذهب 15 بالمائة من قيمة الرسم، فرض رسم جديد على مصنوعات الذهب والبلاتين والفضة، إجبارية إعادة استثمار 30 بالمائة من حصة الإمتيازات بالنسبة للمشاريع التي تستفيد من خفض أو إلغاء الضريبة على أرباح الشركات وقد تم الزيادة في تعريف قسيمة السيارات (رفع قسيمة المركبات النفعية ومركبات الاستغلال من أجل تأمين موارد جديدة لتغطية مصاريف صيانة وتأهيل الطرق) تخصص 50 بالمائة منها إلى ميزانية الدولة.¹

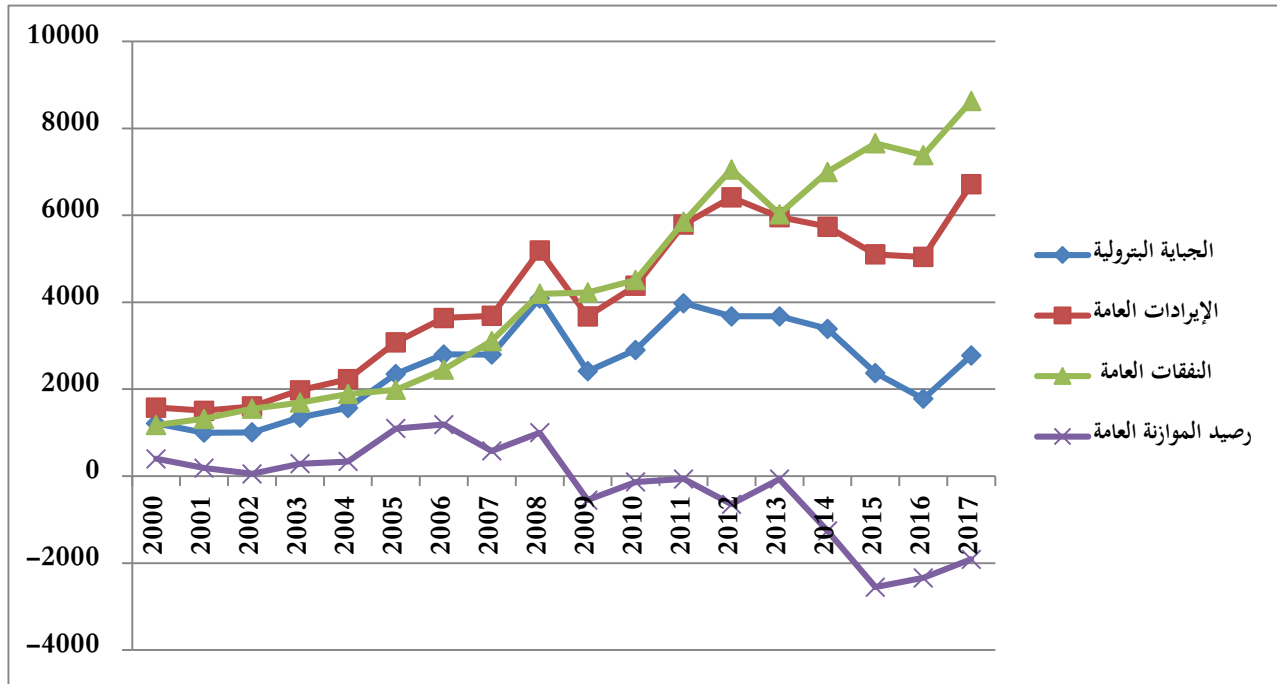
أما في سنة 2017 ارتفعت أسعار البترول إلى 52.5 دولار للبرميل أدى إلى ارتفاع الجباية البترولية بمبلغ 2776.2 مليار دينار مما ترتب عليه انخفاض في عجز الموازنة العامة وقدر ب 1913.5 مليار دينار لكن ارتفعت مستويات الإنفاق العام، فقد ارتفعت نسبة الإيرادات خارج الجباية البترولية إلى 58.66% وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية منها أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخزانة العمومية والتي بلغت 920 مليار دينار ورفع الضريبة حول القيمة المضافة من 17% إلى 19% بالنسبة للمعدل العادي و من 7% إلى 9% بالنسبة للمعدل المنخفض وارتفاع نسبة الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسيارات المستعملة في كل الميادين، ارتفعت الضريبة على المواد البترولية بالنسبة للوقود بواحد دينار جزائري للمازوت و3 دينار جزائري بالنسبة للبنزين وحقوق الطابع الجبائي المطبقة على جواز السفر البيومتري والضرائب على الثروة (الأماك العقارية وسيارات الخواص والمجوهرات والمعادن النفيسة).

¹ سليم مجلح، وليد بشيشي، "تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر (دراسة تحليلية) خلال الفترة 2004-2015"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة قلمة، العدد الثالث، 1 سبتمبر 2017، صص 149، 150.

كما نفذ صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يهدف إلى وضع قيد التنفيذ سياسات مالية ظرفية تتصدى لانعكاسات التوجه التنافسي لأسعار المحروقات لكن الانخفاض القوي لأسعار البترول ومدته المتفرق مع المستوى المرتفع للنفقات العامة عمّلا من تأكله الكلي خلال الفترة 2014 إلى منتصف 2017.

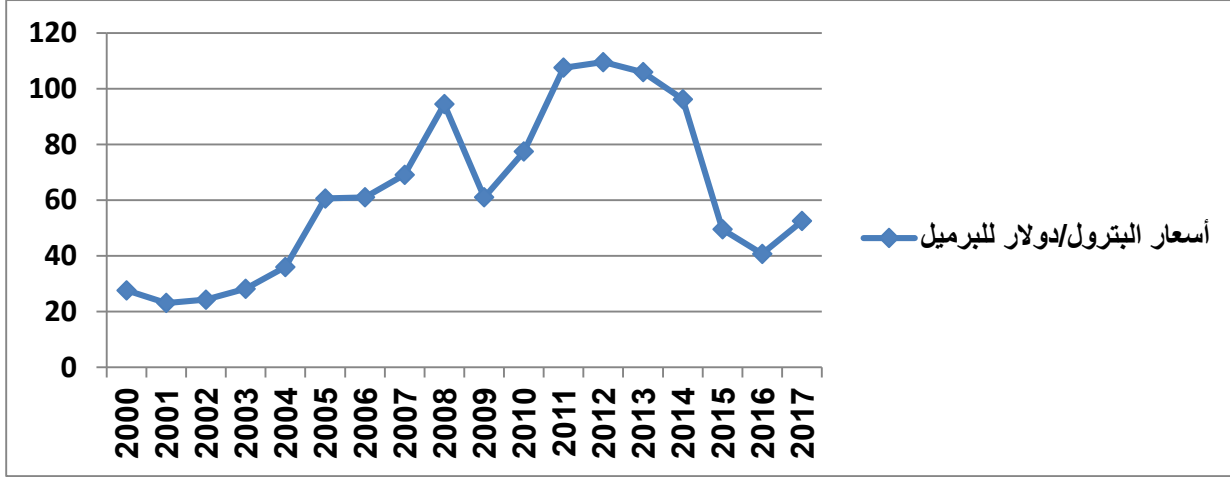
ومن خلال ما سبق نستنتج أنه كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت الجباية البترولية بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات العامة وبالتالي وجود علاقة طردية، ورغم ذلك نلاحظ رصيد الموازنة دائما سالبا وباستمرار خاصة من سنة 2009 إلى 2017 ذلك لأنه يتأثر بحجم النفقات أكثر من حجم الإيرادات حيث نلاحظ أنه حتى في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايد مستمر في قيمة الجباية البترولية ذلك لم يجد من عجز الميزانية وهذا يمكن تفسيره بزيادة وتيرة الإنفاق الحكومي بعد تبني الجزائر سياسات توسعية من خلال اعتماد على البرامج والمخططات التنموية والتي تشمل مجموعة من المشاريع الاستثمارية الضخمة والإصلاحات الاجتماعية من خلال إصلاح أنظمة تعويضات تعاضديات الاجتماعية وتشغيل الشباب. والشكلين التاليين يوضحان ذلك.

شكل رقم (01): تطور الجباية البترولية وأدوات السياسة المالية 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة و برنامج Excel.

شكل رقم(02): تطور أسعار البترول 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة و برنامج Excel.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2017

إن السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر جعلتها بلدا مصدرا لمنتوج وحيد وهي المحروقات لكونها مصدرا للدخل وتمويل مخططات التنمية، لذلك وضعية السياسة التجارية مرهونة بأسعار البترول فأي ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول ينتج عنها ارتفاع أو انخفاض في رصيد ميزان التجاري والتالي رصيد ميزان المدفوعات، وسندرس في هذا المبحث انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية خلال الفترة 2000-2017

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2000-2008)

نقصد بالسياسة التجارية بالتجارة الخارجية في الجزائر وهيكل هذه الأخيرة يتكون من الصادرات والواردات والفرق بينهما يشكل رصيد الميزان التجاري وقد عرف هذا الرصيد تذبذبات خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لتقلبات عائدات الصادرات البترولية. ويمثل الجدول التالي تطور هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2008

جدول رقم (05-01): تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2000-2008) الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار البترول/الدولار للبرميل	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4
إجمالي الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59

77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	23.99	18.11	18.59	21.06	صادرات من المحروقات
1.40	0.98	1.13	0.74	0.67	0.47	0.60	0.56	0.59	صادرات خارج المحروقات
37.99	26.35	20.68	19.86	17.95	13.32	12.01	9.48	9.35	إجمالي الواردات
40.60	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.70	9.61	12.30	رصيد الميزان التجاري
36.99	29.55	17.73	16.94	8.99	6.86	3.65	6.19	7.57	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: - التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2008، 2009.

www-bank-of-algeria.dz

يعتمد هيكل الصادرات الجزائرية بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات حيث تمثل الصادرات من المحروقات نسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات، كما يبين الجدول أن سنة 2000 وجود ارتفاع في حجم الصادرات الإجمالية الناتجة عن ارتفاع صادرات المحروقات التي بلغت 21.06 مليار دولار وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 27.6 دولار أما حجم الصادرات خارج المحروقات فتشكل حجما ضئيلا من مجموع الصادرات وتبلغ 0.59 مليار دولار، مما حقق رصيد الميزان التجاري فائضا بمبلغ 12.30 مليار دولار وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يقدر ب 7.57 مليار دولار.

ومباشرة عادت صادرات الإجمالية إلى الانخفاض سنة 2001-2002 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول مما انجر عنه انخفاض في صادرات المحروقات إلى 18.53 مليار دولار و 18.11 مليار دولار على التوالي كما انخفضت صادرات خارج المحروقات سنة 2001 إلى 0.56 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2002 إلى 0.60 مليار دولار، وقد عرفت الواردات ارتفاعا ملحوظا لسنتي 2001-2002 وتقدر ب 9.48 مليار دولار و 12.01 مليار دولار على التوالي. كما حقق رصيد الميزان التجاري انخفاضا بسبب انخفاض صادرات المحروقات وارتفاع الواردات وبلغ هذا الرصيد 9.61 مليار دولار سنة 2001 و 6.70 مليار دولار سنة 2002.

وخلال الفترة 2003-2008 شهدت الصادرات من المحروقات ارتفاعا تصاعديا بالإضافة إلى ارتفاع حجم الواردات وذلك لمساهمة الارتفاع في صادرات المحروقات في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات، كما يعود الارتفاع في حجم الواردات إلى السياسات التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال فترة الدراسة المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمد على زيادة حجم الواردات.

وقد حققت سنة 2008 أكبر حجم في صادرات المحروقات وتبلغ 77.19 مليار دولار وذلك تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول إلى 94.4 دولار للبرميل مقارنة بالسنوات السابقة كما سجل رصيد الميزان التجاري فائضا يقدر ب 40.60 مليار دولار ورصيد ميزان المدفوعات 36.99 مليار دولار وهو أكبر قيمة منذ سنة 2000.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2009-2017)

لقد عرفت سنة 2008 تحقيق أكبر حجم من الصادرات الإجمالية وفائض كبير في رصيد الميزان التجاري مما جعل الجزائر تحقق نمو في اقتصادها إلا أنه سنة 2009-2014 عرفت تذبذبا في كلا من الصادرات ورصيد الميزان التجاري وسنة 2009-2017 تواصل انخفاض رصيد الميزان التجاري مما حقق عجزا في هذه الفترة وهذا بسبب انعكاسات انخفاض أسعار البترول.

الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2009-2014)

مع العلم أن هذه الفترة تميزت بأختيار أسعار البترول في سنة 2009 وفي سنة 2014 ولكن السنوات التي بينها عرفت تطورا ملحوظا في أسعار البترول مما ترتب عليها تذبذبات في هيكل التجارة الخارجية.

جدول رقم(05-02): تطور هيكل التجارة الخارجية (2009-2014) الوحدة: مليار دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	45.18	57.09	72.888	71.736	64.867	60.129
صادرات المحروقات	44.41	65.12	71.661	70.583	63.816	58.462
صادرات خارج المحروقات	0.77	0.97	1.227	1.153	1.051	1.667
إجمالي الواردات	37.40	38.89	46.927	51.569	54.987	59.670
رصيد الميزان التجاري	7.78	18.20	25.961	20.167	9.880	0.459
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	155.33	20.14	12.05	0.16	-5.88

المصدر: التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2010، 2011، 2012، 2014، 2015.

www-bank-of-algeria.dz

يتضح من خلال الجدول رقم(05-02) أن سنة 2009 سجلت تدهورا في قيمة صادرات المحروقات والتي بلغت 44.41 مليار دولار مقارنة ب77.19 مليار دولار سنة 2008 ويرجع هذا الانخفاض بسبب تدهور أسعار البترول إلى 61 دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، كما تبعها انخفاض طفيف في الواردات وقد تدهور رصيد الميزان التجاري الذي بلغ 7.78 مليار دولار مقابل 40.60 مليار دولار سنة 2008 وقابله تدهور ميزان المدفوعات وقدر ب 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008.

أما خلال الفترة 2010-2011 تحسنت قيمة صادرات الإجمالية وذلك لتحسن صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول فارتفعت معها الواردات باتجاه تصاعدي ويفسر هذا الارتفاع توسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار. كما تعافى رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

وفي سنة 2013-2014 انخفضت إجمالي الصادرات الناتج عن انخفاض صادرات المحروقات وهذا راجع لتدهور أسعار البترول إلى 105.9 دولار سنة 2013 و 96.2 دولار سنة 2014 فانخفض رصيد الميزان التجاري إلى 9.880 مليار دولار و 0.495 مليار دولار (شبه التوازن) في 2013 و 2014 على التوالي وهذا راجع لارتفاع وتيرة الواردات المرفق بتقلص صادرات المحروقات وسجل ميزان المدفوعات انخفاضا حاد بقيمة 0.13 سنة 2013 وعجزا في سنة 2014 بقيمة 5.88 مليار دولار.

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2015-2017)

بعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 وما خلفه من انعكاسات سلبية على الصادرات البترولية والميزان التجاري فقد استمر انخفاض أسعار البترول خلال 2015-2016 ثم ارتفع قليلا سنة 2017 مما أثر على هيكل التجارة الخارجية للجزائر.

جدول رقم (05-03): تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2015-2017) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات	34.566	29.311	32.9
صادرات المحروقات	33.081	27.918	31.6
صادرات خارج المحروقات	1.485	1.393	1.3
إجمالي الواردات	52.649	49.437	48.7
رصيد الميزان التجاري	-18.083	-20.127	-15.8
رصيد ميزان المدفوعات	-27.537	-26.03	-23.3

المصدر: - التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2016، 2017، 2018.

www-bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سنة 2015 سجل أول عجز خلال فترة الدراسة (2000-2017) وبلغ 18.083 مليار دولار ثم استمر العجز في سنتي 2016 و 2017 .

سجلت إجمالي الصادرات انخفاضا شديدا سنة 2015-2016 بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 49.5 دولار و 40.7 دولار على التوالي مما ترتب على هذا الانخفاض تدهور حجم صادرات المحروقات وبلغت 34.566 مليار دولار سنة 2015 و 29.311 مليار

دولار سنة 2016 وأيضاً انخفضت صادرات خارج المحروقات من 1.485 مليار دولار سنة 2015 إلى 1.393 مليار دولار في 2016.

كما عرفت الواردات انخفاضا مقارنة بسنة 2014 وقدرت ب 52.649 مليار دولار و 49.437 مليار دولار سنة 2015-2016 على التوالي ولكن هذا الانخفاض في الواردات حجمه يفوق حجم الصادرات الإجمالية لذلك سجل ميزان التجاري عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار و 20.127 مليار دولار، كما نلاحظ من الجدول انخفاض عجز ميزان المدفوعات إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 مقابل 27.537 مليار دولار سنة 2015 وذلك لارتفاع رصيد حساب رأس المال.

وفي سنة 2017 تراجع العجز في الميزان التجاري إلى 15.8 مليار دولار أي انخفاض ببلغ 40327 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 وهذا بسبب ارتفاع صادرات المحروقات الناتجة عن الزيادة في أسعار البترول والتي بلغت 52.5 دولار مقارنة ب 40.7 دولار سنة 2016، كما ساهم انخفاض حجم الواردات في انخفاض العجز لميزان التجاري مما تبعه انخفاض في ميزان المدفوعات إلى 23.3 مليار دولار.

لقد قام بنك الجزائر في هذه الفترة ببعض الإجراءات حول الواردات والصادرات خارج المحروقات وهي: ¹

1- من أجل احتواء تزايد الواردات وتأطيرها تتمثل في:

-تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد من طرف البنوك التجارية للوضع المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد

-تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية نسبة إلى أصولها الخاصة والذي انتقل من 2 إلى 1 أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول

-إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها

-تكنيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

-كما اعتمدت الجزائر في هذه الفترة إعلان قوائم حصص المنتجات الخاضعة لنظام رخص استيراد أو تصدير المنتجات والسلع، وتتضمن

القائمة المواد الصناعية وهو ما يتعلق بالسيارات السياحية والسيارات الموجهة لإعادة البيع على الحالة الطبيعية باستثناء بعض الوضعيات الفرعية التعريفية والمجموعات الموجهة لصناعة التركيب والمركبات الخاصة، بالإضافة إلى الحديد.

وفيما يخص المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة (لحم البقرة الطازج والمجمد، الأجبان، الليمون والتفاح والموز والشعير والثوم)

-كما أن المواد الكهرومنزلية والهواتف النقالة ومواد التجميل.

2- التدابير المتخذة من أجل الترويج للصادرات خارج المحروقات وهي:

-"التحسين النشاط"، المتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من مستوردي المواد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير على ترخيص

من بنك الجزائر لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم

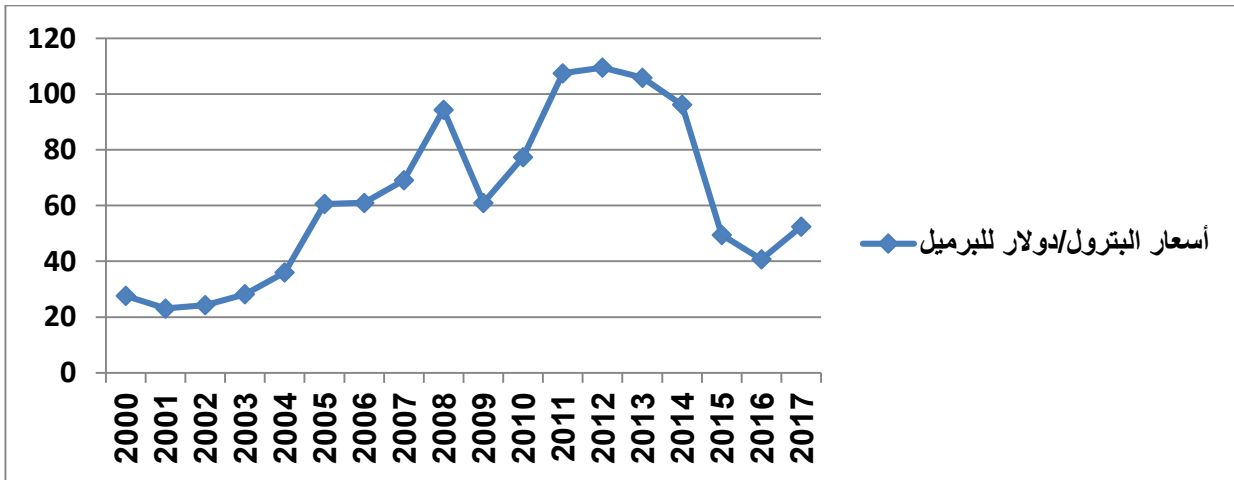
حسابات المصدرين بالعملة الصعبة

¹ التقرير السنوي 2015، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016"، بنك الجزائر، 2017، ص، ص22، 21.

-تمديد آجال الترحيل للجزائر لنتاج الصادرات من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر، يسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور التسديد ويستفيد المصدر في نفس الوقت من إمكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات تُضمن بعقد التأمين لدعم نشاطه.

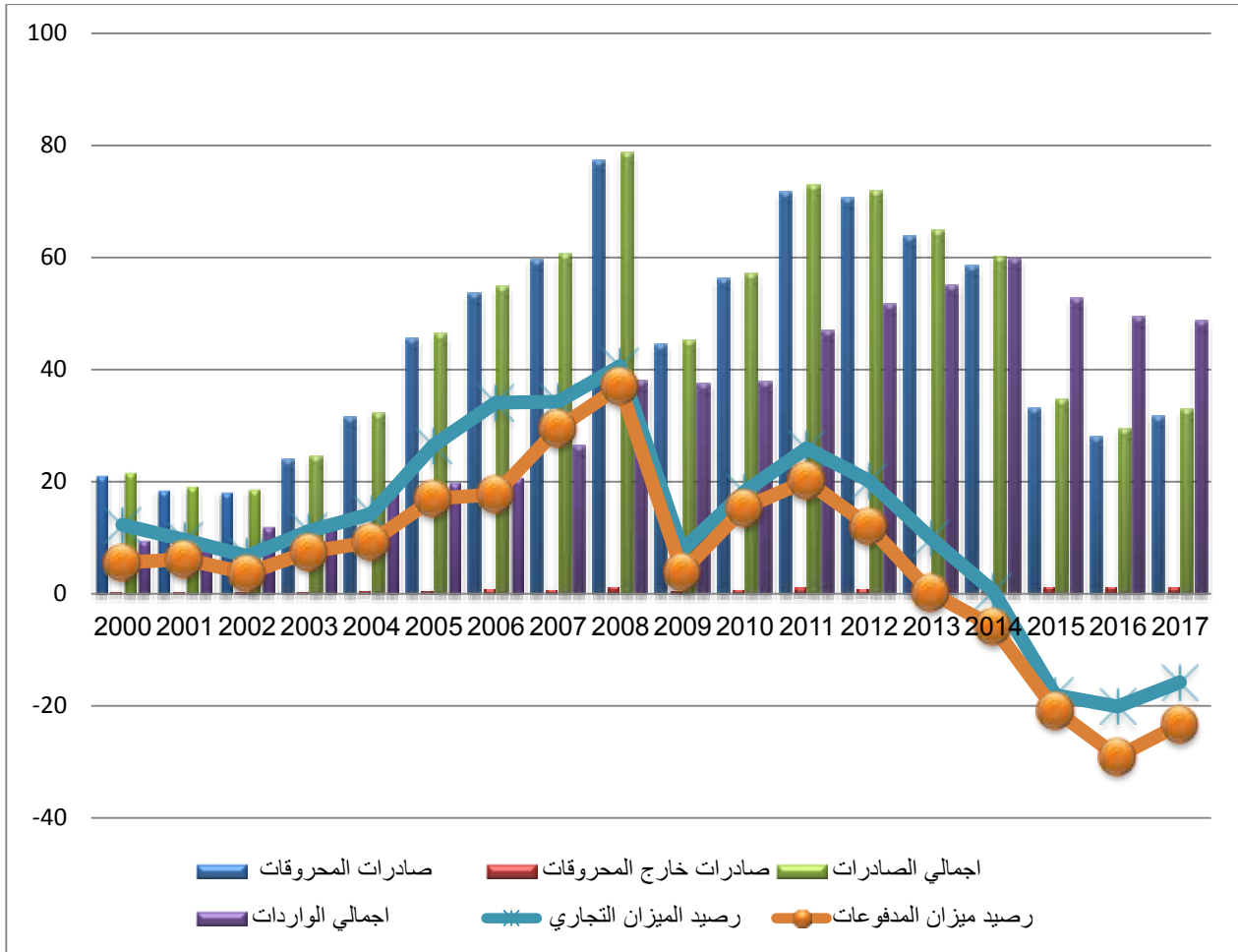
وبالموازاة يعمل بنك الجزائر على تطوير سوق الصرف ما بين البنوك لاسيما من خلال وضع فرعه المتعلق بالعمليات لأجل مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية احتمائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير.

شكل رقم(02): تطور أسعار البترول 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة و برنامج Excel.

شكل رقم (03): تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة و برنامج Excel.

من خلال الشكلين (02) و(03) نستنتج أن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر على الصادرات بحوالي 97% من إجمالي الصادرات، فنجد أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري حيث كلما ارتفع سعر البترول يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية. ولكن ما ميز اقتصاد الجزائر أن في حالة ارتفاع أسعار البترول عدم تسجيل فائض كبير في الميزان التجاري لأن السياسة المعتمدة من طرف الدولة هي زيادة الواردات المعتمدة في برامج النمو الاقتصادي مما أدى إلى تقلص رصيد الميزان التجاري أو عجزه.

ونلاحظ من الشكل (03) أن الجزائر حققت فوائض في رصيد الميزان التجاري بفضل ارتفاع الصادرات من المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول إلى 94.4 دولار للبرميل وإن أكبر فائض حققته الجزائر في رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة سنة 2008 والذي يقدر ب 40.60 مليار دينار ولكن في السنة الموالية مباشرة انخفض هذا الرصيد إلى 7.78 مليار دينار بسبب تدهور أسعار البترول إلى

61 دولار للبرميل، ثم استقرت أسعار البترول إلى أن ارتفعت تصاعديا من سنة 2010-2012 وحقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا، كما يتضح أن هناك تذبذبات في أسعار البترول مما ينعكس على هيكل التجارة الخارجية فأول عجز للميزان التجاري كان سنة 2015 الناتج عن تدهور أسعار البترول وارتفاع وتيرة الواردات كما أن هذه الأخيرة فاق حجمها حجم الصادرات خلال سنة 2015-2017 وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول سنة 2017 وانخفاض الواردات إلا أنها تفوق حجم الصادرات مما بقي رصيد الميزان التجاري في عجز.

أما بالنسبة إلى الصادرات خارج المحروقات بقي مستواها ضعيفا بالرغم من اتجاهها التدريجي في الارتفاع وهذا يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات إلا أن بنك الجزائر قام بإدخال تدبيرين من أجل ترويج الصادرات خارج المحروقات

المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2017

بما أن الجزائر بلد أحادي التصدير ويعتمد بشكل أساسي على المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات أصبح الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار البترول في الأسواق الدولية، الأمر الذي يستدعي استجابة السياسة النقدية للتغيرات التي تحدثها الصدمات الخارجية على أدواتها وحجم الكتلة النقدية.

المطلب الأول: علاقة أسعار البترول بتطورات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2017

ارتبطت السياسة النقدية للجزائر بأسعار البترول التي بات تأثيرها واضح المعالم عليها فقد تجلّى ذلك من خلال التطورات التي شهدتها الكتلة النقدية بمفهومها الموسع M_2 (النقود القانونية + ودائع تحت الطلب + أشباه النقود).

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2008)

يمثل الجدول التالي تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2008 وانعكاسات أسعار البترول على الوضعية النقدية.

جدول رقم (06-01): تطور نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية 2000-2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار البترول/دولار للبرميل	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4
نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية M_2 %	13.3	22.3	17.3	15.6	10.5	11.7	18.7	21.5	16

المصدر: - التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2008، 2009.

www-bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول المقابل شهدت فترة الدراسة ارتفاعا متواصلا في أسعار البترول في الأسواق الدولية فمع بداية سنة 2000 أرتفع سعر البترول إلى 27.6 دولار مما أدى إلى ارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى 13.3% ثم ارتفعت إلى 22.3% سنة 2001 وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وانطلاق المشاريع الاقتصادية المرهجة في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إنعاش الجنوب حيث تم رصد مبالغ لهذه البرامج مما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية إلى 2473.5 مليار دينار سنة 2001 مقارنة ب 2022.5 مليار دينار سنة 2000

فقد أدى ارتفاع أسعار البترول سنة 2002-2008 إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية الذي بلغ 6955.9 مليار دينار سنة 2008 أي نسبة نمو 16% وهذا راجع إلى زيادة الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات وخاصة ودائع تحت الطلب لمؤسسة سوناطراك.

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2009-2014

بما أن أسعار البترول تذبذبت في هذه الفترة أدى ذلك إلى تغير حجم الكتلة النقدية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (06-02): تطور نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أسعار البترول/دولار للبرميل	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2
نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية % M ₂	3.1	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6

المصدر: التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2010، 2011، 2012، 2014، 2015

www-bank-of-algeria.dz

تم انخفاض أسعار البترول سنة 2009 إلى 61 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تراجع الكتلة النقدية أساسا لتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف الناتج عن تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات يعكس هذا الأمر أثر الصدمة الخارجية على الوضع النقدي للمؤسسات في هذا القطاع يبقى تطور هيكل الكتلة النقدية مرتبط بما فيه الكفاية بسلوكيات مؤسسات قطاع المحروقات فمن خلال الجدول نجد نسبة نمو الكتلة النقدية 3.1% سنة 2009 (نمو ضعيف) تراجعت سيولة المصارف وذلك للتقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات وزيادة في الإدخارات المالية للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، إلا أن أسعار البترول ارتفعت سنة 2010 إلى 77.4 دولار فعرفت الكتلة النقدية نموا بنسبة 15.4% واستمر ارتفاع هذه الأخيرة إلى نسبة 19.9% وهي ثالث أكبر نسبة معدل نمو منذ سنة 2000 لتحسن حجم الودائع وخاصة ودائع قطاع المحروقات حيث بلغ سعر البترول مستوى 107.5 دولار. ولكن

تراجعت نسبة نمو الكتلة النقدية سنة 2012 خصوصا تحت تأثير تقلص ودائع قطاع المحروقات إلى 10.9% ولتنخفض سنة 2013 إلى نسبة 8.4% ، وبعدها عاود النمو النقدي الارتفاع حيث بلغ 14.6% سنة 2014 بالرغم من الصدمة الخارجية في تدهور سعر البترول الذي قدر ب 96.2 دولار فقد ارتفع صافي الموجودات الخارجية في ظرف تميز باستئناف التوسع النقدي M_2 الذي بلغت وتيرته 14.6% في وضع يتميز باستقرار نمو أشباه النقود واستقرار نسبة النقود الورقية إلى M_2 ، يبرز استمرار الارتفاع القوي للقروض طويلة الأجل كأهم محدد للتوسع النقدي في 2014 في وضع اقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات وهذا ما يعكس عدم التناسق بين التطور الحاصل في أسعار البترول من جهة وتطور الكتلة النقدية من جهة أخرى رغم أن السياسة النقدية للجزائر كانت تحدد توجهاتها حسب الظروف التي كانت كل مرة تفرضها التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2015-2017

يبين الجدول التالي الوضعية النقدية في حالة تدهور أسعار البترول.

جدول رقم (06-03): تطور نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية 2015-2017

السنة	2015	2016	2017
أسعار البترول/دولار للبرميل	49.5	40.7	52.5
نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية M_2 %	0.1	0.8	6

المصدر:- التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2016، 2017، 2018.

www-bank-of-algeria.dz

لقد تميزت الوضعية النقدية المجمعة بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M_2 في 2015 بنسبة 0.1% نتيجة تقلص ودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، وتحت تأثير التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات تقلص فائض السيولة المصرفية، فقد أدى الانخفاض القوي في أسعار البترول إلى 49.5 دولار سنة 2015 والمتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى انخفاض السيولة المصرفية.

وفي سنة 2016 كان نمو جد بسيط أو شبه منعدم في الكتلة النقدية وقدرت النسبة ب 0.8% وهذا النمو الضعيف راجع لانخفاض ودائع خارج قطاع المحروقات بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات ب 2.6%.

وخلال سنة 2017 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 ب 6% فارتفعت ودائع لدى المصارف على الرغم من انخفاض ودائع قطاع المحروقات فقد خص هذا الارتفاع كل من موارد القطاع العمومي الاقتصادي وموارد القطاع الخاص والأسر، كما ارتفعت السيولة لدى المصارف من خلال اللجوء للبنك المركزي (عمليات إعادة التمويل) وأيضا يعود هذا الارتفاع نتيجة لوضع حيز التنفيذ للتمويل غير التقليدي.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة النقدية في الجزائر 2000-2017

شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 تطورات جد هامة فمع عودة ارتفاع أسعار البترول انعكس هذا بالإيجاب على الاقتصاد الوطني وجعله يعيش في مجبوحة مالية في ظل تدفق موارد مالية هائلة وانعكاسه على كل جوانب الاقتصاد الوطني، فلجأت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة إلى إجراء جملة من التعديلات من أجل التأثير على مسار السياسة النقدية وجعلها أكثر مسامية للوضع النقدي السائد من خلال تهيئة عدة أدوات غير مباشرة تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد ومن جهة أخرى تتلاءم مع حجم السيولة في الاقتصاد.

الفرع الأول: تطور أدوات السياسة النقدية 2000-2008

من خلال تغيرات أسعار البترول التي انعكست على حجم السيولة في الجهاز المصرفي عملت السياسة النقدية ومن خلال أدواتها على ضبط السيولة في الاقتصاد.

جدول رقم (07-01): تطور أدوات السياسة النقدية 2000-2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار البترول/دولار للبرميل	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4
معدل إعادة الخصم %	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4
نسبة الاحتياطي القانوني %	2.5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
المعدل على استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %	-	-	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25
المعدل على استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	-	-	-	-	-	1.9	2	2.5	2
فوائد تسهيلة الودائع %	-	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75

المصدر: - التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2008، 2009.

www-bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أدوات السياسة النقدية غير مباشرة التي اعتمدها بنك الجزائر، ويتضح أن هناك انخفاض في معدل إعادة الخصم من 7.5% سنة 2000 إلى 6% سنة 2001 وذلك لتوفير السيولة لدى البنوك التجارية وعدم طلبها لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر و الزيادة في السيولة لدى البنوك التجارية راجعة إلى ارتفاع أسعار البترول 27.6 دولار سنة 2000، بينما قام بنك الجزائر برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2.5% إلى 3% سنة 2000-2001 على التوالي لامتناس فائض السيولة ولكن هاتين الأدوات لم تكن كافية لامتناس فائض السيولة فقد أدرجت أداة جديدة لامتناس السيولة وهي استرجاع السيولة بواسطة نداءات العروض والتي تقوم بأسلوب سحب فائض السيولة والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2002 ونسبتها 2.75% وهي عبارة عن إيداع طوعي واختياري

لفائض الودائع لدى بنك الجزائر حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة استحقاق (n/360) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر وقد سمحت هذه الأداة بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية.¹

كما واصل بنك الجزائر برفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 4.25% سنة 2002 وخفض معدل إعادة الخصم إلى 5.5% .

وفي الفترة 2004-2007 وتزامنا مع ارتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى ارتفاع حجم السيولة قام بنك الجزائر بإثبات معدل إعادة الخصم 4% ومعدل الاحتياطي القانوني 6.5%، وقد أدخل بنك الجزائر أداة ثانية وهي التسهيل الخاصة بالوديعة سنة 2005 وهي

تقنية تسمح للبنوك بإيجاز ودائع 24/سا/24 سا لدى بنك الجزائر وذلك في شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.² وقد قدرت نسبة فوائد تسهيلة الوديعة 0.3%

كما ساهمت أداة استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر في تقلص السيولة وقد ارتفعت نسبتها تزامنا مع ارتفاع السيولة الناتجة عن الارتفاعات المستمرة لأسعار البترول من 1.9% إلى 2.5% سنة 2007. وفي سنة 2008 واستمرارا لفوائض السيولة لدى البنوك وتبعاً لارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 94.4 دولار تم التركيز على رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8% واستمرار ثبات معدل إعادة الخصم 4% وذلك لعدم لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، بينما تم تخفيض معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام إلى 1.25% ولمدة 3 أشهر إلى 2% في حين بقيت نسبة تسهيلة الوديعة 0.75%

الفرع الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية 2009-2014

يبين الجدول علاقة تذبذبات أسعار البترول بأدوات السياسة النقدية.

جدول رقم (07-02): تطور أدوات السياسة النقدية 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أسعار البترول/دولار للبرميل	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4
نسبة الاحتياطي القانوني %	8	9	9	11	12	12
المعدل على استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25

¹ عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، "إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014، ص 46.

² عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، نفس المرجع، ص 46

1.5	1.5	-	-	-	-	المعدل على استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر %
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	فوائد تسهيلة الودائع %

المصدر: التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2010، 2011، 2012، 2014، 2015

www-bank-of-algeria.dz

من بيانات الجدول يتضح عدم تغير نسبة معدل إعادة الخصم طيلة الفترة 2009-2014 وتعتبر أداة غير نشطة، كما اعتمد بنك الجزائر على تغير نسبة الاحتياطي القانوني وتم رفعها من 8% إلى 9% سنة 2010، واستقر معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام إلى 0.75% خلال الفترة 2009-2014 ومعدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر إلى 1.25%، وبالنظر إلى عودة ارتفاع أسعار البترول سنة 2011 إلى 107.5 دولار و 109.5 دولار سنة 2012 وانجر عنه تراكم فائض السيولة تم إدخال أداة جديدة سنة 2013

من أجل امتصاص الفائض الهيكلي لسيولة المصارف في السوق النقدية وهي آلية استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل مغل للفائدة مقدر ب 1.5% (2013-2014) تعزيزا لآليات استرجاع السيولة المذكورة سابقا، أما فوائد تسهيلة الودائع بقيت ثابتة طيلة مدة 2009-2014.

الفرع الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية 2015-2017

تميزت هذه الفترة بتدهور أسعار البترول قام بنك الجزائر بإجراءات وتعديلات حول إدارة السياسة النقدية فبعدما كانت تقوم بامتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع تتجه تدريجيا بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي، لم تلجأ البنوك والمؤسسات المالية منذ سنة 2001 إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بالنظر إلى الفائض الهيكلي للسيولة في السوق النقدية أدى هذا الوضع ببنك الجزائر باستعمال أدوات امتصاص ابتداء من 2002 وتحت تأثير تقلص القوي لودائع قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 49.5 دولار سنة 2015 وللمرة الأولى منذ بداية سنة 2000 تقلص مستوى متوسط السنوي لفائض السيولة المصرفية في 2015 منتقلا من 2826.3 مليار دينار سنة 2014 إلى 2135 مليار دينار سنة 2015 أي تقلص السيولة المصرفية بنسبة 32.9% .

جدول رقم (07-03): تطور أدوات السياسة النقدية 2015-2017

السنة	2015	2016	2017
أسعار البترول/دولار للبرميل	49.5	40.7	52.5
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.75
نسبة الاحتياطي القانوني %	12	8	8
المعدل على استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %	0.75	0.75	0.75

1.25	1.25	1.25	المعدل على استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر
1.5	1.5	1.5	المعدل على استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر %
0	0	0.3	فوائد تسهيلة الودائع %

المصدر: - التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، 2016، 2017، 2018.

www-bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 3.5% سنة 2016 مقارنة ب 4% سنة 2015 وذلك لإعادة تنشيط عمليات إعادة الخصم للسندات الخاصة والعمومية وخفض معدل الاحتياطات الإجبارية من 12% إلى 8%.

كما تم وقف عمليات استرجاع السيولة لاعتبات الامتصاص وقد ألغي تسعير عمليات تسهيلة الوديعة سنة 2016 مما حفز البنوك التجارية بطرح فوائدها من الموارد لدى السوق النقدية بين البنوك، ويكمن هدف بنك الجزائر في تفضيل عمليات السوق (عمليات السوق المفتوحة) في إدارة السياسة النقدية لجعل معدل العمليات ل 7 أيام المعدل التوجيهي لبنك الجزائر.

لقد تم في سنة 2017 تخفيض النقد المتداول خارج النظام المصرفي إلى 105 مليار دينار خلال شهر واحد (ديسمبر 2017) نتيجة وضع حيز التنفيذ لتعليمة بنك الجزائر الصادرة في أكتوبر 2017 المتعلقة بتوطين الواردات من السلع بهدف بيعها على الحال وبالدفعة المسبق الخاص بها وسمح هذا المبلغ (105 مليار دينار) بارتفاع نسبي لمستوى موارد البنوك وبالنسبة للودائع لدى المصارف لقد ارتفعت لتبلغ 9602 مليار دينار على الرغم من انخفاض ودائع قطاع المحروقات خص هذا الارتفاع موارد القطاع العمومي الاقتصادي وموارد القطاع الخاص والأسر . وقد انتقلت السيولة المصرفية من 821 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 512 مليار دينار في 2017 يتوافق هذا التطور للسيولة المصرفية مع عودة عمليات إعادة تمويل المصارف من طرف بنك الجزائر أي عمليات إعادة الخصم وخاصة عمليات السوق المفتوحة ذات أجل استحقاق مختلفة ابتداء من مارس 2017. كما أن ارتفاع السيولة المصرفية هو نتيجة لوضع حيز التنفيذ للتمويل غير التقليدي.

خلاصة:

إن هناك علاقة وطيدة بين أسعار المحروقات بصفة عامة وأسعار البترول بصفة خاصة وبين الاقتصاد الجزائري ممثلا في السياسات الاقتصادية وهي السياسة النقدية والتجارية والسياسة المالية، حيث هذه السياسات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول لأن الجزائر تعتمد على المداخيل المتأتية من البترول بدرجة كبيرة.

فمن ناحية السياسة المالية للجزائر مرتبطة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وذلك نتاج أن الإيرادات العامة تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يأتي عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول، حيث أدت المداخيل البترولية الضخمة خلال طفرة الأسعار إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة 2000-2017، إلا أن انحسار أسعار البترول ومن ثم العائدات المتأتية منذ منتصف 2014 أدى إلى اتخاذ الجزائر لكل الإجراءات والتدابير للبحث عن مصادر للإيراد غير إيرادات البترول وبالتالي في الفترة 2015-2017 لجأت الدولة إلى رفع ضرائب و ظهور ضرائب جديدة ، فقد نجحت الجزائر في رفع الإيرادات خارج المحروقات كما أن نسبتها فاقت الإيرادات من الجباية البترولية وقدرت ب 58.66 % وبالنسبة للجباية البترولية 41.34% خلال سنة 2017.

وبالنسبة للسياسة التجارية اعتمدت الجزائر على تصدير نوع واحد من المنتجات وهي المحروقات بنسبة تفوق 97% خلال الفترة 2000-2017 مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية ورهينة تقلبات الأسواق الدولية لهذا النوع من المنتجات، فعند تحقيق الفوائض المالية المتأتية من إيرادات صادرات المحروقات حققت الجزائر فوائض مالية مما أدى إلى زيادتها في حجم الواردات وذلك لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني وخاصة الحاجات التي تلي البرامج التنموية المتخذة خلال هذه الفترة ولكن مع حدوث تدهور أسعار البترول انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية وبالأخص وضعية ميزان التجاري الذي حقق عجز في رصيده بسبب اعتماد الجزائر على سلعة البترول في تحقيق الفوائض المالية ولم تهتم بالصادرات خارج المحروقات في تغطية الخسائر الناجمة عن صادرات المحروقات، فمهما ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة إلا أنها تشكل نسبة ضعيفة جدا. فلجأت الدولة لتخفيف حدة العجز في الميزان التجاري في تقليص الواردات واتخذت إجراءات حول الواردات والصادرات.

كما أن السياسة النقدية في الجزائر طرأت عليها عدة تغيرات خلال فترة الدراسة 2000-2017 مما لجأت الدولة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة والتصدي للصدمات والتي من أهمها تقلبات أسعار البترول حيث شهدت الجزائر حالات الارتفاع والانخفاض في أسعار البترول خلال هذه الفترة مما أثر على الأوضاع النقدية وحجم السيولة في الاقتصاد وبالتالي على إدارة السياسة النقدية.

خاتمة

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة معرفة أهم الانعكاسات المترتبة عن تقلبات أسعار البترول والسياسات الاقتصادية، حيث تم كل ذلك من خلال التطرق بداية إلى المفاهيم الأساسية حول البترول وخصائصه وأهميته بالإضافة إلى التطرق إلى الأسواق العالمية للبترول وخصائصها والعوامل المحددة في أسعار البترول، وبفعل تشابك جميع العوامل المؤثرة على أسعار البترول انجر عنها حدوث عدة أزمات بترولية ابتداء من أزمة 1973 إلى غاية الأزمة الأخيرة 2014 والتي امتدت آثارها إلى غاية 2017 مما انعكس على اقتصاديات الدول المصدرة والمستورة للبترول.

وبما أن السياسات الاقتصادية لدولة معينة تمثل جميع القرارات والإجراءات المتخذة بشأن كل السياسات منها النقدية والتجارية والمالية، لذلك تطرقنا إلى الإطار النظري الذي يخص كل من السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها المباشرة وغير المباشرة التي تستعملها في إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى السياسة المالية درسنا إطارها المفاهيمي من خلال ذكر أدواتها التي تتمثل في الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة، إضافة إلى السياسة التجارية. فكل هذه السياسات الاقتصادية درسنا علاقتها مع أسعار البترول لأنه يعتبر من أهم العوامل المؤثرة فيها.

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع البترولي قد جعل السياسات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، فالسياسة النقدية لبنك الجزائر واجهت بعض التعقيدات كونها تعمل في بيئة اقتصادية تتميز بتبعية قوية لقطاع المحروقات فأبي تغير في أسعار البترول يميل إلى إحداث تذبذبات في مخزون النقود ما شكل تحديا كبيرا لدى صناع السياسة النقدية في الجزائر فتطورات أسعار البترول واحدة من أهم العوامل المؤثرة على بنك الجزائر في عملية إدارته للسياسة النقدية فكل ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول ينعكس على حجم الكتلة النقدية وبالتالي تتأثر أدوات السياسة النقدية مستعملة إما في امتصاص السيولة أو ضخها. كما أن السياسة التجارية لها علاقة مع تقلبات أسعار البترول حيث تمثل نسبة الصادرات من المحروقات نسبة جد كبير أي تفوق 97% من إجمالي الصادرات لذلك تتأثر هذه الأخيرة بتقلب سعر البترول كما أن الواردات تتأثر هي أيضا بالصادرات فبالنتالي لها علاقة مع أسعار البترول، كما أن العامل الأساسي في تحديد وضعية الميزان التجاري هو سعر البترول لأن الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد على المدخول البترول. وبالنسبة للسياسة المالية نجد أن الإيرادات العامة تتأثر كثيرا بأسعار البترول وذلك

خاتمة

من خلال الجباية البترولية، فالجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات البترولية لتمويل برامجها التنموية من خلال تزايد حجم نفقاتها العامة وتخصيص مبالغ ضخمة لها بغية في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

✓ لقد توصلنا إلى صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الطلب العالمي والعرض العالمي للبترو من محددات أسعار البترول فجانبا العرض لديه عدة عوامل تؤثر فيه كالنمو الاقتصادي والأوضاع السياسية والسلع البديلة وغيرها من العوامل، أما جانب العرض العالمي للبترو من بين العوامل المؤثرة فيه هي الطلب البترولي والاحتياطات والطاقة الإنتاجية والعوامل الإستراتيجية، وهكذا يتم تحديد أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهذا ما يجزم صحة الفرضية الأولى.

✓ من خلال الدراسة لاحظنا أن تقلبات أسعار البترول تؤثر على السياسة الاقتصادية من حيث أدواتها المتمثلة في السياسة النقدية والتجارية والسياسة المالية لأن أسعار البترول تؤثر على كل من الوضعية النقدية ورصيد الميزان التجاري و وضعية رصيد الموازنة العامة وبالتالي تتأثر السياسة الاقتصادية، وهذا ما يجزم صحة الفرضية الثانية.

✓ أثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وأدوات السياسة المالية والصادرات والواردات والميزان التجاري فكلما انخفضت أسعار البترول انخفضت الإيرادات المالية العامة وبالتالي انخفاض ميزانيتها العامة، وأيضا كلما انخفضت أسعار البترول انخفضت إيرادات الصادرات وبالتالي انخفاض الواردات مما يؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري.

2- نتائج الدراسة:

من النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- يعد قطاع المحروقات في الجزائر القطاع القائد والمحفز للنمو.
- إن استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار البترول فتوازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة والوضعية النقدية مرتبطة بدرجة كبيرة على المحروقات.
- ارتباط تطور الكتلة النقدية و أدوات السياسة النقدية وأهدافها ارتباطا وثيقا بالتطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق الدولية.

خاتمة

- إن ارتفاع أسعار البترول يساعد على زيادة الفوائض المالية وتحسين المستوى الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2014، أما انخفاض أسعار البترول خلال الفترة 2015-2017 أدى إلى هشاشة المستوى الاقتصادي للدولة.

- تسبب الاعتماد المفرط على البترول في الاقتصاد الجزائري في تسجيل عجز في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالمالية العامة وميزان المدفوعات والمجاميع النقدية كل ذلك بسبب تدهور إيرادات قطاع المحروقات في ظل الوتيرة المتزايدة للنفقات والواردات وتقلص احتياطات الصرف وتراجع فائض السيولة المصرفية.

- اعتمدت الجزائر عن البحث على مصادر لرفع إيراداتها فلجأت إلى رفع الأسعار والضرائب التي سوف يتحملها المستهلك الأخير وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب وبالتالي الإنتاج.

- لجأت الدولة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الأوضاع الاقتصادية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات والقيام بخفض الواردات وذلك عن طريق إجراء توطين الواردات و تحديد رخص الاستيراد لعدد من المنتجات أو البضائع، ونتيجة ذلك لتحسين وضعية الميزان التجاري.

3-الاقتراحات:

ومن أهم اقتراحاتنا ما يلي:

- تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة من خلال تصدير البترول هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية والتنمية لذلك لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية من خلال تنوع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاعات الأخرى.

- ضرورة الابتعاد عن الاعتماد الكلي على البترول في برامج تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر حتى لا تبقى رهينة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.

- توجيه فائض السيولة الناتج أساسا عن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى الاستثمار لتنوع مصادر الإيرادات بدلا من الاعتماد على الإيرادات البترولية بشكل كبير.

- التوجه نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

- ضرورة مواصلة عمليات الإصلاح في جميع الميادين من أجل وضع قواعد وأسس متينة من أجل اعتماد استراتيجيات فعالة للخروج من التبعية البترولية.

خاتمة

- ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تبني سياسة التنويع الاقتصادي كإستراتيجية فعالة للخروج من أزمة التبعية البترولية وهذا من خلال التنمية المستدامة للصادرات غير البترولية وإحلال الواردات وذلك بالاعتماد على نماذج الدولة الناجحة والرائدة في هذا المجال.

4-آفاق البحث:

إن البحث في موضوع انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر متشعب يحمل عدة أبعاد، وبهذا قد فتح أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- ✓ دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق الخروج من التبعية البترولية .
- ✓ نتائج السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول 2000-2018.
- ✓ التنويع الاقتصادي كإستراتيجية مضادة للصدمات البترولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 01- أحمد رمزي محمد عبد العال، "العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2014.
- 02- أكرم يحيوي، "مساهمة في دراسة المالية العامة وفقاً للتطورات الراهنة"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 03- أنس البكري، وليد صافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 04- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 05- جمال لعمارة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 58، 59.
- 06- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
- 07- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 08- حسين بني هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)"، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 09- حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2006.
- 10- خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، "مدخل إلى المالية العامة"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 11- خديجة الأعسر، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
- 12- داود سعد الله، "الأزمات البترولية والسياسات المالية في الجزائر"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 13- رجاء الربيعي، "دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي"، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 14- رانيا محمود عمارة، "المالية العامة (الإيرادات العامة)"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 15- زكريا الدوري، يسرى السمرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- 16- سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)"، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 2008.
- 17- سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط، الموارد والبيئة والطاقة"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، 2015.
- 18- صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1992.
- 19- صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- 20- ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.
- 21- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 22- طاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 23- عاطف وليم أندرواس، "السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية (خلال فترة التحول لاقتصاد السوق)"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 24- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، "المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2015.
- 25- عبد الخالق مطلق الراوي، "محاسبة النفط والغاز"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

قائمة المراجع

- 26- عبد الله خبابة، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 27- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 29- عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري وآخرون، "اقتصاديات الموازنة العامة-الجزء الأول"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 30- علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 31- علي كنعان، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.
- 32- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 33- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 34- فتحي أحمد، ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 35- فطوم حوحو، "السياسات الاقتصادية والسوق المالي (سياسات تفعيل السوق المالي-السوق المالي السعودي نموذجاً)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 36- فليح خلف، "مدخل إلى المالية العامة"، حدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 37- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983.
- 38- محمد جمال ذنبيات، "المالية العامة والتشريع المالي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 39- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
- 40- محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 41- مصطفى الفار، "الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 42- مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007.
- 43- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.
- 44- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسات الاقتصادية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 45- نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
- 46- هيفاء، غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.
- 47- يوسف علي الصوص، "التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 48- يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

2- الرسائل والأطروحات

- 1- أحمد محمد صالح الحلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 2- أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
- 3- أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال البترول على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
- 4- براهيم بلقطة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن وعلي الشلف، الجزائر، 2015/2014.
- 5- بنين بغداد، "نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر (دراسة حالة صحاري بلاند 2006-2009)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 6- بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2015.
- 7- جميلة وجدي، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- 8- حسن عباس حسن، "آلية تسعير النفط العراقي، مذكرة ضمن متطلبات نيل الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة"، غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2014.
- 9- خاليدة بن عوالي، "استخدام العوائد النفطية-دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر، النرويج"، تخصص اقتصاد دولي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.
- 10- داود سعد الله، "الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2016/2015.
- 11- دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

قائمة المراجع

- 12- دليلة ضالع، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة لجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.
- 13- سعاد سالكي، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.
- 14- سمية حاجي، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الثالث في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
- 15- سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008/2009.
- 16- سمير بن محاد، "استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 17- صلاح الدين كروش، "البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2015. منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- 18- عبد الحميد الخديمي، "آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011/2010.
- 19- عصام هادي محمد الصالح، "تحليل العوامل المسببة في تذبذب أسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض التغيرات الهيكلية (لدول مختارة)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.
- 20- علي العمري، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 21- عماد سالم محمد أبو ميري، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2004"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2016.
- 22- قويدري قويشح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.

قائمة المراجع

- 23- لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014.
- 24- ليلي إسمهان بقيق، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015.
- 25- ماجدة المدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.
- 26- محمود بيداري، "العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013/2014.
- 27- مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر(1990-2004)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 28- نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2009.
- 29- وهيبية مشدن، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2005.
- ### 3-المجلات والمناقشات والدوريات
- 01- أحمد بليجاللي، سيهام شباب، "مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة (الجزائر نموذجاً)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، أفريل 2017.
- 02- السعيد بوشول، محمد الأمين مصباحي، "انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015.
- 03- العيد صوفان، نور الدين بوالكور، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة(1980-2016)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- 04- بلقاسم سرايري، "أزمة انهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية أم أزمة هيكلية دائمة"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد 12، 3 جوان 2017.
- 05- حكيم شبوطي، ياسين مراح، "فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة المديّة، العدد الثامن، ديسمبر 2017.

قائمة المراجع

- 06- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2005"، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد الثالث، 2016.
- 07- حيدر حسين آل طعمة، "هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كربلاء، العراق، المجلد 08، العدد 15، 2016.
- 08- خليل عبد القادر، "مداخلة حول: تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول-دراسة نظرية وتحليلية-"، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: انعكاسات انخيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة يحي فارس، المدينة، 7-8 أكتوبر 2015.
- 09- راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعنين، قطر، أوت 2015.
- 10- رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر- مقارنة تحليلية-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السادسي الثاني 2017، الجزائر.
- 11- سكنة جهية فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة 2003-2014"، مجلة الاقتصاد الخليجي، قسم الدراسات الاقتصادية مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 26، حزيران 2015.
- 12- سليم مجلخ، وليد بشيشي، "تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر (دراسة تحليلية) خلال الفترة 2004-2015"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة قلمة، العدد الثالث، 1 سبتمبر 2017.
- 13- سمير سعيغان، "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 07 نوفمبر 2015.
- 14- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية سنة 1990-2013)"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- 15- صندوق النقد الدولي، "التعايش مع انخفاض أسعار البترول في سياق تراجع الطلب"، مستجدات آفاق الاقتصادي الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015.
- 16- عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، "إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014.
- 17- علي قروود، نسرین كزیز وآخرون، "انعكاسات انخيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (دراسة حالة السعودية والجزائر)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- 18- غنية مجاني، ياسين قريسي، "أثر أزمة انهيار أسعار المحروقات على صناديق الثروة السيادية (دراسة قياسية في الفترة ما بين سبتمبر 2007 و ديسمبر 2015)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017.

قائمة المراجع

- 19- فاطمة ساجي، "فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة"، مجلة المعيار، إصدارات المركز الجامعي، تيسيمسليت، العدد 20، الجزائر، ديسمبر 2017.
- 20- محمد بن بوزيان، عبد الحميد الخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية)"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2013/01، لسنة 2013.
- 21- محمد مدياني، "مداخلة بعنوان: انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري"، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط الاقتصادية المصدر له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.
- 22- محمد مراس، "أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الخطي (2000/2015)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد رقم 2016، 03.
- 23- مراد علة، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر 2000/2014"، رؤى الإستراتيجية دورية علمية نصف سنوية محكمة يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الرابع، العدد 13، الإمارات العربية المتحدة، 2017/01/13.
- 24- مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، 14 ماي 2015.
- 25- نجية ضحاك، "مداخلة بعنوان: انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015"، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 14-15 أكتوبر 2017.
- 26- نبيل بوفليح، فاطمة فوقة، "انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 11، 2017.

4- التقارير والقوانين

- 01- التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، من سنة 2005 إلى 2018.
- 02- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات في مجال النفط والطاقة (الفصل الخامس)"، صندوق النقد الدولي، 2015.
- 03- تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2017.
- 04- قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2018، 76.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Les livres:

01- Daniel szpiro, " Economie monétaire et financière ", de boeck, paris, 2009.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

[http:// www.iea.org.07/02/2018](http://www.iea.org.07/02/2018).

www-bank-of-algeria.dz

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	المشتقات المستخرجة من برميل البترول	(01-01)
	تطورات أسعار البترول من 1981-1986	(01-02)
	تطورات أسعار البترول (2000-2008)	(01-03)
	تطورات أسعار البترول (2009-2014)	(02-03)
	تطور أسعار البترول (2015-2017)	(03-03)
	علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية 2008 - 2000	(01-04)
	علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية (2009-2014)	(02-04)
	علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية (2015-2017)	(03-04)
	تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2000-2008)	(01-05)
	تطور هيكل التجارة الخارجية (2009-2014)	(02-05)
	تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2015-2017)	(03-05)
	تطور نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية 2000-2008	(01-06)
	تطور نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية 2009-2014	(02-06)
	تطور نسبة التغير السنوي للكتلة النقدية 2015-2017	(03-06)
	تطور أدوات السياسة النقدية 2000-2008	(01-07)
	تطور أدوات السياسة النقدية 2009-2014	(02-07)
	تطور أدوات السياسة النقدية 2015-2017	(03-07)

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	تطور الجباية البترولية وأدوات السياسة المالية 2000-2017	(01)
	تطور أسعار البترول 2000-2017	(02)
	تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2017	(03)

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
-	الإهداء
-	الشكر
أ-هـ	مقدمة
2	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار البترول والأسواق العالمية البترولية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول البترول
3	المطلب الأول: مفهوم البترول
3	الفرع الأول: تعريف البترول
4	الفرع الثاني: أصل البترول
4	الفرع الثالث: حالات تواجد البترول
5	المطلب الثاني: خصائص وأهمية البترول
5	الفرع الأول: خصائص البترول
8	الفرع الثالث: أهمية البترول
9	المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية
9	المطلب الأول: ماهية الأسواق العالمية للبترول
10	الفرع الأول: تعريف ومميزات السوق العالمية للبترول
11	الفرع الثاني: أنواع الأسواق العالمية البترولية
14	الفرع الثالث: الفاعلون في السوق العالمية البترولية
19	المطلب الثاني: السعر البترولي وأساليب التسعير في السوق البترولية
19	الفرع الأول: تعريف السعر البترولي
20	الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول
23	الفرع الثالث: أساليب التسعير في السوق البترولية
26	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة والمحددة في أسعار البترول
26	الفرع الأول: الطلب العالمي للبترول
29	الفرع الثاني: العرض العالمي للبترول
31	المبحث الثالث: الأزمات البترولية 1986 - 2014
32	المطلب الأول: الأزمة البترولية 1986
32	الفرع الأول: الأزميتين البتروليتين 1973 - 1979
32	الفرع الثاني: الأزمة البترولية 1986
34	المطلب الثاني: الأزميتين البتروليتين 1998 - 2009

34	الفرع الأول: الأزمة البترولية 1998
35	الفرع الثاني: الأزمة البترولية 2004
35	الفرع الثالث: الأزمة البترولية 2008
36	المطلب الثالث: الأزمة البترولية 2014
36	الفرع الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول
39	الفرع الثاني: آثار الأزمة البترولية 2014
41	خلاصة:
43	الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها
43	تمهيد
44	المبحث الأول: ماهية السياسات الاقتصادية
44	المطلب الأول: مفهوم السياسات الاقتصادية
44	الفرع الأول: تعريف السياسات الاقتصادية
44	الفرع الثاني: أسلوب إعداد السياسات الاقتصادية
45	المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية وأهم الفاعلون فيها
45	الفرع الأول: أنواع السياسات الاقتصادية
45	الفرع الثاني: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية
46	المطلب الثالث: أهداف السياسات الاقتصادية
47	المبحث الثاني: السياسة النقدية والتجارية والعوامل المؤثرة فيها
47	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها
47	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
48	الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية
49	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها
49	الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية
52	الفرع الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
53	الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية
57	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة النقدية
57	الفرع الأول: انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على السياسة النقدية
58	الفرع الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار البترول على السياسة النقدية
59	المطلب الرابع: السياسة التجارية
59	الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها
61	الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

62	المبحث الثالث: السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها
62	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
62	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
62	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية
63	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
63	الفرع الأول: الإيرادات العامة
69	الفرع الثاني: النفقات العامة
73	الفرع الثالث: الموازنة العامة
76	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية
76	الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة
77	الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة
78	الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على رصيد الموازنة العامة
80	خلاصة
82	الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر 2000-2017
82	تمهيد
82	المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية خلال الفترة 2000-2017
83	المطلب الأول: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2017
83	الفرع الأول: تطورات أسعار البترول (2000-2008)
83	الفرع الثاني: تطور أسعار البترول (2009-2014)
84	الفرع الثالث: تطور أسعار البترول (2015-2017)
85	المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر في الفترة (2000-2017)
85	الفرع الأول: انعكاس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية (2000-2008)
87	الفرع الثاني: انعكاس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية (2009-2014)
88	الفرع الثالث: انعكاس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية (2015-2017)
91	المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2017
91	المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2000-2008)
92	المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2009-2017)

93	الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2009-2014)
94	الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة التجارية (2015-2017)
98	المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2017
98	المطلب الأول: علاقة أسعار البترول بتطورات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2017
98	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2008)
99	الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2009-2014
100	الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2015-2017
100	المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة النقدية في الجزائر 2000-2017
101	الفرع الأول: تطور أدوات السياسة النقدية 2000-2008
102	الفرع الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية 2009-2014
103	الفرع الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية 2015-2017
105	خلاصة:
107	خاتمة
112	قائمة المراجع
121	قائمة الجداول والأشكال
122	فهرس المحتويات
127	الملخص

الملخص

الملخص:

باعتبار اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير على البترول فإن السياسات الاقتصادية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد البترولية، فيتغير مسارها مع تغير أسعار البترول، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا وانخفاضا في أسعار البترول فترتب عليه تغير في الموارد المالية البترولية التي تعتمد عليها كل من أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والتجارية والسياسة المالية فاتبعها تغير في وضعية أدوات السياسة الاقتصادية، لذلك فإن الجزائر تواجه تحديات خاصة في إدارة السياسة الاقتصادية ليس فقط لأن أسعار البترول شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه البترول ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وانعكاسات ذلك بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى القصير والطويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، أسواق البترول، السياسات الاقتصادية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، السياسة المالية، اقتصاد الجزائر.

Abstract:

As an economy of algeria depends heavily on oil the economic policies adopted as well on returns oil.its path will change with change oil prices,this study is aimed at showing reflections fluctuation oil prices on economic policier at algeria during the period 2000-2017, where she saw this period high and low the oil prices and it settles it change in financial resources of oil on which both depend economic policy tools of monetary policy and trad policy and financial policy, algeria is therefore facing special challengesin managing of its economic policy, not only because oil prices are volatile and difficult to predict,but also because they have to plan when oil will be implemented, uncertainty about oil revenues and implication for economic policy short and long-term.

Keyes words: oil prices,ecinomic policies, monetary policy, trade policy, financial policy, economy of algeria.